


هشام إ. عبد الله الخليفة



# نظرية الفعل الكلامي

# Speech Act Theory

## بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي



الشركة المصرية العالمية









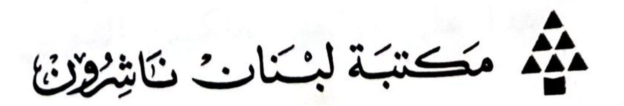
# Speech Act Theory

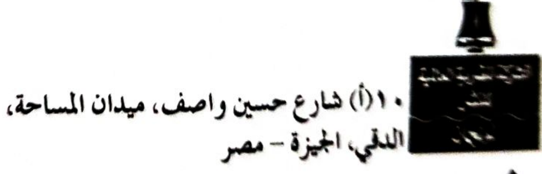
## بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي

بحث في علم الفعليّات PRAGMATICS

تأليف
هشام إ. عبد الله الخليفة





١٠(أ) شارع حسين واصف، ميدان المساحة،
الدقي، الجيزة - مصر

مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل
زقاق البلاط - ص.ب.: ١١-٩٢٣٢ بيروت - لبنان
WEB SITE: www.ldlp.com
E-mail: ldlp@ldlp.com
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم



رقم الإيداع ٢٠٠٧/١٤٩٩٩
الترقيم الدولي ٩-١١٣٩-١٦-٩٧٧ ISBN
الطبعة الأولى ٢٠٠٧
طبع في لبنان

# المحتويـــات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# تمهيد

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين المبشّر برسالة الإسلام العظيم وآله وصحبه الطاهرين وكتابه القرآن الكريم الذي لأجل بيان فضله وإعجازه وجدت علوم اللغة عند العرب بما فيها من إبداعات واكتشافات نهل من معينها القاصي والداني.

تعود فكرة تأليف هذا الكتاب إلى أواخر العقد الثامن من هذا القرن حيث كنت أدرس علم اللغة في إنكلترا. فكنت وأنا أدرس أفكّر في التزاماتي تجاه المثقّف العربي، وأتساءل لماذا يهمل مثقّفونا اللُّغويّون وغير اللُّغويّين حقولًا كاملة من علم اللغة؟ ومن تلك الحقول المهملة، وهو برأيي أهمّها، حقل البراكماتيات (Pragmatics) (الذي ابتدعت مقابلًا له بالعربيّة هو علم الفعليّات). فالفعليّات تمثّل في رأيي زبدة علوم اللغة وثمرتها الناضجة لأنها تبحث في المعنى الفعلي للكلام حين يستعمل في سياق معيّن وبقصد معيّن ولا تدرس اللغة معلّقة في الهواء. لهذا نقول: إن علم تحليل الخطاب (Discourse Analysis) وعلم تحليل النصّ (Text Analysis) هما الابنان الشرعيان للفعليات. وهذه علوم يهملها أغلب المثقّفين العرب الذين يركّزون على السميوطيقا والبنيوية والنحو التحويلي.

وكانت الفكرة الأولى التي استقرّت في ذهني هي ترجمة كتاب

(جون أوستن) (كيف تعمل الأشياء بالكلمات) وهو من أمّهات الكتب في نظرية فعل الكلام. لكني عدلت عن الفكرة إلى عمل أوسع وأكثر فائدة للقارئ العربي الذي يجهل خلفيات الموضوع. لهذا أجّلت مشروع ترجمة (أوستن) وبدأت بتأليف كتاب عن علم الفعليّات، لكن هذا الكتاب كان من السعة بحيث ضعت فيه وما زال جزء منه مخطوطًا. وبناء على نصيحة من أحد الأصدقاء شرعت بكتابة أحد فصول الكتاب لأنشره كمقالة في إحدى الدوريات المتخصّصة في علم اللغة. لكني بعد عدّة أسابيع وجدت نفسي أكتب كتابًا وليس مقالة. وأخذ الكتاب يتّسع حتى صار إلى الشكل الذي انتهيت إليه. فهذا الكتاب هو في الأساس أحد فصول كتابي (الفعليّات)، لكني ركّزت هنا على التراث العربي الإسلامي بصورة أكبر، وحاولت أن أصل الحاضر بالماضي وأبحث عن الجذور والأصول. وأرجو أن أكون قد وفّقت في مهمّتي بعيدًا عن التعصّب والانحياز. فعلوم اللغة تمثّل جزءًا مهمًّا من الحضارة العربيّة والإسلاميّة، وليس كثيرًا على العرب أن يكونوا أوائل المكتشفين لنظرية لغوية، حيث إني برهنت بالدليل القاطع أن العرب والمسلمين هم الذين اكتشفوا نظرية أفعال الكلام. لكني لم أغفل حقّ أرسطو ومنطق اليونان (انظر الفصل السابع عشر).

وستكون خطوتي التالية هي نشر كتابي حول نظرية التلويح والتعريض (Implicature) إن شاءَ الله تعالى.

إن الكتب لا تؤلّف في فراغ والأشخاص الذين يشاركون في تأليفها بصورة غير مباشرة كثيرون. فهناك من يقترح تعديلًا على المشروع وهناك من يشجّع بالكلمة الطيّبة وهناك من يعير مرجعًا من المراجع وهناك من يصحّح الأخطاء في النسخة المخطوطة وهناك من يطبع برغم

رداءة الخطّ وعدم وضوحه في المخطوطة فإلى كل هؤلاء أقول شكرًا.
وعلى سبيل المثال لا الحصر سأذكر بعض الذين ساعدوني، لكن هذا لا يعني إغفال فضل الآخرين ونكران جميلهم. فمنهم الأستاذ مجيد حميد السماكيّة والدكتور مالك المطلبي لمراجعة مسودة الكتاب وإبداء الملاحظات القيّمة، وكذلك الدكتور حمد الكبيسي والدكتور أحمد مطلوب لإبدائهما المشورة والنصائح السديدة والسيّد عبد الباقي مسير وموظّفو المكتبة المركزية لتسهيل استعارة الكتب، والسيّدة سناء الديري والسيّد عبد الرسول مزهر لتشجيعهما في المراحل الأولى من التأليف.
وأخيرًا وليس آخرًا للسيّد بهجت وللآنسة هيفاء حسن لجهودها الكبيرة في طباعة الكتاب على الآلة وتحويلها الكتابة المخربشة إلى كتاب مقروء.

إن الجمع بين الاختصاصين أي علم الفعليّات الحديث وعلوم العربيّة في آن واحد ليس بالعمل السهل. وأنا في كل الأحوال أتحمّل المسؤولية عن عيوب الكتاب ونواقصه.

**هشام إبراهيم عبد الله الخليفة**
بغداد ١٩٩٢

**ملاحظة**

بعد حوالي خمسة عشر عامًا من تأليف الكتاب، هيّأ الله له ناشرًا له تاريخ في خدمة الثقافة العربيّة والإسلاميّة، فإليه أسجّل شكري وإلى السيّد وجدي رزق غالي والآنسة رانيا العجلتوني من الدار نفسها لجهودها المباركة في مراجعة وتصحيح النسخة الأخيرة وإبداء الملاحظات القيّمة.

**هشام إبراهيم عبد الله الخليفة**
بغداد ٢٠٠٧

# المقدّمة

**الكلمات هي أيضًا أفعال**
**الأفعال هي نوع من الكلمات**
(رالف والدو إميرسن)

تعرّضت حقول المعرفة في العصر الحديث إلى هزّات وثورات كانت نقاط تحوّل في مسار تلك الحقول. فعلى سبيل المثال تعتبر إسهامات (ألبرت آينشتاين) في مجال الفيزياء و(دارون) و(مندل) في مجال علوم الحياة و(ماركس) في علم الاقتصاد و(فرويد) في علم النفس و(أوكَست كونت) في مجال علم الاجتماع انعطافات خطيرة وهامّة في الحقول المذكورة بغضّ النظر عن قناعاتنا أو اختلافنا في وجهات النظر تجاه إنجازات هؤلاء العلماء والمفكّرين. وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن إسهامات فيلسوف أوكسفورد الإنكليزي (جون أوستن) (١٩١١-١٩٦٠م) تمثّل هي وإنجازات (فردناند دي سوسير) و(نَوم جومسكي) انعطافة موازية في مجال علم اللغة (الألسنيّة أو اللّسانيّات). وإذا كان الكشف عن أسبقية ابن خلدون لـ (أوكست كونت) في إرساء قواعد علم الاجتماع قد أحدث ثورة في أوساط المهتمّين بذلك العلم، فإن ما سأقوله بشأن اكتشاف واحدة من أهمّ النظريات في علم اللغة الحديث - نظرية أفعال الكلام(*) (Speech

---

(*) (أفعال الكلام) هي الترجمة الأصح للمصطلح الإنكليزي التي استعملتها في =

Acts Theory) - ربما لا يقلّ أهمّية عن الكشف عن سبق ابن خلدون في تأسيس علم الاجتماع. لكن ما يجعل كشفي لأسبقية اللُّغويّين العرب والمسلمين في اكتشاف النظرية المذكورة أقلّ إثارة ودراماتيكية هو أن ذلك لم يكن من إنجاز عالم لغوي واحد بل إن الموضوع كان معروفًا لدى غالبية اللُّغويّين والبلاغيّين والأصوليّين (علماء أصول الفقه) وعلماء الكلام العرب والمسلمين[١] لكن عدم نسبة الاكتشاف إلى شخص واحد لا ينفيه ولا يقلّل من أهمِّيَّته.

إن من أهداف الكتاب الحالي إحداث هزّة في الدوائر اللُّغويّة العربيّة بطرح مشاكل فرع جديد من فروع علم اللغة ابتدعت له مقابلًا هو (علم الفعليّات)، لكي تأخذ المساحة التي تستحقها. فعلم الفعليّات هـــو في رأيي "سندريلّا" العلوم اللُّغويّة، فعلى الرغم من أهمِّيَّته القصوى وروعته نجد الأوساط اللُّغويّة العربيّة مهملة له تمامًا بحيث اقتصر اهتمامها على العلوم التقليدية كالصرف والنحو والصوت، وهي علوم لا تنطلق من المعنى والتواصل بل تنطلق من الصواب والخطأ في تلفّظ الكلمات واشتقاقها وتركيبها في جمل صحيحة بغضّ النظر عن المعنى والسياق. وهكذا ينصرف طلبة الدراسات العليا إلى دراسة هذه الحقول، وبدل أن يتحدّثوا عن المعنى والدلالة الفعليّة للكلام كثيرًا ما يرد على ألسنتهم كلام عن التلفّظ والإعراب كالآتي:

"«تقومنَّ» أصلها: «تقومينَنَّ» حذفت النون الأولى، وبقيت نون

---

= متن الكتاب لكنني آثرت في آخر لحظة أن أستبدل بها (الفعل الكلامي) في العنوان الخارجي على الغلاف فقط وذلك تجنبًا للبس ولانصراف القارئ لأول وهلة إلى المصطلح النحوي (verb) وليس (act).

التوكيد المشدّدة، فصار اللفظ أنت تقومينّ، فالتقى ساكنان: ياء المخاطبة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها. فحذفت الياء للتخلّص من التقاء الساكنين، ولوجود كسرة قبلها تدلّ عليها، ولم تحذف النون للحاجة إليها، فصار اللفظ تقوِمِنَّ... فعند إعراب «تقومُنَّ» السابقة أو «تقومِن» نقول: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المقدّره لتوالي النونات، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فاعل، مبني على السكون في محل رفع".

إلى غير ذلك مما يفرض أيضًا على الطلبة في المدارس حيث يلقنون مصطلحات الإعراب والتلفّظ والاشتقاق. وكان ابن مضاء القرطبي قد أدرك منذ القرن السادس الهجري عدم جدوى هذه التعقيدات التي أتت بها نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث وما يتبعها من تقديرات وتأويلات مبنيّة على التمحّل والتخيّل فأوضح أن حركات الإعراب لا تأتي للدلالة على عوامل محذوفة، وإنما تأتي للدلالة على معانٍ في نفس المتكلّم. فنظرية العوامل النحوية تؤدّي إلى تأويلات وتقديرات لا تجيزها دلالات الكلام كما في حالة التنازع والاشتغال. لتفاصيل ذلك انظر كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء. وهذا كله يندرج تحت علم اللغة المصغَّر أو الجزئي (Microlinguistics) الذي يعالج التفاصيل الجزئية بمعزل عن السياق. أما علم الفعليّات - والذي تشكّل نظرية أفعال الكلام أهمّ جزء فيه - فهو جزء من علم اللغة المكبَّر أو الكلّي (Macrolinguistics) الذي هو الدراسة الشاملة لعملية التواصل عن طريق اللغة كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد.

لهذا فإن مخطّطي المناهج والمشرفين على الدراسات العليا في

الجامعات، سواء أكانوا في أقسام اللغة العربيّة أم الإنكليزيّة، مدعوّون إلى التركيز على علم اللغة المكبّر الذي يدرس اللغة كوسيلة للتواصل ونقل المعنى والقصد وليس كنظام جامد من العلاقات النحوية والشكلية والدلالية.

وما دام هدفي هو كسر هذا الطوق فإني قد حاولت أن أناقش وأبدي آرائي الخاصّة وأحيانًا أترك بعض المشاكل دون حلول. فالهدف هو تقديم هذا الحقل اللُّغوي الجديد للقارئ العربي وتوجيه انتباهه إليه أكثر مما هو عرض حلول جاهزة لمسائله أو مجرّد عرض نظرياته، وإن كان هذا جزءًا مهمًّا من أهداف الكتاب. فالموضوع شبه مجهول في العربيّة. ومن هنا كان للعرض والتعريف جزء مهمّ منه. لكن لكي لا يكون الكتاب مجرّد تقرير عن حقل جديد من حقول علم اللغة فقد آثرت أن أناقش وأقارن وأربط بين ما توصّل إليه اللُّغويّون المعاصرون في الغرب وبين ما كان معروفًا لدى أجدادنا العرب والمسلمين.

وهكذا فإن هدف الكتاب مركّب من عدّة أهداف. فهو تعريف بموضوع جديد وتوجيه الانتباه إليه عن طريق عرض وإثارة المسائل في الساحة اللُّغويّة العربيّة دون حلول جاهزة. وهو أيضًا يبيّن فضل العرب والمسلمين الذين سبقوا الغرب في اكتشاف هذا الحقل. ولم يكن ذلك مفاجأة، فحضارة العرب بنيت على أساس من القرآن الكريم - الكتاب المعجزة، ومعجزة العرب كانت معجزة لغوية في المقام الأوّل.

لكن المفاجئ والذي يدعو إلى الاستغراب هو أن أيًّا من المستشرقين لم يكتشف إلى الآن سبق العرب في وضع نظرية أفعال الكلام. ونظرًا لكون هدف الكتاب مركّبًا بهذا الشكل فإن القارئ قد

يجد بعض الصعوبة فيه ولهذا قد يحتاج شيئًا من الصبر وبالأخصّ في الفصول الأولى من قسمي الكتاب. لكن المحصّلة النهائية تستحقّ العناء إن شاء الله. فإذا وجد القارئ في بعض الفصول أو المقاطع صعوبة فلا بأس أن يمرّ بها مرّ الكرام مكتفيًا بزبدة الفكرة ولا يدعنّ تلك المقاطع تقف حجر عثرة في طريق إكمال الكتاب، ذلك أن الفصول الأخيرة، وبالأخصّ الفصلين الرابع عشر والخامس عشر - تستحقّ عناء الوصول إليها، فهي تمثّل بعض الثمار الناضجة التي تؤدّي إليها الفصول السابقة. ولا يضرّ في ذلك إذا مرّ القارئ بالفصل الرابع، والتاسع والعاشر، أو الثاني عشر، مثلًا، بسرعة، أو إذا وجد أن في بعض المقاطع تفاصيل مطوّلة، أن يكتفي بزبدة الفكرة منتقلًا إلى الفكرة التالية لها. وأترك للقارئ حرية اختيار الطريقة التي يقرأ بها الكتاب مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمّية الفصول الثلاثة الأولى التي تعرِّف بالنظرية.

والكتاب أيضًا محاولة متواضعة لعبور الحاجز الموجود بين نوعين من الكُتّاب والباحثين اللُّغويّين في العالم العربي. فهناك أوّلًا عالم الباحثين المتخصّصين بالعربيّة وتراثها ويفتقر كثير منهم عادة إلى علم اللغة الحديث واللغات الأجنبيّة التي تمكّنهم من الاطِّلاع عليه. فمصادرهم هي كتب التراث. ومن حاول من هذا الفريق الاطِّلاع على علم اللغة الحديث واقتحام ميدانه، لم يجد سوى بضعة كتب مترجمة إلى العربيّة لكنها قديمة يعود بعضها إلى الخمسينيات مثل كتاب (اللغة) تأليف (فندريس) وكتاب (دور الكلمة في اللغة) تأليف (أولمان) وما شاكل، وهي كتب قديمة لا تواكب المستجدّات والتطوّرات الحاصلة في علم اللغة الحديث؛ أو هم في أحسن الأحوال يشيرون إشارات عابرة إلى بداية البداية في علم اللغة الاجتماعي عند (مالينوفسكي)

و(فيرث)؛ أو يشيرون إلى نظريات (جومسكي) في النحو التحويلي على أحسن تقدير.

أما العالم الثاني فهو عالم المتخصّصين باللغة الأجنبيّة المطّلعين على علم اللغة الحديث وهم قلّة. بيد أن كثيرًا من هؤلاء يفتقرون إلى علوم العربيّة لغةً وتراثًا لغويًا ولا يعرفون الكثير عن اللُّغويّين أو البلاغيّين أو الأصوليّين أو المتكلّمين العرب أو عن مباحثهم اللُّغويّة. ولهذا فإن جهود هذا الفريق تقتصر على النقل والترجمة من الكتب الإنكليزيّة دون محاولة الاستدلال أو التعميم أو الاجتهاد أو الربط بين ما ترجموه وما هو موجود في كنوز التراث العربي. وكتبهم المترجمة على قلّتها وندرتها كثيرًا ما تكون مليئة بالمصطلحات الأجنبيّة المترجمة بصورة حرفيّة دون ذكر ما يقابلها لدى اللُّغويّين العرب؛ وما محاولتي الحالية إلّا محاولة متواضعة جدًّا في مجال إقامة جسور بين هذين العالمين، أسأل الله عز وجل أن يكتب لها شيئًا من التوفيق.

إن ظهور نظرية أفعال الكلام يعتبر ثورة على عدّة مستويات. فعلى مستوى الفلسفة تعتبر النظرية ضربة للفلسفة الوضعية (Positivism) كما سنوضح عند التعرّض للقيمة الفلسفية للنظرية. وعلى مستوى علم اللغة تُعدّ النظرية تحدّيًا لنظرية (جومسكي) في النحو التحويلي، ذلك أن نظرية (جومسكي) تعتمد النحو وعلم الدلالة أساسًا لها، وعلم الدلالة أثبت قصوره لأنه يتعامل مع اللغة مجرّدةً عن السياق والاستعمال الفعلي. و(جومسكي) يتعامل مع اللغة كنظام من القواعد التي يستخدمها مُتكلّم نموذجي ومثالي في موقف نموذجي ومثالي. فنظريته تنطوي على الكثير من المثالية فضلًا عن أنها من نظريات علم اللغة المصغّر الذي يبحث في التفاصيل الشكليّة وينسى

دور اللغة كوسيلة اتصال فعلية بين أفراد المجتمع. وباستخدام مصطلحات (سوسير) يمكننا أن نقول إن نظرية (جومسكي) هي في النهاية تعالج النظام اللُّغوي المجرّد (Langue) وليس الكلام الفعلي (Parole) وبمصطلح (جومسكي) نفسه فإن نظريته تعالج الكفاءة (Competence) وليس الأداء (Performance).

وفي هذا السياق يؤكّد (جون سيرل) (١٩٦٩، ص١٧) أن التركيز والاقتصار على دراسة النواحي الشكليّة للغة (النحو والصرف والصوت.. إلخ) بدون دراسة الدور الذي تؤدّيه هذه النواحي الشكليّة في أفعال الكلام

"سيكون مثل الدراسة الشكليّة للعملة النقدية وقواعد الاعتمادات في الأنظمة الاقتصادية دون دراسة الدور الذي تؤدّيه تلك العملة والاعتمادات في التعامل أو المعاملات الاقتصادية. صحيح أننا يمكن أن نقول الكثير عند دراسة اللغة دون دراسة أفعال الكلام، لكن أية نظرية شكلية صرفة من هذا النوع ستكون بالتأكيد قاصرة. إن ذلك سيكون كما لو أن لعبة (البيسبول) تدرس بوصفها نظامًا من القواعد الشكليّة فحسب وليس بوصفها لعبة".

وكذلك فعل (هايمز) (١٩٧١) في نقده لفكرة (جومسكي) بشأن الكفاءة اللُّغويّة (Linguistic Competence) لكونها قاصرة وضيّقة ولأن اللغة بحاجة إلى معالجة الكفاءة التواصليّة (Communicative Competence).

ولا يفوتنا أن نذكر أن نظرية أفعال الكلام بصورة خاصة والفعليّات بصورة عامّة أضعفت من سطوة علم دلالة شروط الصدق (Truth-conditional Semantics). وهو علم يدعو إلى الاقتصار على دراسة

القضايا اللُّغويّة التي يمكن التحقّق من صدقها أو كذبها. لذلك فهو يقتصر على دراسة الخبر أو المقولة الخبرية فقط لأنها النوع الوحيد الذي يحتمل الصدق والكذب. أما بقيّة أنواع الجمل الإنشائيّة كالاستفهام والطلب وغيرها فقد أهملت لأنها تسبِّب مشاكل لعلم الدلالة يصعب حلّها. لكن علم دلالة شروط الصدق قاصر كأداة لتحليل اللغات الطبيعية (Natural Languages)[٢] التي يستخدمها البشر في التخاطب لأن هذه الأخيرة لا تقتصر على الأخبار التي تحتمل الصدق والكذب. وهكذا جاء علم الفعليّات ليسدّ هذا الفراغ وليعالج ويحلّل كل الظواهر التي رماها علم الدلالة إلى سلّة المهملات لقصوره في معالجتها.

تنقسم فصول الكتاب الحالي إلى قسمين: الأوّل فصوله مكرّسة لعرضٍ مركّزٍ لنظرية أفعال الكلام بالصورة التي ظهرت لدى الغربيّين في العصر الحديث. لكني لم أستطع أن أمنع نفسي حتى في هذا القسم من الإشارة الموجزة والسريعة إلى سبق العرب في بعض الأفكار حال ذكرها حرصًا مني على تهيئة ذهن القارئ لما سيرد في فصول القسم الثاني لتسهيل الربط بين فصول القسمين. أما فصول القسم الثاني فتحاول أن تلم خيوط النظرية لدى اللُّغويّين العرب من خلال الاستشهاد بالنصوص وتحليلها ومقارنتها بما جاء به فلاسفة أفعال الكلام في الغرب. ثم تناولت في الفصل الأخير موضوع مدى تأثّر اللُّغويّين العرب بالفكر اليوناني استكمالًا للموضوع من جوانبه المختلفة.

## مشكلة المصطلح

من المشاكل المهمّة في تناول حقول المعرفة الجديدة وغير المعروفة مشكلة تعريب المصطلح ونحت الكلمات. فعلم البراكماتيات (Pragmatics) الذي وضعنا له مصطلحًا مقابلًا هو (الفعليّات) هو علم جديد في العالم الغربي ناهيك عن العالم العربي، فهو شبه مجهول في الثقافة العربيّة المعاصرة. وبما أن نظرية أفعال الكلام تشكّل الجزء الأهمّ من هذا العلم فإن هناك مشكلة في تعريب المصطلح.

وقد لاحظت الكثير من سوء الفهم والخلط عند بعض الذين حاولوا تعريب بعض المصطلحات الواردة ضمن هذا الحقل ولا أريد أن أناقش تلك الأخطاء لأن الحديث فيها يطول. ولكني سأذكر في هذا الفصل وبإيجاز شديد بعض المشكلات التي واجهتني في تعريب المصطلح مما جعل مهمّة الكتابة في هذا الحقل مهمّة مزدوجة. فإضافة إلى صعوبة الموضوع التي حدت بالكثيرين إلى تجنّبه، هناك مشكلة المصطلح التي أشرنا إليها. وآمل أن يكون كتابي هذا وكتابي الآخر حول نظرية (التلويح أو التعريض الحواري) (Conversational Implicature) لدى (گرايس)، الذي أنوي نشره قريبًا إن شاء الله، إسهامين في مجال تعريف القارئ العربي بعلم الفعليّات الذي يشكّل موضوعا الكتابين أهمّ ما فيه، إضافة إلى أنهما إسهامان في مجال تعريب المصطلح وإعداد معجم عربي في علم الفعليّات.

هناك تمييزات دقيقة جدًّا في استخدام المصطلح تعكس اهتمام عالم اللغة أو فيلسوف اللغة بالتفريق بين المقولات المستعملة في اللغة

والجمل التي يفترضها ويستشهد بها اللُّغوي عند وصفه لقواعد لغة ما. ومن المهتمّين بهذه التمييزات الدقيقة والمتشعّبة اللُّغوي الإنكليزي (جون لاينز) (١٩٧٧، ص٢٦). لكننا سنكتفي منه بتمييز واحد واضح المعالم. فهو يفرّق بين المقولة كفعل (Utterance act) والمقولة كإشارة (Utterance signal) فالأولى تشير إلى السلوك أو الفعل (عملية استعمال المقولة والنطق بها) وهي ما يقابل في الفرنسية مصطلح (Énonciation). أما الثانية فتقابل ناتج الأولى أي ناتج السلوك اللُّغوي ويقابلها في الفرنسية (Énoncé). يقول (لاينز) إن هناك خلطًا في الأدبيات في استعمال مصطلح (مقولة) للدلالة على الفعل تارة وعلى المنتوج تارة أخرى. ولهذا فهو يستعمل المصطلحين للتفريق بين الحالتين اللتين يغطّيهما الاستعمال الغامض للمصطلح.

وقد يكون من المفيد أن نذكر أن اللُّغويّين العرب كانوا واعين تمام الوعي لهذه الاختلافات في الاستعمال وأشبعوها نقاشًا فلسفيًّا كما سنبيّن في حينه عند الحديث عن مفهومي الإنشاء والخبر **بالمعنى الاسميّ والمعنى المصدريّ**[٣].

ويقول (لاينز) (١٩٧٧) إن الفلاسفة يميلون إلى استعمال مصطلح (مقولة) للدلالة على الفعل في حين يستعمله اللُّغويّون للدلالة على الإشارة أو الناتج. إن استخدام لفظة (قولة) هو ترجمة أكثر أمانة لكلمة (Utterance) لأنها تشارك اللفظة الإنكليزيّة الغموض والاشتراك بين المعنيين المذكورين آنفًا، في حين تحسم لفظة (مقولة) الموضوع لصالح المعنى الثاني. لكننا سنستخدم كلمة (مقولة) للإشارة إلى استعمال الجملة في سياق معين، وإن كان من الصعب الالتزام بهذا التمييز دائمًا.

وبالمناسبة نود أن نوضح أن مصطلح (مقولة) حسب استعمالنا هو مختلف بشكل جلي عن المصطلح الفلسفي الذي يستخدم في الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلاميّة مقابل لفظة (Category) وتعني: الأجناس العشرة لوصف الوجود مثل الجوهر والكيف والكم.. إلخ. فكل ما نعنيه بلفظة (مقولة) هو اسم المفعول من الفعل (قال يقول).

ونحن من ناحية أخرى نفرّق بين (المقولة) من جهة و(الجملة) من جهة أخرى بحيث استعملنا الأولى للدلالة على ما يسمّيه (لاينز) الجملة النصّ (Text-sentence) وهي الجملة القابلة للاستعمال كناتج للسلوك اللُّغوي واستعملنا الثانية للدلالة على ما يسمّيه (جملة النظام اللُّغوي (System-sentence) وهي الجملة بوصفها كيانًا مجرّدًا ونظريًّا وكجزء من النظام اللُّغوي.

من هنا يتبيّن أن معنى الجملة يختلف عن معنى المقولة في كون الأوّل مستقلًّا عن السياق الذي تنطق فيه الجملة في حين يعتمد معنى المقولة على السياق بصورة كبيرة. ومن هنا يمكن التمييز بين علم الدلالة (Semantics) لأنه يعالج معاني الجمل، وبين علم الفعليّات (Pragmatics) لأنه يعالج معاني المقولات. لكن من الصعب الالتزام بشكل صارم وثابت ببعض الفروق في الحدود والتعريفات بين بعض المصطلحات التي استعملناها ما عدا الحالات التي يكون فيها التفريق مهمًّا لتوضيح موضوع معين.

وكما يتضح من السطور السابقة فقد استعملنا مصطلح (علم الدلالة) أو (الدلاليات) كمقابل لـ (Semantics) وكذلك النسبة والصفات فالمعنى (الدلالي) هو المعنى السمانتي الوضعي أو

المعنى اللُّغوي الحرفي للكلام بمعزل عن السياق أو الموقف الذي يرد فيه الكلام.

أما بالنسبة لمصطلح البراكماتيات (Pragmatics) فلكون هذا الحقل اللُّغوي جديدًا ولعدم وجود مصطلح يقابله في العربيّة فقد اضطررت إلى صياغة مصطلح مقابل أعتز به وأصر عليه هو **(الفعليّات)**. وهذا المصطلح له مبررات عديدة. فهو يشمل ما نعنيه حين نتكلم عن المعنى أو المغزى «**الفعلي**» للكلام تمييزًا عن المعنى اللُّغوي الوضعي الذي هو موضوع علم الدلالة. ومصطلح **(الفعليّات)** أيضًا يشير إلى كون اللغة نوعًا من الفعل وهذا واضح في نظرية أفعال الكلام التي تشكّل الجزء الأهمّ في الفعليّات. انظر (فانديك) (١٩٧٧، ص١٦٧). وهذا هو أصل الكلمة الإغريقيّة (Pragma) التي أشتق منها المصطلح وتعني **(الفعل)**. ومن المصطلح اشتققت النسبة **(فعلياتي)**. وغنيّ عن التعريف أن المصطلح الذي يستعمله المترجمون حاليًا وهو **(ذرائعيات)** أو **(الذريعيات)** للدلالة على الفعليّات هو بكل بساطة استعمال خاطئ لأنه استعمل أساسًا للدلالة على المدرسة الفلسفية الأمريكيّة المعروفة (Pragmatism). وكما هو معروف لا علاقة للفعليات بهذه المدرسة الفلسفية من قريب أو بعيد. وبعضهم يستعمل مصطلح **(علم اللغة التداولي)** وهو ترجمة لا بأس بها لكنها لا تغطي المصطلح الأجنبي مثل مصطلح **(الفعليّات)**. وخلاصة القول إن المعنى الفعلي يختلف عن المعنى الدلالي في كون الأوّل مرتبطًا بالسياق وبمقاصد المتكلّم وتلويحاته التي غالبًا ما تختلف عن دلالة المعنى اللُّغوي الدلالي.

أما مصطلح (كَرايس) (Implicature) فقد وجدت أنسب مقابل له

في العربيّة هو مصطلح **(التلويح)**. ومصطلح (كَرايس) يغطي حالات متنوعة من التلويح في العربيّة. فهو يشمل التعريض والمجاز المركب المرسل والتمثيلي والدلالة بالمفهوم بنوعيه كما سنوضح هنا وفي كتابنا الآخر الخاص بالتلويح إن شاء الله. أما مصطلح **(التلميح)**، بالميم، فهناك خطأ شائع باستخدامه بمعنى التلويح، بالواو، خصوصًا وأن المصطلح الأخير غير متداول أو مهجور في لغة اليوم. فالتلميح، بالميم، يقابل بالضبط المصطلح الإنكليزي (Allusion)، فقد عرفه الرازي (نهاية الإيجاز، ص١١٢) بقوله: "هو أن يشار في فحوى الكلام إلى مَثَل سائر أو شعر نادر أو قصة مشهورة من غير أن يذكره". وأفضل مثال عليه أشعار (ت.س أليوت) المليئة بالتلميح للأساطير الإغريقيّة وغيرها.

وواجهتني مشكلة أيضًا عند التمييز في ترجمة الفعل بالمعنى النحوي (Verb) والفعل بالمعنى العام أي العمل (Act، Action). وبالطبع أن هذا المعنى الثاني هو المقصود في مصطلح (أفعال الكلام). لكن في العربيّة نطلق الكلمة نفسها للدلالة على الاثنين مما يولّد لبسًا وغموضًا. لهذا ابتدعت لترجمة (Verb) مصطلح (لفظ الفعل) أو (الفعل النحوي) واحتفظت بكلمة (فعل) للدلالة على المعنى العام غير النحوي. وكان في الإمكان التمييز بين الاثنين باستعمال المعنى المصدري للكلمة (فَعل) بفتح الفاء وتسكين العين للدلالة على المعنى العام وتخصيص (فِعل) بكسر الفاء للدلالة على الفعل النحوي. لكن هذه الفكرة على جودتها تصطدم بمشكلة طباعية نحن في غنى عنها إضافة إلى أن الفِعل (بالكسر) يستعمل عادة للدلالة على الاثنين.

أما بالنسبة للألفاظ المستعملة في وصف الأوجه الثلاثة لأفعال الكلام وهي (Locutionary) و(Illocutionary) و(Perlocutionary) فقد استعملت لترجمة الأوّل تعبير (فعل القول) واستعملت لترجمة مصطلحي (Illocutionary act) و(Illocutionary force) تعبيرين هما على التوالي (الفعل الكلامي) و(المغزى الكلامي). ومن البدائل الممكنة لترجمة مصطلح (Illocutionary) هو تركيب كلمة باستخدام حرف الجر (في) أو الباء هكذا: (في - كلامي) أو (بِكلامي)؛ والمبرر لذلك هو أن (أوستن) نفسه قد نحت هذه الكلمة بإضافة حرف الجر (in) إلى كلمة (Locutionary) التي تعني (كلامي) أو (قولي) وذلك للإشارة إلى الفعل الذي ينجزه المتكلّم **في** النطق بالجملة. وقد حصل إدغام في الكلمة لالتقاء صوتي (n) و(l) وفي هذه الحالة يضاعف صوت (l) فصارت الكلمة على الشكل المعروف.

ومن الطريف أن نذكر أن بعض المترجمين قد أخطأوا في إدراك هذه الحقيقة فتصوروا أن كلمة (Illocutionary) هي ضد (Locutionary) فترجموها: (اللاكلامي) على غرار (Legal شرعي) و(Illegal غير شرعي). والأدهى من ذلك أنهم ترجموا كلمة (Force) حرفيًّا إلى كلمة (قوة) فصار لديهم مصطلح غريب ومضلّل هو (القوة اللاكلامية)! ويقصدون به (المغزى الكلامي أو المقصد الكلامي).

وقد ترجمت مصطلح (Perlocutionary act or Effect) بتعبير (الأثر أو التأثير الكلامي) وهو أقرب للمعنى المقصود. ثم أن مصطلح التأثير أو الأثر قد استعمل في التراث العربي بمعنى

مقارب. فمصطلح (الأثر) يطلق عند الفقهاء والأصوليّين على ما يترتّب على التصرف، فيقولون: أثر العقد، وأثر الفسخ، وأثر النكاح، .. ونحوه (الموسوعة الفقهية، ج١٩).

وهناك بالطبع بدائل ممكنة أيضًا مثل (نتائج أو تبعات الفعل الكلامي) أو الترجمة الاشتقاقية (الفعل أو الأثر البواسطة - كلامي) وذلك لأن (أوستن) كان قد صاغ المصطلح بإضافة (per) وتعني (بواسطة) إلى (Locutionary) أي (كلامي) وذلك للدلالة على التأثير الذي يحصل على المخاطب **عن طريق أو بواسطة** الفعل الكلامي وكنتيجة له. وبالطبع كان في الإمكان استعمال ترجمة اشتقاقية أو تركيبة موحدة للأفعال الثلاثة بحيث يكون الأوّل (الفعل الكلامي أو القولي) والثاني (الفعل البِكلامي) والثالث (الفعل البواسطة-كلامي). لكني لم آخذ بهذا الاختيار إلّا في بعض الأحيان ولأغراض تمييزية لأنه لا يعكس المدلول الحقيقي للمصطلحات الإنكليزيّة إضافة إلى أن استعمال حرف الجر (في) أو (الباء) في الفعل البِكلامي بحيث يشير إلى الفعل الذي يقوم به المتكلّم في نطقه أو بنطقه للجملة هو استعمال خاص باللغة الإنكليزيّة بل هو استعمال خاص حتى ضمن اللغة الإنكليزيّة وليس له مقابل في العربيّة بحيث يبيّن الفرق بين (البكلامي) و(البواسطة-كلامي). وهذا ما يقره (أوستن) (١٩٦٢) في الفصل العاشر الذي كرّسه لمناقشة حرفي الجر (في) أو (الباء) من جهة، وكلمة (بواسطة) من جهة أخرى، للتمييز بين الأفعال (البكلامية) والأفعال (البواسطة-كلامية) حيث يدخل في مناقشات وتحليلات دقيقة جدًا حتى ضمن اللغة الإنكليزيّة وينتهي إلى نتيجة مفادها أن الكلمات المذكورة لا يمكن

الاعتماد عليها كمقياس للتمييز بين أنماط الأفعال بصورة منتظمة لأنها قد تتبادل في الاستعمال. انظر (أوستن) (١٩٦٢، ص١٣).

ومن نتائج عدم استخدام الترجمة الاشتقاقية حصول خلط في بعض الأحيان بين فعل الكلام (Speech act) والفعل الكلامي (Illocutionary act). ففي بعض الأحيان قد يستعمل الثاني للدلالة على الأول. لكن لا ضير في ذلك فبالرغم من أن علاقة الثاني بالأوّل هي علاقة الجزء بالكل إلّا أن الثاني يمثّل الجزء الجوهري والأساسي في الأوّل (انظر الهامش ص١٥). ومع ذلك فقد استعملت الترجمة الاشتقاقية في بعض الأحيان لكي أتجنب الخلط واللبس.

وبالنسبة إلى مصطلح (Felicity) فقد خاطرت بترجمته بتعبير (الموفقية). والكلمة مشتقة من الصفة (Felicitous) التي تستعمل لوصف الكلام أو التعبير على أنه (مناسب) أو (موفق) أو (موافق لمقتضى الحال). وبما أن لفظة (موفق) لها علاقة بموافقة الشيء للشيء لكونه مناسبًا له، إضافة إلى أنها تعني النجاح، لذلك اخترتها كمقابل للمصطلح الإنكليزي لأن (أوستن) كان يتحدث عن الشروط التي تجعل الفعل الكلامي ناجحًا ومناسبًا. واحتفظت بلفظة نجاح (Success) لاستعمالها في ترجمة اصطلاح شروط النجاح (Success conditions) الذي جاء به (باخ) و(هارنيش) (١٩٧٩) وسنوضح الفرق بين الاثنين في حينه.

أما فيما يخص مصطلح (المقولة الإنجازية) - أو (الإنجازية) اختصارًا - فقد استعملته كمقابل لمصطلح (أوستن) (Performative) المشتق من الفعل (ينجز) (Perform) الذي يقترن بكلمة (فعل) أو

(عمل) حين نتحدث عن (إنجاز الفعل أو العمل). وقد فضّله (أوستن) على المصطلحات الآتية: التعاقدية (Contractual) والإعلانية (Declaratory) والإجرائية (Operative) فالمصطلح الأوّل يغطّي جزءًا من الإنجازيات مثل (أراهن أن).. والمصطلح الثاني يغطي جزءًا آخر مثل (أعلن الحرب..) بينما يغطي مصطلح (أوستن) مساحة أوسع. أما المصطلح الثالث فهو مصطلح قانوني يستعمله المحامون للدلالة على العبارات التي تفيد في تنفيذ الإجراء كمقابل للعبارات التي تصف ظروف الإنجاز. لكن (أوستن) تجنّب هذا المصطلح لارتباطه بمعان أخرى وفضّل صياغة مصطلح جديد خالٍ من الأفكار المسبقة.

ومن البدائل الجيدة لمصطلح الإنجازية استعمال الأصوليّين لمصطلح (الإيقاع) أي (المقولة الإيقاعية) وهو كما سنبيّن فيما بعد مصطلح مطابق للمقصود من مصطلح (الإنجازية). لكني آثرت استعمال مصطلح (الإنجازية) كترجمة حرفيّة للمصطلح الإنكليزي للتميز بين المفهومين الغربي والعربي الإسلامي بالرغم من أنهما يكادان يتطابقان.

ولا يفوتنا أن نوضح أن الإنجازية بالمعنى الواسع للكلمة والذي توصّل إليه (أوستن) في نهاية المطاف تقابل (الإنشاء) لدى اللُّغويّين العرب. ففي نهاية المطاف توصّل (أوستن) إلى أن كل المقولات التي لا تحتمل التصديق والتكذيب هي إنجازية. فقد وسّع مفهوم الإنجازية ليشمل (الإنجازية الصريحة) و(الإنجازية الأوّليّة) أو (غير الصريحة) على السواء. فالإنجازيات من النوع الذي تتوافر فيه المواصفات الشكليّة التي ذكرها هي إنجازيات صريحة كما في حالة ألفاظ العقود

والفسوخ. أما الإنجازيات التي لا تتوافر فيها تلك الشروط الشكليّة فهي الإنجازيات غير الصريحة وهي تقابل لدى العرب بقيّة أنواع الإنشاء الطلبي أو غير الطلبي. وهكذا فإن الإنجازيّة بهذا المعنى الواسع تقابل الإنشاء بكل أنواعه؛ بل إن (أوستن) قد انتهى به الأمر إلى القول بأن الإخبار أيضًا نوع من الإنجاز لفعل كلامي. فبهذا المعنى الواسع للمصطلح لا تغطي الإنجازيّة الإنشاء بنوعيه فحسب بل وتغطي الخبر أيضًا بحيث نستطيع أن نقول إن (نظرية أفعال الكلام) تقابل لدى اللُّغويّين العرب (مبحث الإنشاء والخبر).

ولهذا فإني أرشح عنوان (نظرية الإنشاء) كأحد المصطلحات الممكنة للدلالة على المقابل العربي والإسلامي لنظرية فعل الكلام؛ وهذا أيضًا بعد توسيع مفهوم الإنشاء بالطريقة التي لجأ إليها (أوستن).

## الجوانب الشكليّة للإسناد والتوثيق

أما بالنسبة إلى الجوانب الشكليّة المتّبعة في الكتاب عند الاستشهاد أو الإشارة إلى المصادر فقد استخدمت الفوارز المزدوجة عند الاستشهاد بنص وعند الإشارة إلى وجهة نظر ما. وعند حصول استشهاد داخل النصّ المقتبس فإني وضعته داخل قوسين مزدوجين صغيرين. أما القوسان الاعتياديّان فقد استخدمتهما في حالة التفسير أو إعطاء مرادف أو تعليق عرضي أو أسماء العلم أو الجمل. ثم إني استخدمت ترقيم الأمثلة الواردة بالتسلسل وكلّ منها حسب فصله لسهولة الإشارة إليها. وأكدت المصطلحات والتعابير حين تظهر وتفسّر للمرة الأولى بطبعها بحروف غامقة. وقد استعملت الحروف المائلة وأحيانًا الغامقة لتأكيد الجمل والتعابير المهمة. وحين يكون التوكيد في

نص مقتبس حددت مصدره في نهاية الاقتباس هكذا (التوكيد من تصرفي) أو (التوكيد من أوستن).

أما للإشارة إلى المراجع عند الاستشهاد بها أو ذكرها فإني استخدمت طريقتين في آن واحد. فبالنسبة إلى المراجع الحديثة والمعاصرة اتبعت الطريقة الحديثة الشائعة في الغرب، وهي أن أذكر اسم المؤلف ثم سنة طبع الكتاب المقتبس منه بين قوسين مع ذكر الصفحة في حالة الاقتباس الحرفي وعدم ذكرها بخلاف ذلك، مثلًا: (أوستن) (١٩٦٢، ص١٣). وفي نهاية الكتاب هناك قائمة بالمصادر والمراجع وأسماء المؤلّفين وسني الطبع. فعند رجوع القارئ إليها سيعرف الكتاب المقصود.

غير أني وجدت هذه الطريقة مناسبة للمراجع الحديثة فقط، أما بالنسبة للمراجع التراثية المنشورة في العصر الحديث فهي غير مناسبة لأنها تظهر كُتّاب العصور الغابرة كما لو كانوا معاصرين. فإذا كان كتاب (المستصفى) للإمام الغزالي قد طبع في عام ١٩٣٠ مثلًا، فإنني سأضلّل القارئ إن أشرت له هكذا: الغزالي (١٩٣٠، ص) مما يوهم أن الغزالي من المحدثين. لهذا التزمت في حالة كتب التراث بطريقة تتوسط الطريقتين القديمة والحديثة فأشرت للاقتباس بذكر اسم الكاتب والكتاب والصفحة بين قوسين وبالمتن وليس بالهامش، هكذا: يقول الغزالي (المستصفى، ص):

وبالنسبة إلى الرموز المستخدمة في المعادلات المنطقية أوضحت في حينه المقصود من الرموز المستخدمة مثل (ق) الذي يشير إلى القضية و(غ) إلى المغزى. ثم هناك رموز لاختصار بعض التعابير

الطويلة أوضحتها في حينها مثل (ودمك) وهي مختصر: (الوسائل الدالّة على المغزى الكلامي) و(فمح) وهي مختصر (فرضية المغزى الحرفي) وكذلك (م) للإشارة إلى المتكلّم و(س) للإشارة إلى السامع أو المخاطب.

## الهوامش

(١) سأشير إليهم من الآن فصاعدًا بـ(العرب) اختصارًا لكن المقصود هم المسلمون والعرب كجزء من حضارة واحدة.

(٢) هذا المصطلح يستعمل تمييزًا عن اللغة المصطنعة مثل لغة المنطق الصوري أو لغة الحاسوب أو الرياضيات.

(٣) حول مصطلحات الكلام كالإنشاء والإخبار أو الخبر وبقية أقسام الكلام الفرعية كالأمر والاستفهام والتمنّي وغيرها. كان يدور نقاش لغوي متشعب وتفصيلي حول المقصود من هذه الألفاظ هل هو **المعنى الاسميّ** أم **المعنى المصدري**. فالإنشاء بالمعنى المصدري مثلًا يعني فعل المتكلّم أو عملية إلقاء الكلام الإنشائي. فإذا قلت (بعت أو أوصيت) بقصد الإنشاء فإنك أنشأت البيع أو الوصية. كما أن الإخبار هو عملية إلقاء الكلام الإخباري. ففي هذا المعنى يدل المصطلح على الفعل أو العملية Process. أما الإنشاء بالمعنى الاسمي فهو يعني الكلام نفسه الذي يلقيه المتكلم. وهو كلام ليس لنسبته خارج تقصد مطابقته أو لا تقصد. أي هو الكلام المشتمل على المعنى الإنشائي؛ وهو يقابل الخبر الذي هو الكلام نفسه الذي يلقى في عملية الإخبار. وفي هذه الحالة يمثّل المعنى الاسميّ الناتج Product. ومما يسترعي الانتباه أن التفتازاني من شرّاح التلخيص كان أقرب إلى استعمال الفلاسفة حيث ذهب إلى أن المقصود في قول القزويني إن الإنشاء ضربان هو المعنى المصدري بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب، وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام والدعاء وغيرها. والمراد بهذه الأقسام هو معانيها المصدرية، أي إلقاء الكلام المشتمل عليها، وليس معانيها الاسميّة، أي الكلام ذاته. (انظر شروح التلخيص، ج٢، ص٢٣٥ وكشّاف التهانوي، ج٦، ص١٣٦٠ للمناقشات التفصيلية لهذا الموضوع).

# القسم الأوّل

# نظريّة الفعل الكلاميّ الحديثة في الغرب

# الفصل الأوّل

# نظريـة أوسـتن

"لقد كان (ج.ل.أوستن)، فيلسوف جامعة أوكسفورد (١٩١١-١٩٦٠)، أحد النقّاد الأكثر نفوذًا خلال السنوات الماضية، وقد نوقشت آراؤه بإسهاب، ناقشها الفلاسفة فضلًا عن علماء اللغة وعلماء النفس ونقّاد الأدب والمختصّين بالعلوم العديدة الأخرى. وسنستخدم آراءه في هذا الفصل لننطلق منها في بيان كيف يمكن للمرء أن يتجاوز معاملة اللغة باعتبارها مجرّد مجموعة من البيانات الوصفية".

**جون لاينز**

## اكتشاف الإنجازيات

تبدأ القصّة المثيرة لنظرية فعل الكلام أو أفعال الكلام في الغرب بسلسلة المحاضرات الشهيرة التي ألقاها الفيلسوف اللُّغوي الإنكليزي (أوستن)[١] في جامعة (هارفرد) الأمريكيّة في عام ١٩٥٥ والتي اشتهرت باسم (محاضرات وليم جيمس) ثم نشرت عام ١٩٦٢ بعد وفاة (أوستن) من قبل أحد طلّابه (أيرمسن) (Urmson) على شكل كتاب بعنوان (كيف تفعل الأشياء بالكلمات How to Do Things with Words) علمًا أن (أوستن) ترك ملاحظة قصيرة يشير فيها إلى أن آراءه كانت قد تبلورت منذ ١٩٣٩ وأنه كان قد ألقى محاضرات في

جامعته (أوكسفورد) بين الأعوام ١٩٥٢-١٩٥٤ تحت عنوان (الكلمات والأفعال Words and Deeds) تحتوي جذور النظرية نفسها.

يستهل (أوستن) كتابه بنسف إحدى مسلّمات الفلاسفة التي عمّرت آلاف السنين والتي أطلق عليها (أوستن) اسم **المغالطة أو الأغلوطة الوصفية** (Descriptive Fallacy) والتي يفضّل (أوستن) تسميتها **بالمغالطة الخبرية** (Constative) ومفادها أن اللغة أو المقولات التي يتداولها مستعملو اللغة شفاهًا وكتابة لا تستعمل سوى لوصف حالة معيّنة أو للتصريح بحقيقة معيّنة وهذا الوصف أو التصريح[٢] يجب أن يكون إمّا صادقًا أو كاذبًا أي يجب أن يحتمل التصديق أو التكذيب. لكن مؤخرًا بدأ الفلاسفة يدركون بطلان هذه الفكرة. وهكذا تبيّن أن هناك جملًا أو مقولات تشبه المقولات الخبرية أو التقريرية لكن لم يقصد منها الإخبار أو تسجيل الحقائق أو الحكاية. ومن بين هذه المقولات صنف مهمّ ركّز عليه (أوستن) وأطلق عليه اسم **المقولات الإنجازية** (Performative Utterances) أو **الإنجازيات** اختصارًا. وفي هذه الإنجازيات يعتبر مجرّد النطق بالكلمات إنجازًا لفعل أو عمل ما. مثال ذلك:

١- بسم الله أفتتح جسر الشهداء (حين يقولها المتكلّم وهو يقصّ الشريط).

٢- أوصي بثلث ثروتي إلى ابن أخي (حين ترد في وصية قانونية).

٣- أقبل (جوابًا لسؤال القاضي الشرعي هل تقبل الزواج من فلانة بنت فلان...).

وبالإمكان أن نضيف عشرات الأمثلة الأخرى من اللغة

العربيّة مثل:

٤- بسم الله الرحمن الرحيم (هنا فعل محذوف يتم تقديره حسب السياق كأن يكون «أقرأ» أو «أتلو» أو «أفتتح».. إلخ[٣].

٥- أشهد أن لا إله إلّا الله وأشهد أن محمّدًا رسول الله.

٦- أسألك اللّهم الستر والعافية.

٧- أُقسِم بالله العظيم أن أصون سمعة بلدي.

٨- أستغفرك ربّي وأتوب إليك.

٩- بسم الله الرحمن الرحيم أحمده وأشكره وأصلي على أشرف خلقه أجمعين.

١٠- أبايع فلانًا وأخلع أو أنزع فلانًا. / بايعتك (أبايعك) يا رسول الله على السمع والطاعة.

١١- أوصيكم بتقوى الله وكثرة مخافته.

ففي المقولة الأولى لا يصف المتكلّم حقيقة ما ولا يخبرنا بخبر أو يبلغنا بمعلومات عن العمل الذي قام به بل هو بنطقه للكلام قد قام بالفعل نفسه أي فَتَحَ الجسر فهو لم يخبرنا عن افتتاح الجسر بل أنجز ذلك الافتتاح. أي أن النطق بالمقولة في الظرف المناسب يُعتَبر بمثابة إنجاز للفعل الذي هو عملية افتتاح الجسر. فالعالم قد تغيّر بعد النطق بهذه المقولة إذ بالإمكان الآن استخدام الجسر للعبور. وكذلك الأمر بالنسبة للمقولتين (٢، ٣) فالنطق بعبارة (أقبل) هو فعل أو الجزء المهم من فعل اجتماعي ولولا هذه العبارة لما حصل الزواج رسميًّا أو شرعيًّا. لهذا فالناطق بهذه العبارة لم يقصد منها إخبار أو إبلاغ القاضي بمعلومات يجهلها بل هو قد قام بفعل حين نطق بها. وكذلك شأن الوصية فالنطق بالمقولة الثانية أو كتابتها من قبل الشخص المناسب في

الظرف المناسب يعني إنجازه لفعل التوصية أو التوريث والناطق بهذه الجمل يصبح ملزمًا قانونًا وشرعًا وعرفًا. إضافة إلى ذلك يفضّل (أوستن) وصف هذه الأفعال كالزواج والمراهنة مثلًا بكونها نطقًا ببعض الكلمات المعيّنة على وصفها بكونها إنجازًا لفعل باطني وروحي مختلف بحيث لا تمثل تلك الكلمات المنطوقة سوى دليل مسموع لوجود ذلك الفعل الباطني. ويشير (أوستن) إلى صعوبة إثبات هذه الحقيقة لكنه يؤكّد بأنها حقيقة أكيدة. إن لفظ الفعل الإنجازي يفيدنا في الاستدلال على الفعل الكلامي الذي ينجزه المتكلّم عند نطقه بالمقولة كما في حالة الأفعال: (أحتج) و(أُراهن) و(أُقسم) فهي تدلّ على أن المقولة استخدمت في إنجاز فعل الاحتجاج أو المراهنة أو القسم كما في المقولات (أنا أحتج على هذا القرار) و(أنا أراهن أنه سينجح في التجربة) و(أقسم بالله العظيم أن لا أقول إلّا الحق) على التوالي. وهذا يختلف عن قولنا أنها تصف هذه الأفعال الكلامية.

والإنجازيات أفعال قد تبلغ من الخطورة بحيث تؤثّر على المجتمع بأكمله كأن يقول رئيس دولة ما (أعلن حالة الحرب مع الدولة س) أو (أعلن استقالتي). ومن الأدلّة التي تؤكّد الصفة الإنجازيّة للمقولة إمكانيّة إقحام كلمة (Hereby) وهي ظرف ومعناها: (بهذا) أو (بكلامي هذا). مثلًا: (بهذا «بكلامي هذا» أعلن استقالتي) ولا توجد في العربيّة، على حدّ علمي، صيغة مقابلة لهذه اللفظة إذ لا تستعمل عادةً ويكتفى بالمقولة لوحدها ما عدا بعض الإنجازيات القانونية المكتوبة حيث تستعمل أحيانًا عبارة مشابهة هي (بموجب هذا). وهناك تعبير يستعمل هذه الأيام، ربما كان موازيًا للتعبير الإنكليزي، وهو عبارة (بهذا) كما في قولهم (بهذا «نختتم» ننهي

حفلنا لهذا المساء). لكن عبارة (بهذا) في هذا السياق قد لا تشير إلى الفعل الكلامي ذاته، أي الاختتام أو الإنهاء، مثلما في الكلمة الإنكليزيّة بل قد تشير إلى الفقرة الأخيرة من الحفل.

## شروط الموفقية

ومن الواضح أن النطق بالمقولة الإنجازيّة وحده لا يكفل الإنجاز التام للفعل العرفي الذي ترد الإنجازيّة فيه كفعل رئيس. ولأن الإنجازيات هي أفعال كلامية وليست أخبارًا لذلك لا يمكن تصديقها أو تكذيبها إذ لا يمكن أن نقول للمتكلّمين في الإنجازيات (١-١١) أعلاه بأنهم يكذبون أو يصدقون. فالكذب والصدق لا علاقة لهما بالإنجازية لأنها ليست تقريرًا أو خبرًا يجوز أن يطابق أو لا يطابق الواقع الخارجي. ولكن لأن الإنجازيات أفعال مرتبطة بعرف (**Convention**) متواضع عليه ضمن مؤسسات (*Institutions*) معروفة (وبالأخصّ الإنجازيات الإعلانية التي عزلها (أوستن) في بداية عرضه، لوضوح الصفة الإنجازيّة فيها) لهذا فإنها عرضة للنقد: ولكن ليس على أساس صدقها أو كذبها بل على أساس موفقيتها أو عدم موفقيتها. فقد وضع (أوستن) شروطًا ضرورية لنجاح الإنجازيّة أسماها شروط الموفقية (**Felicity conditions**) يجب توافرها إذا أردنا أن نقي الإنجازيّة من **الإخفاق** (**Misfire**) أو إساءة الاستعمال (**Abuse**). وهذه الشروط الواضحة هي:

١٢- أ. يجب أن يكون هناك إجراء عرفي متواضع عليه له تأثير متعارف عليه ويتضمّن ذلك الإجراء النطق بكلمات معيّنة من قبل أناس معيّنين وفي ظروف معيّنة.

ب. إن الأشخاص، والظروف المذكورة، يجب أن يكونوا مناسبين للقيام بالإجراء في تلك الحالة المعينة.

جـ. يجب أن يُنَفَّذ الإجراء من قبل كل المشاركين بصورة صحيحة.

د. وبصورة تامة.

هـ. وحين يكون الإجراء مصمَّمًا، كما هي العادة، للتنفيذ من قبل أشخاص لهم أفكار ودوافع معيّنة أو مصمَّمًا للمباشرة بالقيام بسلوك هام مترتّب على المقولة من قبل أي واحد من المشاركين، فإن الشخص المشارك في الإجراء وفي تنفيذه يجب أن تكون لديه تلك الأفكار والدوافع، وعلى المشاركين أن تكون لديهم النيّة الصادقة للقيام بذلك السلوك.

و. ويجب عليهم أيضًا أن يقوموا فعلًا بذلك السلوك فيما بعد.

إن الإخلال بأي من هذه الشروط الستة سيجعل الإنجازيّة **غير موفقة**. لكن الإخلال بالشروط الأربعة الأولى سيؤدي إلى **إخفاق** الإنجازيّة وعدم حصول الفعل. مثال ذلك أن يكون الشخص الذي يسأل المتكلّم في المقولة (٣) سابقًا (ص٤٠) هو ليس بقاضٍ شرعي أو ليس مخولًا لمثل هذا الإجراء، أو أن لا يستعمل الكلمات نفسها المتعارف عليها في مثل هذا الإجراء أو أن يكون الرجل والمرأة المقصودان متزوجين فلا يحتاجان إلى هذا الإجراء.. إلخ. ففي هذه الحالة تفشل عملية التزويج ولا تتحقق بل تكون باطلة. أما إذا تعلّقت المخالفة بالشرطين الأخيرين فإن الفعل سيُنجز ولو أن الإنجاز سيكون خاليًا من صدق النيّة. فإذا أسأتَ استعمال المقولة (أنا أعدك بالمجيء

غدًا) وذلك بأن تقولها من دون أن تكون لديك النيّة بالوفاء بالوعد فعندها ستكون قد أنجزت القيام بعملية الوعد أو فعل الوعد الكلامي لكنك أسأت استخدام الإنجازية. (سنلاحظ فيما بعد أن ابن قيم الجوزية يعد الشرط «هـ» من شروط النجاح وأن الإخلال به يؤدّي إلى إخفاق الإنجازيّة لأنه رفع شعارًا مفاده النيّة روح العمل ولبّه). لكن أغلب الشروط التي ذكرها (أوستن) عالمية. فمثلًا الشرط (د) حول وجوب تنفيذ الإجراء من قبل كل المشاركين بصورة تامة موجود وبشكل تفصيلي في الشريعة الإسلاميّة حيث تحدّث الفقهاء وعلماء أصول الفقه عن أفعال لا يتطلب إنجازها سلطان إرادتين مثل الطلاق، فقول الزوج (أنت طالق) يكفي لإنجاز الفعل. لكنّ هناك أفعالًا لا تتحقق إلّا بسلطان إرادتين مثل البيع والزواج وغيرها مما يتطلب مقولتين من الطرفين تسمّى الأولى (الإيجاب) وتسمّى الثانية (القبول). فإذا لم ينطق بالاثنين الإيجاب والقبول، لن ينجح الفعل لأنه سيكون غير تام. وقد أطلق الفقهاء على الأفعال التي تنجز بإرادة واحدة اسم **(الإيقاعات)** وعلى التي تتطلب إرادتين اسم **(العقود)**. فالتصرفات الشرعية في الفقه الإسلامي نوعان: قولية وفعلية. الثانية لا تهمنا لأنها ليست لغوية. أما الأولى فتشمل الإنشاءات والإسقاطات. والإنشاءات إما أن تتم من جانب واحد وتسمّى عندئذ (الإيقاعات) كالوقف والنذور والوصية والجعالة..، وإما أن تتمّ من جانبين وتسمّى عندئذ (بالعقود). والإسقاطات هي التي تؤدّي إلى إنهاء حالة قائمة كالإبراء من الدين والعتق والطلاق. انظر عبد المجيد الحكيم (١٩٦٩، ص٢٨).

والآن يطرح (أوستن) السؤال الآتي: هل أن مجرّد التفوّه

بالكلمات هو الذي يجعل الفعل على ما هو عليه؟ وهل لنا أن نقول مثلًا إن الزواج يعني النطق ببعض الكلمات، أو إن المراهنة هي مجرّد التفوه بشيء ما؟

إن مثل هذه الأفكار تبدو للوهلة الأولى غريبة بل وقحة. لكنها قد لا تبدو كذلك مع الحذر والوقاية الكافية. فمن الاعتراضات الوجيهة عليها الاعتراض القائل إنه في حالات كثيرة يمكن إنجاز فعل من النوع نفسه بالضبط ليس عن طريق النطق بكلمات، سواء شفهيًا أو تحريريًا، بل بطريقة أخرى. ففي بعض السياقات أو المجتمعات مثلًا يمكنك أن تنجز الزواج عن طريق المعاشرة أو أن تقوم بعملية المراهنة بوضع قطعة من النقود في مكان ما. لهذا ينبغي تعديل الفكرة السابقة الذكر بحيث تفيد بأن النطق بكلمات معيّنة في بعض الأحيان يعني الزواج أو المراهنة. وقد تنبّه الأصوليّون العرب والمسلمون إلى هذه الأفكار فبينوا أن هناك تصرفات فعليّة وأخرى قولية وأن بعض القولية قد يحصل دون الحاجة إلى الكلام فيصير فعليًا كما في عملية البيع عند تسليم البضاعة وتسلم المال دون النطق ببنت شفة وهو ما يسمّيه الفقهاء بالمعاطاة.

يقول (أوستن) (١٩٦٢) إن السبب الحقيقي الذي يجعل مثل هذه الملاحظات تبدو خطيرة يكمن في حقيقة جلية أخرى؛ وهي أن النطق بالكلمات هو فعلًا، وعادةً، يمثّل حدثًا رئيسيًا، أو بالأحرى الحدث الرئيس، في إنجاز الفعل (كفعل الزواج أو المراهنة أو ما شاكل) والذي يمثّل إنجازهُ الغاية المقصودة من النطق بتلك الكلمات. لكن هذا النطق عادةً ليس هو الشيء الوحيد الواجب توافره إذا أُريدَ أن يكتَب النجاح لذلك الفعل. إذ ينبغي، عادة، على المتكلّم نفسه أو على

الآخرين أن ينجزوا أفعالًا أخرى أيضًا سواء أكانت تلك الأفعال مادية أو ذهنية أو حتى قولية كالنطق بكلمات أخرى. . . إضافة إلى ضرورة توافر شروط الموفقية التي ذكرناها. فالزواج لا يتم إلّا بالإيجاب والقبول على حدّ تعبير الفقهاء المسلمين، والبيع أو الهبة لا تتم بمجرد النطق بعبارة (بعتك) أو (وهبتك) دون تسليم الشيء المباع أو الموهوب (أوستن ١٩٦٢، ص٩). ويجدر بالذكر أن علماء الأصول كانوا مدركين تمام الإدراك لشروط الموفقيّة وبالشكل الذي تمّ تطويره على يد (جون سيرل) كما سنبيّن عند تناولنا لذلك الموضوع.

## الصيغة الشكليّة للإنجازية

والآن بعد أن بيّنا أن النطق ببعض الكلمات من قبل أشخاص معيّنين في مواقف معيّنة قد يُعَد بمثابة إنجاز فعل عرفي متواضع عليه، السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الصفات الشكليّة أو النحوية المميزة للمقولات الإنجازية؟ إن كل الأمثلة التي ساقها (أوستن) في بداية عرضه للموضوع هي على الصيغة الآتية:

١٣- (أنا + فعل مضارع مبني للمعلوم وبصيغة المثبت. . .)

وقد يرد ضمير المخاطب كمفعول به بعد الفعل المضارع وقد ترد تكملة بعد المفعول به. من هذا يتبيّن أن الفاعل يكون عادة ضمير المتكلّم المفرد كما هو واضح في الأمثلة ١،٢،٣ المارّة الذكر (ص٤٠) ويبيّن (أوستن) أن الاستعمال الإنجازي للفظ الفعل هو استعمال خاص يختلف عن استعمال لفظ الفعل نفسه مع ضمير مختلف وبزمن مختلف. ولتوضيح ذلك يقارن بين المقولة الإنجازيّة (أراهن. .) أو (أنا أراهن. . . .) وبين الجمل الوصفية باستخدام زمن مغاير أو

فاعل مغاير: (أنا راهنتُ) و(هو يراهن). فهاتان الجملتان الأخيرتان ليستا إنجازيّتين بل تصفان أو تحكيان فعلين سابقين هما عبارة عن نطق للمقولة الإنجازيّة (أنا أراهن..) من قبلي ومن قبل الشخص الآخر على التوالي. فقولي (أنا راهنت) معناه: أنا قلت أو نطقت بعبارة (أنا أراهن..) لكني حين أستعمل الإنجازية: (أنا أراهن..) فهذا لا يعني أني أخبرك بأني أنطق بعبارة (أنا أراهن..) أو أية عبارة أخرى، بل يعني أني أنجزتُ فعل المراهنة بنطقي لتلك العبارة. ومن هنا يتبيّن احتمال اللّبس والخلط بين الاستعمال الإنجازي والاستعمال غير الإنجازي في اللغة الإنكليزيّة مثلًا حين تستعمل جملة في الزمن المضارع المثبت وفاعلها ضمير المتكلّم لكن ليس لإنجاز فعل كلامي بل لوصف سلوك اعتاد عليه المتكلّم كما في قوله: (أنا أراهِنُ كل صباح بأن المطر سيهطل) أو (أنا أَعِدُ فقط حين أنوي الوفاء بوعدي). فهاتان ليستا إنجازيّتين بالرغم من أن شكلهما اللُّغوي لا يختلف عن شكل الإنجازية. وهكذا فإن اللبس بين الاستعمال الإنجازي وغير الإنجازي في الإنكليزيّة يكون في جمل زمن فعلها هو المضارع لأن صيغة المضارع من الشروط الشكليّة للاستعمال الإنجازي في اللغة الإنكليزيّة في حين لا يحصل هناك لبس في حالة استعمال الزمن الماضي مثلًا لأن استعماله غير ممكن في الإنجازيّة في اللغة الإنكليزيّة.

وعلى العكس من ذلك فإن اللبس في اللغة العربيّة في استعمال الزمن الماضي للإنجاز أو الإنشاء تارة ولمجرد الإخبار عن حدث سابق تارة أخرى. والسبب كما سنوضح هو أن الزمن الذي يغلب استعماله في الإنجازيّة في اللغة العربيّة هو الزمن الماضي وبالأخصّ في

الإنجازيات العرفية كما في العقود والفسوخ؛ لهذا كان اللبس في العربيّة بين الإنشاء (الإنجاز) والإخبار عن الماضي أكثر مما هو بين الإنشاء والإخبار عن عادة وإن كان البعض قد أشار إلى مثل هذا اللبس الأخير. لكن اللُّغويّين العرب كانوا يركزون دائمًا على الفرق بين (بعت) الإنشائي لإنشاء البيع و(بعتُ) الإخباري للإخبار عن بيع سابق كما سنوضح؛ وإن كانوا لم يتجاهلوا التفريق الآخر كما في حالة التفريق بين (أقسم) لإنشاء أو أداء فعل القَسَم وبين استعمالها لمجرد الإخبار بأن المتكلّم يقسم كما في جواب السؤال: (ماذا تفعل إذا كذبوك؟) - أقسم بأني فعلت المطلوب.

وقد تعمدت في البداية إيراد أمثلة يتطابق أو يتشابه فيها الشكل النحوي للإنجازية الإنكليزيّة والعربيّة. لكني أود أن أوضح هنا أن هذه الصفات الشكليّة النحوية للإنجازية ليست عالمية (Universal) بل تختلف باختلاف اللغات. ففي العربيّة مثلًا لا حاجة لذكر الفاعل أو ضمير المتكلّم المفرد بصورة صريحة في صدر الإنجازيّة لأنه محذوف ومقدّر أي مفهوم في السياق كقولهم (أقبل) أي (أنا أقبل) وإذا كنت قد استعملت الفاعل (أنا) في ترجمة بعض الأمثلة التي سترد في الصفحات الآتية فالدافع وراء تلك الترجمة الحرفية هو التوضيح وتقريب الترجمة من النصّ الأصلي. ثم إن العرب لا يلتزمون باستعمال جملة تحتوي على فعل. فقد يستعملون الجملة الاسميّة من المبتدأ والخبر مثل (الصلاة والسلام عليك) أو (زوجتي طالق) أو (أنت حر). وفي الجملة التي تحتوي فعلًا (بالمعنى النحوي) لا يلتزمون باستخدام صيغة المضارع الواردة في الأمثلة أعلاه بل الأشيع لدى العرب هو استخدام صيغة الزمن الماضي

للدلالة على انعقاد النيّة في الزمن الحاضر وبالأخصّ في الإنجازيات العرفية الشعائرية التي تتضمّن ألفاظ العقود والفسوخ في الأحوال الشخصية مثل (بعت) و(قبلت) و(طلقتك).

وقد فطن النحاة وعلماء أصول الفقه إلى هذه النقطة وبينوا أن من استعمالات صيغة الزمن الماضي ما يدل على الحال الحاضر أو المستقبل كما في ألفاظ العقود والفسوخ وصيغ قضاء القاضي كقوله (حكمت بكذا). يشير عباس حسن (١٩٦٦، ج١، ص٥) إلى أن الاستعمال الغالب للماضي هو الماضي لفظًا ومعنى ولكن في استعمال آخر "يتعين معناه في زمن الحال (أي: وقت الكلام). وذلك إذا قصد به الإنشاء، فيكون ماضي اللفظ دون المعنى؛ مثل (بعتُ) و(اشتريتُ)، و(وهبت)، وغيرها من ألفاظ العقود التي يراد لكل لفظ منها **إحداث معنى في الحال، يقارنه في الوجود الزمني، ويحصل معه في وقت واحد**"، (التوكيد من تصرفي). إن هذه العبارات الأخيرة تصف وبشكل دقيق استعمال الإنجازيات حيث لا يدل استعمال صيغة الماضي على الزمن الماضي بل على إنشاء أو إحداث معنى في الحاضر يقترن باللفظ ويحصل حال النطق بالكلام وهذه هي وظيفة ما يسمّيه (ليتش) بالمضارع الفوري أو الآني (Instantaneous present) في اللغة الإنكليزيّة. انظر (ليتش) (١٩٨٣، ص١٨٧) حيث لا يستطيع أيضًا أن يخفي اعتماده المقاييس النحوية الشكليّة في تشخيص الإنجازيّة لأن تلك المقاييس «خالية من المشاكل» كما يقول.

والتفسير الذي يسوقه الأصوليّون وعلماء الشريعة الإسلاميّة مقنع جدًّا. يبيّن زيدان (١٩٦٧، ص٢٩٦) بأن:

"أول الألفاظ على إرادة إنشاء العقد صيغة الفعل الماضي مثل بعتُ، ورهنتُ، لدلالتها القاطعة على تحقيق إرادة العاقد، أو هي كما يقول الأستاذ الدكتور السنهوري «إن صيغة الماضي هي المظهر الواضح للتعبير عن الإرادة في مرحلتها النهائية، إرادة قد جاوزت دور التردد والتفكير والمفاوضة والمساومة إلى دور الجزم والقطع والبت والحسم»".

ويبدو أن هناك خيارات نحوية ومعجمية أوسع لإصدار الإنجازيّة في اللغة العربيّة لأن نسبة الاعتماد على المعنى قياسًا إلى الاعتماد على العرف لدى العرب هي أكبر منها لدى الإنكليز. ففي الإنكليزيّة إذا قالت العروس (yes) بدلًا من العبارة المعهودة (I will) جوابًا لسؤال القس، لما حصل الزواج. أي أن الفعل مرتبط بألفاظ محدّدة (Locution-specific) لا ينجح دون النطق بها حصرًا لأن المهم هو القدرة السحرية لهذه الألفاظ وليس معانيها. أما في العربيّة فإن زواجها بأي لفظ يصلح للتمليك مثل "النكاح والزواج والهبة والصدقة والتمليك والبيع والشراء".. الموصلي (الاختيار، ج٣، ص٨٢). كأن تقول العروس: (وهبتك نفسي) أو (أنكحت نفسي).. إلخ؛ وكذلك فإن "البيع ينعقد بالإيجاب والقبول بلفظ الماضي كقوله: (بعت) و(اشتريت) لأنه إنشاء والشرع قد اعتبر الإخبار إنشاء في جميع العقود فينعقد به، ولأن الماضي إيجاب وقطع، والمستقبل عدّة أو أمر وتوكيل، فلهذا انعقد بالماضي قال «وبكل لفظ يدل على معناهما.. والعبرة للمعاني..»". الموصلي (الاختيار، ج٢، ص٤). بل ويذهب العرب أبعد من ذلك إذ جوزوا حصول الإنجازيّة بصورة غير لفظية أو غير لغوية فكل ما يصلح للتعبير عن إرادة إنشاء العقد ينعقد به ومثال ذلك الكتابة والإشارة

والأفعال غير اللُّغويّة في حالة غير القادر على الكلام كالأخرس أو المحتضر الذي انعقد لسانه. بل وحتى السكوت كما في حالة العروس التي يغلبها الحياء ولهذا جاءت القاعدة الفقهية: (لا ينسب إلى ساكت قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان). وكثيرًا ما يشير اللُّغويّون والأصوليّون إلى أن العرف القولي أو الشرط العرفي قد يغني عن الشرط اللفظي كما في حالة البيع بالتعاطي أي بتسليم النقود وتسلم البضاعة دون النطق بأية كلمة.

لكن يبدو أن الفقهاء مختلفون حول الصيغة اللُّغويّة لإنجازية أو إنشاء العقود والفسوخ. فما ذكرناه من الاحتكام للمعنى أو القصد والاهتداء به دون اللفظ هو من آراء المذهب الحنفي، فالموصلي هو من فقهاء الحنفية. لكن الشافعية كما يبدو أكثر توكيدًا للجانب العرفي للإنجازية من حيث التوكيد على الألفاظ والبنية السطحية للغة. فهذا الإمام الشافعي يقول في باب (ما يجب به عقد النكاح) من كتاب (الأم، ج٥، ص.٢): "ولو قال الرجل لأبي المرأة: أَتُزَوِّجني فلانة، فقال: قد زوجتُكَها، لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوَّج، لأن هذا ليس خطبة وهذا استفهام" والأهم من ذلك يصرّ الإمام الشافعي على وجوب استخدام أحد اللفظين: النكاح أو التزويج وإلّا لم يحصل الزواج.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الشرط (هـ) من شروط الموفقية التي جاء بها (أوستن) والذي يتعلق بجدية المتكلّمين وصدق نياتهم عند النطق بالإنجازية هو أيضًا ليس عالميًّا بل يتعلق بالثقافة والمجتمع المقصود. ففي العرف الإسلامي ينتفي هذا الشرط في حالة ثلاثة أنواع من الإنجازيات حددها الرسول (ﷺ) في حديثه الشريف: «ثلاث جدهن

جدّ وهزلهن جدّ: النكاح والطلاق والرجعة - وفي رواية - والعتاق». وقد استثنى الرسول (ﷺ) هذه الأفعال بالذات من شرط الجدية وصدق النيّة وذلك لقدسيتها وخطورتها. لهذا لا يجوز أن يهزل أحد فيها. فمجرد النطق بها يُنشئ التصرف ويثبت الحكم وإن لم يقصده المتكلّم إذ لا يجوز للمرء أن يهزل مع ربه. وهذه الظاهرة توضح الصفة العرفية للإنجازيات في أشدّ صورها. وبالمناسبة نذكر أن (سيرل) قد بيّن فيما يخص الأفعال العرفية التي سماها بالإعلانات أنها لا تطلب شرط صدق النيّة بل هي تفشل بسبب عدم توافر الشروط الشعائرية الأخرى كأن يكون القسّ شخصًا عاديًا يدّعي أنه قسّ.. إلخ.

وبينما لا تسمح اللغة الإنكليزيّة بوجود إنجازيات فيها الفعل مبنيّ للمجهول أو بصيغة الفعل الماضي (أو في أية صيغة أخرى عدا المضارع البسيط) فإن العربيّة لا تجوّز استعمال الماضي فحسب بل هي توجب أحيانًا أن يكون على الأقل أحد فعلي الإيجاب أو القبول في الماضي إن لم يكن كلاهما كذلك. ففي العربيّة، القاعدة هي أن يكون لفظ الفعل الإنجازي ماضيًا والاستثناء أن يكون غير ماض كالمضارع والأمر كما يتضح ذلك من النصّ المقتبس من زيدان (١٩٦٧) سابقًا (ص٥١). ويجوز في العربيّة في بعض السياقات الرسمية والقضائية استخدام صيغة المبني للمجهول كما في قول القاضي (١٤). ويجوز أن تتنكر الإنجازيّة بصيغة الخبر بحيث يكون المفعول به أو المخاطب الحقيقي في الإنجازيّة فاعلًا لها مثل (١٥) التي تعني (١٦). وقد يجتمع الفعل الماضي وصيغة المبني للمجهول إضافة لصيغة الخبرية في مقولة واحدة كما في إنجازيات القرآن الكريم مثل (١٧، ١٨، ١٩):

١٤- تُرفَع الجلسة إلى إشعار آخر.

١٥- يتولى السيّد وزير الصناعة مهام وزارة العدل.

١٦- أُوَلّي السيّد وزير الصناعة..

١٧- كتب عليكم الصيام..

١٨- حُرِّمت عليكم أمهاتكم.

١٩- أُحلَّ لكم الرفث..

ولكن (أوستن) سرعان ما اكتشف أن هناك بعض الإنجازيات في الإنكليزيّة فيها الفعل مبني للمجهول كما في المثال: "يرجَى من الركاب الرجوع إلى مقاعدهم (Passengers are requested to return to their seats)" وبعضها الآخر لا يحتوي حتى على فاعل أو فعل كما في مقولة: (مذنب) حين ينطقها رئيس المحلَّفين في المحكمة، ومقولة (إلى الخارج!) حين ينطقها حَكَم المباراة طاردًا أحد اللاعبين. ولهذا اضطر (أوستن) إلى التسليم بعدم وجود مواصفات نحويّة أو لغويّة لتمييز الإنجازيات من غيرها.

إذن فإن هذه المقولات المتنوعة شكلًا لا يوحّدها سوى كون النطق بها بعد توافر شروط الموفقية يُعتبر بمثابة القيام بعمل أو فعل ما.

## أنواع الإنجازيات

إلى الآن نلاحظ طرافة الإنجازيات كظاهرة لغوية لكنها لو بقيت داخل الحدود التي وصفناها لكانت محدودة الأهميّة أي مجرّد عشرات التعابير العرفية المحدّدة. غير أن (أوستن) توصّل في مرحلة لاحقة إلى أن مساحة الإنجازيات وعددها أكبر مما تصوّر. فهناك مقولات غير مرتبطة بشعائر أو أعراف محدّدة ومتواضَع عليها ولكن مع ذلك فإن

النطق بها يعتبر بمثابة إنجاز لفعل. ومثال ذلك الإنجازيات الآتية:

٢٠- (أنا) أُحذّرُك من مغبّة عملك - (تحذير)

٢١- (أنا) أعتذرُ منك عن الإساءة - (اعتذار)

٢٢- (أنا) أَعدُك بالمجيء غدًا - (وعد)

٢٣- (أنا) أحتجُّ على تصرفاتك - (احتجاج)

٢٤- (أنا) أعترفُ بأني سرقت المجوهرات - (اعتراف)

٢٥- (أنا) أشكرُك على جميلك - (شكر)

٢٦- (أنا) أهنئك لنجاحك الباهر- (تهنئة)

ومئات غيرها. وهذه الإنجازيات كما هو واضح هي إنجاز للأفعال المسماة إزاء كل واحدة منها. وهكذا توسّعت دائرة الإنجازيات لتشمل العديد من الأفعال الكلامية غير العرفية أو المقيدة بقواعد محدّدة: فأي شخص يستطيع أن يعد أو يشكر أي شخص آخر في أي وقت وزمان. فهذه الإنجازيات الأخيرة أقرب إلى المقولات التواصليّة التفاعلية التي تستخدم في التفاعل الاجتماعي. أما المجموعة السابقة فهي بعيدة عن التفاعل والتواصل قريبة من الشعائر والمراسيم المؤسساتية المحدَّدة. وسنبيّن فيما بعد أن (باخ) و(هارنيش) قد ركّزا كثيرًا على هذا التفريق.

لكن توسيع دائرة الإنجازيات بقدر ما زاد من أهميّتها فقد ولَّد مشاكل أكثر في مجال وصف وتحديد ماهيتها، إذ بهذا المعنى الواسع ستكون أغلب، إن لم نَقُل كل، أفعال الكلام إنجازيةً. إذ سيقول قائل إن المقولات الأربعة (٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠) هي كلها إنجازيات، بمعنى أن التلفّظ بها يعني تنفيذها أو إنجازها بالرغم من أن (٢٨، ٣٠)

فقط هي التي تُعَد إنجازية حسب المواصفات الشكليّة السابقة الذكر:

٢٧- اذهب.

٢٨- آمرك بأن تذهب.

٢٩- هناك ثور هائج في الحقل.

٣٠- أحذرك بأن هناك ثورًا هائجًا في الحقل.

هل هذا يعني أن (٢٧) ليست أمرًا وأن (٢٩) ليست تحذيرًا بينما تعتبر (٢٨، ٣٠) إنجازًا لهذين الفعلين على التوالي؟ لقد أخذت هذه المشكلة حيزًا كبيرًا من تفكير (أوستن). وقد قدّم تفسيرًا لهذا الإشكال بتمييزه بين ما سماه **الإنجازيّة الصريحة** (Explicit Performative) وبين نوع آخر من الإنجازيات: أطلق عليه اسم **الإنجازيّة الضمنية أو غير الصريحة** (Implicit Performative) أو **الإنجازيّة الأولية أو البدائية** (Primary or Primitive Performative). ولندع (أوستن) يوضح الفروق بين هذين النوعين يقول (أوستن) (١٩٦٢، ص٣٢، ٣٣).

"إن الإنجازيات التي سقتها كأمثلة هي جميعًا من النوع المتطوّر جدًا أو الذي أسميه فيما بعد بالإنجازيات الصريحة، مقارنة بالإنجازيات الضمنيّة (غير الصريحة). وهذا معناه أنها جميعًا تتضمّن أو تبدأ بتعبير هام وخالٍ من اللبس مثل «أنا أراهن بأن..» أو «أنا أعد بأن..» أو «أنا أوصي بـ..» - أي تعبير يستعمل عادةً في تسمية الفعل الذي أُنجزُه عند النطق بالمقولة - مثلًا فعل المراهنة أو الوعد أو التوصية بالميراث.. إلخ. لكن من الواضح والمهم جدًّا أننا نستطيع في مناسبة ما أن نستعمل مقولة: «اذهب» عمليًّا لإنجاز الشيء نفسه الذي ننجزه في مقولة: «إني آمرك بأن تذهب»، وحين نصف أيًّا من الحالتين فيما بعد سنقول بأنه أمرني بالذهاب. لكن، مع ذلك، قد لا يكون ذلك أكيدًا في الواقع؛ وما

دامت المقولة لوحدها فإننا حين نستعمل صيغة ضمنيّة مثل فعل الأمر «اذهب» لوحده يبقى من غير الأكيد فيما إذا كان المتكلّم يأمرني (أو يزمع أن يأمرني) بأن أذهب أو هو ينصحني أو يلتمسني وحسب أو .. إلخ أن أذهب. وبالطريقة نفسها فإن مقولة «هناك ثور في الحقل» قد تكون وقد لا تكون تحذيرًا، إذ قد أكون واصفًا للمنظر وحسب. ومقولة «سأكونُ هناك» قد تكون وقد لا تكون وعدًا. وهذا مثال على الإنجازيّة الأوّليّة، تمييزًا لها عن الإنجازيات الصريحة".

وفيما يخص الإنجازيّة الصريحة يحذرنا (أوستن) (١٩٦٢، ص٧٠) من شيئين: فهو يحذرنا من الخلط بين الإنجازيّة والكلام (المحكي بالمعنى) أي اللامباشر (بالمصطلح النحوي) (Indirect Speech or Oratio Obliqua) وهو يحذرنا أيضًا من الخلط بين عمليتي (التوضيح) (Making Explicit) من جهة والوصف أو الإخبار (Describing or Stating) من جهة أخرى. فهو يقول إن "التوضيح" لا يعني حكاية أو وصف الفعل الذي أنجزه، وإذا كان مصطلح "التوضيح" يحمل بين طيّاته هذا المعنى فهو ليس بالمصطلح الجيد لهذا الغرض. ويريد (أوستن) من هذا أن يبيّن أن الإنجازيّة الصريحة توضح مغزاها لكنها لا تصفه ولا تخبر عنه. ويضرب لذلك مثلًا فعلًا تقليديًّا غير لغوي هو الانحناء إجلالًا واحترامًا لشخص ما. فالانحناء وحده غير واضح ولا يبيّن لوحده فيما إذا كنتُ أبدي لك الاحترام أم أني أنحني لملاحظة الزهور أو ما شاكل ذلك. ولهذا ولكي أبيّن أي نوع من الفعل أنا فاعل يتطلب الأمر إضافة لمحة أخرى للفعل مثل رفع قبعتي أو وضع يدي على قلبي أو النطق بعبارة (سلام). ويشير (أوستن) إلى أن النطق بعبارة (سلام)

لا يصف الفعل الذي أنجزته ولا يخبر عنه أكثر من رفعي لقبعتي. وبالطريقة نفسها فإن قولي: (أنا أحييك) لا يصف الفعل الذي أنجزته ولا يخبر عنه أكثر من قولي (سلام). ويخلص (أوستن) من كل هذا إلى أن النطق بهذه الأشياء في الإنجازيّة يهدف إلى توضيح طبيعة الفعل المنجز: ما هو وكيف يجب اعتباره.

ثم يحاول (أوستن) (١٩٦٢، ص٧١) أن يبيّن العلاقة بين الإنجازيّة الصريحة والإنجازية الأوّليّة من الوجهة التاريخية أي من وجهة تطوّر اللغة؛ فهو يعتبر الزيادة في التركيب اللُّغوي في الإنجازيّة الصريحة عامل إيضاح لمغزاها وهو من ثم دليل على أن الإنجازيّة الصريحة حالة أكثر تطوّرًا من الإنجازيّة الأوّليّة أو غير الصريحة.

ومع ذلك فقد بيّن (أوستن) أن الإشكالات نفسها التي تحصل مع الإنجازيّة الأوّليّة أو غير الصريحة قد تحصل في بعض الحالات حتى مع الإنجازيّة الصريحة نفسها التي تحتوي في صدرها على لفظ فعل يصفها. فالمقولات (٣١، ٣٢، ٣٣) في أدناه قد وردت في سياق جعلها مقولات خبرية لغرض إبلاغ المستمع بمعلومات يجهلها وهي ليست إنجازيات مطلقًا وذلك ظاهر من السياق اللُّغوي الذي وردت فيه ناهيك عن تأثير السياق الموقفي وإرادة المتكلم:

٣١- أنا أعد فقط حين أنوي الالتزام بكلامي.

٣٢- في الصفحة (٤٩) أنا أحتج ضد الحكم.

٣٣- أنا أشكرك إذا ساعدتني في مهمتي.(٤)

لكن في الإمكان عزل مثل هذه المقولات باستخدام اختبار إمكانيّة إقحام عبارة (Hereby) التي تعني: (بهذا) أو (بقولي هذا) أو

(بموجب كلامي هذا). وهناك مجموعة مقولات أكثر إشكالية لأنها مختصرة جدًا ولا تحتوي لفظ فعل إنجازي مثل قول حكم المباريات عبارة (إلى الخارج) أو قول رئيس المحلفين في المحكمة (مذنب). ويحلّ (أوستن) (١٩٦٢، ص٦٢) هذه المشكلة بقوله: "إن أية مقولة إنجازية فعلًا يمكن اختصارها أو توسيعها أو تحليلها بالصورة التي يكون في صدرها فعل مضارع بسيط مثبت غير مبني للمجهول ومنسوب إلى المتكلّم المفرد... وهكذا فإن مقولة «إلى الخارج» مساوية للمقولة «آمرك أن تذهب إلى الخارج» وعبارة «مذنب» مساوية للمقولة «أحكمُ عليك أو أراك مذنبًا»". وهذا ما فطن له اللُّغويّون العرب قبل مئات السنين: مثال ذلك تحليلهم لمقولة (بسم الله الرحمن الرحيم) حيث كتبوا الكثير عن إنشائيتها وعن الفعل المحذوف فيها الذي يقدر حسب السياق. ففي حالة تلاوة القرآن الكريم يكون الفعل المحذوف (أتلو) أو (أقرأ) وفي حالة الدخول إلى مكان ما يكون الفعل المحذوف (أدخل) وهكذا.

ومشكلة تردد معنى الإنجازيّة بين الخبرية والإنجازية (أو الإنشائيّة حسب تعبير اللُّغويّين العرب) تتفاقم في العربيّة بسبب إمكانية، بل كثرة، استخدام صيغ الفعل الماضي والجملة الاسميّة الخالية من الفعل في المقولة الإنجازيّة وهذه الصيغ توهم بخبرية المقولة. لهذا قال بعض البلاغيّين والأصوليّين إن المقولات الإنشائيّة هي إخبار في الأصل ثم نقلت إلى معنى الإنشاء. وهم يعتمدون على السياق في تفسير قصد المتكلّم إن كان على الإنشاء أو على الإخبار. فهذه المشكلة أيضًا عرفها العرب وأشبعوها نقاشًا وتحليلًا كما سنرى.

ويجدر بالذكر أن (ليتش) (Leech) (١٩٨٣، ص١٧٥) قد انتقد

(أوستن) على هذه الفكرة الأخيرة وأسماها **مغالطة لفظ الفعل الكلامي** (Illocutionary verb Fallacy) لأنها تؤدّي إلى تقعيد (Grammaticizing) المغزى الكلامي وذلك لمحاولتها تحليل الأخير عن طريق تحليل معاني ألفاظ الأفعال الكلامية مثل: (ينصح) و(يأمر) و(يَعد). فبينما يشكّل معنى لفظ الفعل الكلامي جزءًا من علم قواعد اللغة أو النحو يصلح أن يُحَلَّل بمعايير تصنيفية محدّدة، فإن المغزى الكلامي يجب أن يُحَلَّل بمعايير بلاغية متدرجة وغير تصنيفية. فالأوّل يقع ضمن علم النحو أما الثاني فيقع ضمن علم الفعليّات. وتتفرع عن مغالطة لفظ الفعل الكلامي مغالطة مشابهة جدًّا تدعى **مغالطة الإنجازية** (Performative Fallacy) التي تفترض بأن مقابل كل مقولة غير إنجازية هناك مقولة إنجازية توضح مغزاها عن طريق إضافة لفظ فعل إنجازي إلى صدرها. إن النتيجة المنطقية لمثل هذه الآراء هي أن كل مقولة هي إنجازية بدون استثناء فحتى المقولة الخبرية هي إنجازية أيضًا ما دامت قد استعملت من قبل المتكلّم في سياق ما للإخبار أو التوكيد. وهكذا فإن المقولة الخبرية (٣٤) تقابل أو تساوي الإنجازيتين (٣٥، ٣٦):

٣٤- هو لم يفعل ذلك.

٣٥- أنا أُخبر بأنه لم يفعل ذلك.

٣٦- أنا أؤكد أنه لم يفعل ذلك.

وهكذا فإن توكيد أو إعلان أو بيان الحقائق أو الأخبار هي أيضًا أفعال كلامية يمكن أن تُنجَز باستخدام إنجازيات تتصدرها ألفاظ تلك الأفعال.

ومن هنا انطلق (روس) (Ross) وغيره من الدلاليّين التوليديّين في صياغتهم لما يعرف بالفرضية الإنجازية (Performative Hypothesis) بالرغم من أنهم توصلوا فيها إلى نتائج معاكسة إذ حاولوا إلغاء الفعليّات وإلغاء دور السياق في تفسير المغزى واعتبروا الفعل الكلامي جزءًا من المعنى الدلالي (السمانتي) في البنية العميقة للجملة إلى غير ذلك من الأفكار التي سنوضحها قريبًا. وكان (أوستن) خلال تصنيفه للإنجازيات قد اكتشف بالطريقة نفسها صنفًا أسماه الإنجازيات الوصفية يكون للمقولة فيها الشكل الاعتيادي للإبلاغ أو الإخبار، وهي لهذا عرضة للتصديق أو التكذيب، لكنها مطابقة لمواصفات الإنجازيّة من ناحية الشكل اللُّغوي كاستهلالها بعبارات مثل (أنا أؤكد..) أو (أنا أبيّن..) أو (أنا أتوقع...).

## أوستن حول فعل الإخبار

ويناقش (أوستن) في الفصل الحادي عشر من كتابه (ص١٣٣) فعلًا كلاميًّا بصورة مفصلة ألا وهو فعل الإخبار (Stating) وهو معروف بصفته الإبلاغية أو الإعلامية أو الإخبارية. ثم يطبق عليه مقياسي الإنجازيّة وهما كما مرّ ذكره:

٣٧-

أ - الإنجازيّة يجب أن تكون فعل شيء ما أو القيام به تمييزًا لها عن مجرّد قول الشيء.

ب- الإنجازيّة معرضة للموفقية أو عدم الموفقية وليس للتصديق أو التكذيب.

ويطرح (أوستن) سؤاله: هل أن فعل الإخبار يلبي هذين الشرطين للإنجازية؟ ثم يجيب بالإيجاب، فالإخبار بكل دقائقه هو إنجاز لفعل كلامي حاله حال التحذير والوعد. لنتأمل التعليقات الآتية التي كثيرًا ما نسمعها في الحياة اليومية:

- لم أقصد المراهنة أو التحذير أو إبداء الرأي حين قلتُ إنها كانت تمطر، بل كل ما فعلته هو أني أخبرت بذلك كحقيقة.

- حين قلتُ إنها ستؤدّي إلى البطالة، فإني لم أحذر أو أعبّر عن احتجاجي، بل كل ما فعلته هو أني بيّنت الحقائق.

وهنا يضع المتكلّم فعل الإخبار بمرتبة الأفعال الكلامية الأخرى نفسها مثل التحذير والمراهنة .. ثم يساوي (أوستن) بين صيغتي الإخبار الأوّليّة والصريحة فيذكر أنه لا فرق بين قولك (هو لم يفعل ذلك) وقولك (أنا أُخبر أنه لم يفعل ذلك) من حيث احتمال المقولتين للتصديق والتكذيب.

وهكذا يتوصل إلى عدم التناقض بين كون النطق بالمقولة إنجازًا لفعل ما وبين احتمالها للتصديق والتكذيب(٥). وحتى بمقياس الموفقية أو عدمها يرى (أوستن) أن فعل الإخبار هو عرضة لكل أنواع عدم الموفقية التي تتعرض لها الإنجازيات. وهو بالطبع يقصد بعدم الموفقية العيوب التي تُفشِل المقولة دون أن تجعلها صادقة أو كاذبة. يقول (أوستن) إن قولك (القطة على الحصيرة) يقتضي ضمنًا قولك (أنا أعتقد أن القطة على الحصيرة) وهذا الاقتضاء لا يختلف عن اقتضاء قولك (أنا أعد بالمجيء) أنك تنوي وتعتقد بأنك ستجيء. وهكذا فإن فعل الإخبار هو عرضة إلى عدم صدق النيّة وهو أحد أنواع عدم الموفقية

التي تصيب الأفعال الكلامية، بل هو عرضة حتى إلى ما يسمّيه (أوستن) بنقض العهد (Breach) بمعنى أن تصريحك أو قولك إن القطة على الحصيرة يلزمك منطقيًا بقول إن الحصيرة تحت القطة بدرجة الالتزام نفسها التي تجعلك تستخدم المصطلح (أ) بمعنى (ب) وذلك بعد تحديدك إياه في بدء حديثك. وهذا يعني أن فعل الإخبار شأنه شأن الأفعال الكلامية الأخرى معرَّض لحالات عدم الموفقية التي ذكرها (أوستن) سواء أكانت حالات إخفاق كما في مخالفة الشرطين (أ، ب) أم حالات إساءة استعمال كما في مخالفة الشرطين (هـ، و). انظر شروط الموفقية المارة الذكر. ثم يتناول (أوستن) (١٩٦٢، ص١٣٦) نوعًا آخر من عدم الموفقية الذي يصيب فعل الإخبار فيقول:

"لقد لاحظنا سابقًا حالة الإخبار الافتراضي الذي يفترض مسبقًا (كما يقال) وجود ما يشير إليه؛ وإذا لم يكن مثل ذلك الشيء موجودًا فعلًا فإن «الإخبار» عندها لا يشير إلى أي شيء. وهنا يقول البعض إن في مثل هذه الحالات إذا أكد المتكلم، مثلًا، أن ملك فرنسا الحالي أصلع، «فإن مسألة كونه أصلع من عدمه لن تطرح للبحث»؛ لكن من الأفضل أن نقول إن الإخبار المفترض باطل ولاغ تمامًا مثل قولي: بعتك هذا الشيء، لكنه ليس ملكي أو لكنه لم يعد موجودًا (لأنه قد احترق مثلًا). إن العقود غالبًا ما تكون باطلة لأن الأشياء التي تشير إليها ليس لها وجود، وهذا مما يدل على بطلان الإشارة أو الدلالة «غموض تام»".

ولا يفوتنا في هذا السياق أن ننوّه للقارئ بأن أجدادنا كانوا على علم بدقائق هذه الأمور التي أشار إليها (أوستن) في حديثه حول الافتراض المسبق وعلاقته بموفقية الإنجازية. وسيرد تفصيل هذا في

القسم الخاص بمعالجة النظرية عند العرب، في الفصل الخاص بشروط الموفقية والافتراض المسبق.

والآن إذا عدنا إلى (أوستن) لوجدناه يعمّم إمكانيّة حصول عدم الموفقية لتشمل ليس الإنجازيات العرفية مثل العقود والفسوخ فحسب بل المقولات الخبرية من نوع الإخبار أيضًا. يقول (ص١٣٧):

"لكن من المهم أن نلاحظ أن «الأخبار» هي أيضًا عرضة لعدم الموفقيّة من هذا النوع بكيفيات أخرى موازية للعقود والوعود والتحذيرات وغيرها. وكما أننا كثيرًا ما نقول، مثلًا، «إنك لن تستطيع أن تأمرني» بمعنى «ليس لك الحق بأن تأمرني» وهذا يساوي قولنا: إنك لست في الموقع الذي يؤهلك أن تأمرني: وكذلك كثيرًا ما توجد أشياء لا تستطيع أن تقولها أو تخبر بها - وليس لك الحق بأن تخبر بها - ولست في موقع يؤهلك أن تفعل ذلك. فأنت لا تستطيع الآن أن تقول أو تبيّن عدد الناس الموجودين في الغرفة المجاورة. وإذا قلت: «هناك خمسون شخصًا في الغرفة المجاورة» فإني سأكتفي بوصف كلامك بأنه مجرّد تخمين أو حدس. (وكما يحصل أحيانًا أنك لا تأمرني، وهو ما لا يمكن تصوّره، بل ربما تكون تأمرني بصورة غير مؤدبة، فكذلك في هذه الحالة فإنك «تجازف بتخمين» بصورة عشوائية). وهذا شيء قد تكون في ظروف أخرى مؤهلًا أو في موقع يؤهلك بأن تخبر به أو تقوله".

ولا بد من التنويه السريع هنا أيضًا إلى أن اللُّغويّن العرب كانوا مدركين تمام الإدراك لهذه الأفكار وقد أشبعوها نقاشًا. مثال ذلك الخلافات بين المعتزلة والأشاعرة ومنهم الشافعية كالغزالي كما سنوضح بالتفصيل في حينه.

و(أوستن) في نهاية المطاف يؤكّد النتيجة التي توصّل إليها فيقول

(أوستن) (١٩٦٢، ص١٣٨) "حالما ندرك أن ما يتوجب علينا دراسته هو ليس الجملة بل عملية إصدار مقولة في موقف كلامي معين، لا يعود هناك احتمال لعدم إدراكنا أن فعل الإخبار هو إنجاز لفعل." (٦) لكن (أوستن) يعود فيبيّن أن فعل الإخبار إضافة إلى كونه إنجازية بمعنى القيام بفعل فإنه يزيد على الإنجازيّة في كونه يحتمل التصديق والتكذيب. فهو إضافة إلى تعرضه إلى أنواع عدم الموفقية التي تتعرض لها الإنجازيات، يتعرّض إلى سؤال حول كونه مطابقًا للحقائق أم لا. يقول (أوستن) (١٩٦٢، ص١٣٩).

"لنفترض أن كل ظروف الموقف مناسبة بحيث أنجح في القيام بالإخبار بشيء ما، لكن مع ذلك، بعد أن أكون قد قمت بالفعل، فإن السؤال يتبادر إلى الذهن: هل أن ما أخبرت به صادق أم كاذب؟ وهذا كما يبدو لنا هو السؤال حول كون الإخبار «مطابقًا للحقائق أم لا» إذا استعملنا التعبير المألوف. وأنا أوافق على هذا الرأي: فالمحاولات القائلة بأن استعمال عبارة «هو صادق» يساوي الموافقة أو التأييد وما شاكل هي محاولات غير مجدية. لهذا فقد عثرنا هنا على بعد جديد لنقد الإخبار بعد إنجازه". (توكيد كلمة «ما» هو من تصرفي).

ولقد أردتُ من هذا التأكيد أن أبيّن أن (أوستن) ربما كان يخلط بين "ما نخبر به" وهو ما يسمى في المنطق (القضية) أو (المحتوى الخبري للمقولة) وبين "فعل الإخبار" الذي هو فعل كلامي لتنفيذ مغزى كلامي. فالأوّل يحتمل التصديق والتكذيب أما الثاني فلا. والأوّل (أي المحتوى الخبري) هو موضوع السؤال الذي طرحه (أوستن) :(هل ما أخبرت به صادق أم كاذب؟) أو بكلمة أوضح هو موضوع السؤال الآتي: (ما الذي أخبرت به؟) أما الثاني (أي المغزى الكلامي) فهو جواب

عن السؤال الآتي: (ما الذي فعلته؟ أو ما الذي فعلته بنطقي بالجملة التي قلتها؟). إن ما أخبرت به قد يكون صادقًا أو كاذبًا لكن فعل الإخبار ليس كذلك. فأنت لا تستطيع أن تقول لي (هذا كذب. أنت لا تخبر بأن...) للسبب نفسه الذي يمنعك من أن تقول لي (هذا كذب أنت لا تهددني) فالفعل الكلامي هو تحت سيطرة المتكلّم لأنه مرتبط بإرادته. لكنك تستطيع أن تقول لي (إن ما أخبرت به كذب) لأنك تتحدث هنا عن محتوى الإخبار وليس فعل الإخبار نفسه. لهذا فحين نسمع تعبير "تصريح كاذب" فالمقصود هنا هو محتوى الإخبار وليس فعل الإخبار نفسه. لكن فعل الإخبار قد يصاب بحالة عدم الموفقية حين لا يكون المتكلم، مثلًا، متأكدًا من صحة المحتوى الخبري للإخبار كما في حالة الإخبار بعدد الأشخاص في الغرفة المجاورة. لكن (أوستن) اعتبر صحة المحتوى الخبري أو التأكد منه شرطًا أساسيًا لنجاح فعل الإخبار لذلك فهو يقول إنك لا تستطيع أن تخبر بأن في الغرفة المجاورة خمسين شخصًا بل أنت في هذه الحالة **تحدس أو تخمّن**. لكن هل معنى هذا أن الإخبار يفترض مسبقًا صدق محتواه الخبري؟ أي هل يصبح فعل (يصرح) مثل فعل (يعلم أو يعرف) من الأفعال المولّدة للافتراض المسبق؟ إن كلام (أوستن) السابق يوحي بتبنّيه لهذا الرأي. لكنه لا يسلم بذلك بسهولة.

وهو يؤكّد أن كذب أو صدق الإخبار لا يعتمد على معاني الألفاظ فحسب بل على الفعل الذي تقوم بإنجازه والظروف التي يتم فيها الإنجاز. ثم يضرب أمثلة ليوضح أن مسألة صدق وكذب الإخبار هي ليست مسألة بسيطة بل معقّدة ومتعدّدة الأبعاد. فمثلًا إذا حاولنا مقارنة العبارة القائلة (فرنسا شكلها سداسي الأضلاع) بالواقع أي بفرنسا، فهل

يكون هذا الإخبار صادقًا أو كاذبًا؟ يقول (أوستن) إن الجواب يعتمد على المقاصد والأغراض. فمسألة الصدق أو الكذب ليست موضوعية بالدرجة التي نتصورها. فالقول إن فرنسا سداسية الشكل قد يفي بالغرض بالنسبة لجنرال عالي المرتبة في الجيش، لكنه ليس كذلك بالنسبة لعالم جغرافي. وقد تصف هذا الإخبار بأنه تقريبيّ. لكن ربّ سائل يسأل: (لكن هل هو إخبار صادق أم كاذب؟ أنا لا يهمني كونه تقريبيًا أم لا. أنا أعرف أنه تقريبيّ لكنه يجب أن يكون أحد أمرين إما صادقًا أو كاذبًا. فهو إخبار، أليس كذلك؟) ما جواب هذا السؤال إذن؟ الجواب هو أن الإخبار تقريبيّ لا أكثر ولا أقل، وهذا هو الجواب الصحيح والنهائي للسؤال حول العلاقة بين العبارة القائلة: (فرنسا سداسية الشكل) وبين فرنسا. فهذا الإخبار وصف تقريبيّ وهو ليس بصادق أو كاذب. وهذا يعتمد على مقاصد أو أغراض المقولة والسياق الذي ترد فيه. فما يعتبر صادقًا في كتاب مدرسيّ قد لا يعد كذلك في بحث تاريخي.

وهكذا ينتهي به المطاف (أوستن) (١٩٦٢، ص١٤٤) إلى عدم تمييز الإخبار أو الخبر عن بقيّة الأفعال الكلامية لأنه واحد منها. وهو يؤكّد أن التمييز بين المقولة الخبرية والإنجازية يعود في أساسه إلى نوعين من التجريد المثالي وغير الواقعي. ففي حالة المقولة الخبرية فإننا نجردها من جوانب المغزى الكلامي (ناهيك عن التأثير الكلامي) لفعل الكلام ونركز على (فعل القول)[٧] فنضع نصب أعيننا نموذجًا أو مثالًا لما يصح قوله في كل الظروف ولأي غرض ولأي مستمع. أما في حالة الإنجازيّة فإننا نهتم أكثر ما نهتم بالمغزى الكلامي للمقولة ونجردها من بعد أو أبعاد المطابقة مع الواقع (أو الخارج على حدّ تعبير اللُّغويّين العرب).

لكن بالرغم من منطقية آراء (أوستن) أجدني متحفظًا بشأنها بعض الشيء. فهو يبدو لي كمن ينشر بالمنشار الغصن نفسه الذي يقف عليه وهذا يدل على أن (أوستن) كان مفكرًا صادقًا مع نفسه ويبحث عن الحقيقة لذاتها بعيدًا عن الدوغماتية. لكن إذا توسعت النظرية بهذا الشكل يخشى عليها أن تفقد الكثير من قيمتها التفسيرية. إن تأكيد (أوستن) على كون فعل الإخبار أو الخبر فعلًا إنجازيًّا (إنشاء) أيضًا هو فكرة مغرية وتستحق التأمل لكنه في الوقت نفسه بيَّن أن التصريح أو الخبر هو فعل إنجازي يختلف عن الأفعال الإنجازيّة الأخرى لكونه يحتمل التصديق أو التكذيب. فكيف يكون فعلًا وفي الوقت نفسه يحتمل التصديق أو التكذيب؟ وهذا ما جعله يعيد النظر في مفهومي التصديق والتكذيب باتجاه جعلهما نوعًا من حالات الموفقية أو عدم الموفقية حسبما أعتقد.

إن معالجة (أوستن) لفعل الإخبار بهذه الطريقة والنتائج التي توصّل لها تشبه إلى حدّ بعيد ما سبق أن توصّل إليه علماء الأصول المسلمون. ولكن نؤجل التفصيل في هذا إلى القسم الذي يتناول النظرية عند العرب وبخاصة آراء الشيخ الرضي في الفصل السابع، وآراء المعتزلة في الفصل التاسع (التصديق والتكذيب في المقولات الخبرية).

لكن لا بد من الإشارة إلى أن (أوستن) لم يصل به الأمر مطلقًا إلى القول بأن كل الإنجازيات قابلة للتصديق والتكذيب. لكني أعود وأكرر ما سبق أن ذكرته من أن (أوستن) ربما أخذ يخلط أحيانًا بين مفهومين مختلفين تمامًا هما الفعل الكلامي من جهة والقضية أو المحتوى الخبريّ من جهة أخرى. وتفسير ذلك هو أن المقولة تحتوي عادة على شيئين. فهناك أولًا محتوى القضية أو المحتوى الخبري للمقولة وهذا

هو الذي يحتمل التصديق أو التكذيب ثم ثانيًا الفعل الكلامي للمقولة، وهو لكونه فعلًا أو إنجازًا لا يمكن تصديقه أو تكذيبه. ويورد (ستبس) (Stubbs) (١٩٨٣، ص١٥١) مثالًا يصلح لتوضيح ما نحاول قوله وهو يورد هذا المثال لتوضيح كلام (أوستن) نفسه. ويقول:

"لنفرض أن مدرسًا يقول:

٣٨- إن الطلّاب في هذه الأيام ليسوا سوى حفنة من الكسالى.

إن في إمكان أحد الطلّاب أن يردّ على كلام المدرس بطرق متعددة. فقد يقول:

٣٩- هذا كذب

ففي هذه الحالة إن كلمة (هذا) تشير إلى المحتوى الخبري للجملة. ولا تعود إلى الفعل الكلامي إذ لا يمكن للطالب أن يعني نفي قيام المدرّس بالإخبار أو بالشكوى التي قام بها في (٣٨) بل هو قد نفى أو كذَّب الخبر أو الحالة التي شكا منها أو صرّح بها ذلك المدرس. ولكي يزداد الأمر وضوحًا نضيف إلى صدر الجملة (٣٨) العبارة الإنجازيّة (أنا أُخبر أن الطلّاب. . .). ففي هذه الحالة لا يمكن أن تشير كلمة (هذا) في (٣٩) إلى (أنا أُخبر. .) بل إلى (أن الطلّاب. . .).

إن التصديق والتكذيب لهما علاقة بالمحتوى الخبري فقط. أما أفعال الكلام فيمكن أن تفشل أو يُساء استعمالها بعدة طرق لكنها غير خاضعة لشروط الصدق التي قال بها الفلاسفة الوضعيون. إن من الردود الممكنة على (٣٨) هو أن يقول أحد الطلّاب (٤٠)

٤٠- إنك أبدًا لا تكف عن الشكوى من شيء ما.

وفي هذه الحالة تشير كلمة (الشكوى) إلى الفعل الكلامي المنجز

دون الإشارة إلى المحتوى الخبري. إنّ في الإمكان استخدام المحتوى الخبري نفسه في أفعال كلامية مختلفة إذ في الإمكان أن تخبر بالمحتوى الخبري أو تسأل عنه أو تتذكره أو تذكّر أحدًا به أو تستعمله للشكوى.. إلخ.

لقد توسعنا في بسط موضوع خبرية وإنشائية المقولات وبالأخصّ النوع الذي أسماه (أوستن) بالإخبار (Statement) وذلك لأهميتها الفلسفية ولانعكاساتها على المشاكل الفلسفية في نظرية المعرفة أو الأبستمولوجيا ونظرية المعنى وغيرها. إن تحليل (أوستن) لفعل الإخبار هو شبيه جدًا بتحليله لفعل المعرفة (To know) كما سنرى فيما بعد حين نتحدث عن القيمة الفلسفية لنظرية أفعال الكلام؛ فدراسة هذين الفعلين الكلاميين قد ألقت ضوءًا على بعض مشكلات الفلسفة.

## الفرضية الإنجازية: محاولة لردّ المغزى الكلامي إلى علم الدلالة والتراكيب

لا بد أن نعرّج، في عجالة، على المحاولات التي قامت على النقيض من نظرية أفعال الكلام. وقد استعمل (الفنسن) (١٩٨٥، ص٢٤٦) مصطلحات ديالكتيكية فوصف نظرية أفعال الكلام بأنها الموضوع أو الأطروحة (Thesis) واعتبر المحاولات المضادة بمثابة نقض الموضوع أو نقيضه (Antithesis). وتتلخّص محاولات النقض بالقول بعدم الحاجة إلى نظرية خاصة بأفعال الكلام وبأن المغزى الكلامي يمكن أن يُستوعب من قبل علم الدلالة وعلم التراكيب النحوية.

وكانت الحركة الأولى في هذا الاتجاه هي مهاجمة الأساس الذي ميّز به (أوستن) الإنجازيّة الصريحة، أي عدم احتمالها للتصديق أو التكذيب. فأنت حين تقول:

٤١- أراهن بألف دينار على أنه سيفوز.

فإما أن تكون قد راهنت بنجاح أو لا. وهذا يعتمد على توافر شروط الموفقية لكن لا يمكن تكذيبك أو تصديقك. وكان ليمن (Lemmon) (١٩٦٢) و(هدينيس) (Hedenius) (١٩٦٣) من أوائل المعترضين على ذلك: لماذا لا نقول إن المتكلّم بمجرد النطق بهذه الإنجازيات فإنه يجعلها صادقة. وبهذا تصبح الإنجازيّة كبقية الجمل الخبرية الأخرى التي تتحقق وتثبت بمجرد النطق بها مثل الجملتين الخبريتين الآتيتين:

٤٢- أنا هنا

٤٣- أنا أستطيع أن أتكلم بشيء من العربيّة.

وهذا الرأي يبدو معقولًا بالنسبة إلى الإنجازيات الصريحة. فمثلًا إذا قلت (أنا أحذرك من التدخل في شؤوني) فإن ما قلته سيكون صادقًا بمجرد نطقك به - أي أنك فعلًا تكون قد حذّرت المخاطب. ودعاة هذا الرأي يعتبرون شروط الموفقية التي جاء بها (أوستن) للأفعال مثل: (يراهن) و(يحذر) جزءًا من معاني تلك الكلمات لا غير. سنعتمد في عرض الفرضية الإنجازيّة ومناقشتها على (لفنسن) (١٩٨٣، ص٢٤٦).

إن الإطار العام للهجوم على أطروحة نظرية أفعال الكلام يجيء من النظرية المضادة التي اشتهرت باسم **التحليل الإنجازي** (**Performative Analysis**) أو **الفرضية الإنجازيّة** (**Performative Hypothesis**) التي

حاولت معالجة الإنجازيّة الضمنيّة. فحسب هذه النظرية توجد في البنية العميقة لكل جملة في اللغة عبارة محذوفة ومقدّرة من نوع عبارات الإنجازيّة أي بتركيب يوازي التركيب الظاهر الذي يرد في صدر الإنجازيّة الصريحة والذي تقدم ذكره في (١٣) أي (أنا + فعل مضارع مثبت مبني للمعلوم + (ضمير المخاطب). ويحاول دعاة هذه الفرضية أن يجدوا لها مبررات نحوية. ونوجز فنقول إن من تلك المبررات التي ساقوها قولهم إن هذه الفرضية تفسر بعض الظواهر النحوية مثل عدم إمكان استخدام ضمير عهدي (Anaphoric) ما لم يتقدم ذكر ذلك الاسم الذي يشير إليه الضمير باستثناء الضمير الذي يشير إلى المتكلم، والضمير الذي يشير إلى المخاطب. يقول دعاة الفرضية الإنجازيّة إن استثناء المتكلّم والمخاطب من هذه القاعدة يعود إلى وجود إنجازية خفية ومقدرة، وكما نعرف فإن تركيب الإنجازية يحتوي على ضمير المتكلّم وضمير المخاطب لهذا لا يحتاج المتكلّم إلى ذكرهما صراحة لكي يحق له أن يشير إليهما فيما بعد باستخدام الضمير العهدي، بل يستخدم المتكلّم الضمير العهدي كما لو كان الاسم الذي يشير إليه مذكورًا وذلك لكونه مقدرًا في الإنجازيّة المحذوفة مثال ذلك:

٤٤- قال الرئيس إن الطاقة الشمسية اخترعت من قبل الله ومن قبله هو.

٤٥- إن الطاقة الشمسية اخترعت من قبل الله ومن قبلي.

لكن هذا الاستعمال محدود جدًا إذ لا يمكن استخدام ضمير الغائب بالطريقة نفسها ما لم يكن اسم الفاعل الغائب مذكورًا صراحة في الجملة وهذا يفسر عدم قبول (٤٦) (على الأقل في بداية الكلام):

٤٦- إن الطاقة الشمسية اخترعت من قبل الله ومن قبلها.

إن السبب في قبول (٤٥) هو السبب نفسه الموجب لقبول (٤٤)؛ وذلك لأن (٤٥) هي مشتقة من (٤٧) أدناه بعد عملية حذف العبارة الإنجازيّة من صدرها.

٤٧- أنا أقول لك (أخبرك) بأن الطاقة الشمسية اخترعت من قبل الله ومن قبلي.

وبالطريقة نفسها يمكن ذكر ضمير المخاطب دون الحاجة لتقدم ذكر اسمه صراحة للسبب نفسه أعلاه. بل هذا يفسر أيضًا تجرد فعل الأمر من الفاعل. فمن المعلوم أن الجمل في الإنكليزيّة وفي العديد من اللغات الأخرى بصورة عامّة تحتاج إلى ذكر فاعل صريح لكن فعل الأمر يستثنى من هذه القاعدة. وهكذا فإذا قلنا بالفرضية الإنجازيّة فإن (٤٨) في أدناه سيكون لها عبارة إنجازية محذوفة ومقدّرة كالتي في (٤٩):

٤٨- اِغسل الصحون!

٤٩- أنا آمرك بأن تغسل الصحون.

وهكذا فحسب رأي (سادوك) (١٩٧٤) نكون قد فسّرنا انعدام وجود الفاعل في فعل الأمر وفي الوقت نفسه أدركنا أن هناك فاعلًا مستترًا هو المخاطب. ومن الأدلّة الأخرى التي ساقوها لإثبات فرضيتهم وجود ظروف بالمصطلح النحوي أي (Adverbs) تصف العبارات الإنجازيّة دون أن تظهر تلك العبارات الإنجازيّة كما في الجملتين الآتيتين:

٥٠- بصراحة، أنا أفضّل اللحوم البيضاء.

٥١- كم الوقت، لأن عليَّ أن أغادر في الساعة الثامنة.

حيث يكون التفسير الطبيعي لـ (٥٠) هو أن نقول إن كلمة (بصراحة) تصف الإنجازيّة المستترة (أنا أقول لك) أو (أنا أخبرك) وإن عبارة (لأن عليَّ أن أغادر في الساعة الثانية) في (٥١) هي ظرف للإنجازية المستترة: (أنا أسألك). وقد أطلق (لفنسن) تسمية الظروف الإنجازيّة (*Performative Adverbs*) على هذا النوع من الظروف لتسهيل الإشارة إليها.

مما تقدّم وللوهلة الأولى يبدو كأن الفرضية الإنجازيّة توفّر حلولًا مهمّة لمعالجة بعض المشاكل النحوية ويلخص كازدر (١٩٧٩، ص١٨) الفرضية الإنجازيّة في أقوى صورها بالنقاط الآتية:

٥٢-

أ) لكل جملة في اللغة عبارة إنجازية في بنيتها العميقة المستترة.

ب) والفاعل في هذه العبارة الإنجازيّة هو المتكلّم المفرد (الشخص الأول)، والمفعول به غير المباشر هو المخاطب المفرد (الشخص الثاني)، ولفظ الفعل النحوي يشتقّ من عدد محدود من ألفاظ أفعال إنجازية؛ ويكون عادة بصيغة المثبت المبني للمعلوم وزمن المضارع البسيط.

ج) وهذه العبارة الإنجازيّة تكون عادة الجملة الرئيسية في البنية العميقة، أو على الأقل فهي ترد دائمًا في موقع محدد من تلك البنية.

د) لا يوجد أكثر من عبارة واحدة من هذا النوع في الجملة الواحدة.

هـ) إن العبارة الإنجازيّة قابلة للحذف، ومثل هذا الحذف لا يغيّر من معنى الجملة.

و) إن المغزى الكلامي هو ظاهرة دلالية سمانتية (بمفهوم علم الدلالة الشرط-صدقي (Truth-Conditional) ويتم تحديده كليًا بواسطة معنى العبارة الإنجازيّة نفسها.

وفي الحقيقة لم يقل واحد من دعاة الفرضية الإنجازيّة بجميع الأفكار المذكورة في (٥٢) بل هي تمثّل مجموع الأفكار التي قال ببعضها بعض دعاة الفرضية الإنجازيّة مثل (جورج ليكوف) (G. Lakoff) و(لويس) (Lewis) و(سادوك) (Sadock) و(روس) (Ross) وغيرهم.

وهكذا يدّعي مؤيدو الفرضية الإنجازيّة بأنهم نجحوا في رد نظرية أفعال الكلام إلى قضايا البنية النحوية وعلم الدلالة الشرط - صدقي. فوجود الإنجازيّة الصريحة أو المستترة سيفسر لنا وجود ما يبدو كأنه "فعل كلامي". وهذه الإنجازيّة تتميز بميزة خاصة هي أنها ستكون صادقة لمجرد توافر شروط الموفقية عند النطق بها - ومن هنا كان لنا أن نقول بعدم إمكانيّة التفكير في تكذيبها. وهكذا فإن ما يسمى "شروط الموفقية" الخاصّة بالأفعال الكلامية المختلفة ما هي إلّا جزء من معنى لفظ الفعل الإنجازي سواء أكان ظاهرًا أم مستترًا؛ ويمكن استنتاجها بعد ذلك من خلال معايير اللزوم المنطقي (Entailment) أو الافتراض المسبق (Presupposition).

ولكن هذه النظرية، كما يقول (لفنسن)، واجهت مشاكل عديدة على المستويين الدلالي والتركيبي بحيث لا يمكن الدفاع عنها. ولا نريد أن نثقل على القارئ في الدخول في تفاصيل المشاكل التي واجهت الفرضية الإنجازيّة ودعاتها. وعلى المستزيد الرجوع إلى

الأدبيات. ونكتفي ببعض الأمثلة البسيطة من المشاكل الدلالية التي ذكرها (لفنسن) (١٩٨٥، ص٢٥١).

إذا أخذنا برأي دعاة الفرضية الإنجازية فإن المقولة الخبرية (٥٣) ستكون صادقة لمجرد النطق بها فعلًا وبصورة موفقة.

٥٣- أنا أقول (أصرح) بأن الأرض ليست كروية.

وحسب رأيهم أيضًا فإن المقولة (٥٤) أدناه سيكون لها بنية عميقة مستترة موازية تمامًا للمقولة (٥٣) أعلاه.

٥٤- إن الأرض ليست كروية.

وحسب الفرضية لا بد أن تكون لكلتا المقولتين (٥٣) و(٥٤) شروط الصدق نفسها؛ وهكذا تكون (٥٤) صادقة لمجرد أن يقولها المتكلم. لكن هذا يمثّل مثالًا على برهان الخلف الذي يسوق إلى المحال (Reductio ad absurdum) وذلك لأنه مهما قلنا عن (٥٣) فإن (٥٤) هي بكل بساطة مقولة كاذبة لا تطابق الواقع. ويحاول (ليكوف) أن ينقذ الفرضية الإنجازيّة من هذه المشكلة فيقترح أن نقول بأن المقولة تكون صادقة فقط إذا كان كِلَا القسمين فيها صادقًا ويقصد بالقسمين العبارة الإنجازيّة في صدر المقولة وكذلك عبارة التكملة التي تتضمّن المحتوى الخبري. لكن هذا الاقتراح يولّد مشكلة أخرى فلنتأمل (٥٥) التي تحتوي استعمالًا غير إنجازي للفعل الإنجازي (أصرّح):

٥٥- أنا صرّحت (قلت) لك بأن الأرض ليست كروية.

فهنا يكفي لصدق (٥٥) مجرّد أن أكون قد صرّحت فعلًا بأن الأرض ليست كروية وذلك لأن صدق وكذب العبارة المكمّلة التي

تتضمّن المحتوى الخبري لا يؤثر على الصدق الإجمالي. وهكذا فإن شروط الصدق في الاستعمال غير الإنجازي للفعل الإنجازي (يصرح) أو (يخبر) في (٥٥) تختلف عن تلك الشروط في الاستعمال الإنجازي.

والاحتجاج بظاهرة الظروف الإنجازيّة مثل (بصراحة) و(باختصار) و(فيما بيني وبينك).. يعاني من مشاكل مشابهة. فإذا قلنا إن (٥٦) تحتوي على عبارة إنجازية كالتي في (٥٧)، ففي تلك الحالة يتعيّن علينا أن نثبت أن (٥٦) لها شروط صدق (٥٧) نفسها. لكن كما لاحظنا سابقًا فإن (٥٦) تصدق فقط في حالة كون علم الدلالة علمًا مملًا بينما تصدق (٥٧) في حالة نطقي فعلًا بتلك المقولة.

٥٦- بصراحة، علم الدلالة علم ممل.

٥٧- أنا أقول (أصرح) لك بأن علم الدلالة علم ممل.

وكذلك نلاحظ أن (٥٨) أدناه لا تفيد معنى (٥٩) بل معنى (٦٠):

٥٨- باختصار، من باعتقادك سيفوز بالميدالية الذهبية؟

٥٩- أنا أسألك باختصار من باعتقادك سيفوز بالميدالية الذهبية.

٦٠- قُل لي (أخبرني) باختصار من سيفوز بالميدالية الذهبية.

لكن هذا يخالف ما قال به دعاة الفرضية الإنجازيّة لأن لفظ الفعل الإنجازي المستتر خلف الظرف الإنجازي (باختصار) يجب أن يكون متعلّقًا بالسؤال وليس بالإخبار فالمتكلم هو فاعل الإنجازيّة المستترة وهو في هذا المثال لا يخبر بل يسأل.

أما في مجال التراكيب وبنية الجملة فتواجه الفرضية الإنجازيّة مشكلات لا تقل صعوبة. ومن ذلك أن (أوستن) نفسه قال بوجود

العديد من الإنجازيات الصريحة ليس فيها إشارة إلى المتكلّم كما في الأمثلة (١٤-١٩) أعلاه والمثال (٦١) الآتي:

٦١- تتعهّد الشركة بموجب هذا بالتعويض عن أية علبة دون أية مُساءلة.

بل إن المخاطب في بعضها ليس هو الهدف المقصود كما في (٦٢).

٦٢- على (جوني) أن يدخل الآن.

وهكذا فما دامت العبارة الإنجازيّة ليس لها صفات محدّدة بشكل صارم فإن من المستحيل توصيفها بمعايير نحوية فقط. يضاف إلى ذلك أن استعمال الضمائر العهدية يبدو مشروطًا فعلياتيًّا وليس تركيبيًّا أو نحويًّا كما ظهر في عدم قبولنا للمقولة (٤٦) المتقدِّمة آنفًا إذا وردت في بداية الخطاب. أما ما أسميناه بالظروف الإنجازيّة فهي ترد في مواقع من الكلام لا تؤهلها لأن تصف العبارة الإنجازيّة المستترة، بالرغم من أن دعاة الفرضية الإنجازيّة أكدوا موقعها في صدر الجملة عادة. وهذا يبدو واضحًا من موقع الظرف (صراحة) في (٦٣) أدناه:

٦٣- أنا انتخبتُ حزب العمال لأني، بصراحة، لا أثق بالمحافظين.

ولا يبدو هناك تفسير نحوي لانتقال الظرف من صدر الجملة الرئيسية إلى داخل العبارة المتضمنة في الجملة. وإذا حاول دعاة الفرضية الإنجازيّة إنقاذها بادعائهم وجود عبارتين إنجازيتين وأن الظرف (بصراحة) يصف الثانية كما في (٦٤).

٦٤- أنا أخبرك بأني انتخبتُ حزب العمال لأني أخبرك بصراحة

بأني لا أثق بالمحافظين.

فإن ذلك الادعاء يسيء فهم الجملة السببيّة التي تبدأ بكلمة (لأني). فالمقولة (٦٤) تؤكّد بأني أقول لك شيئًا ما لأني أقول لك شيئًا آخر. وهذا بالطبع ليس ما تعنيه (٦٤).

وسنرى فيما بعد حين نتناول أفعال الكلام غير المباشرة بأن الآلية التركيبية المستعملة في معالجتها تغني عن الفرضية الإنجازية. فهي تفسر الظواهر نفسها التي عالجتها الفرضية لكن من دون عبارات إنجازية.

## مُكوّنات فعل الكلام

بعد أن توصّل (أوستن) إلى أن غالبية المقولات هي إنجازية وأن غالبية الكلام هو إنشاء شَرَعَ بتناول الموضوع من زاوية أخرى ليفرّق بين مكونات فعل الكلام التي تسهم في بنيته ويبحث في المعاني المختلفة التي يكون فيها النطق بكلام ما مساويًا لفعل أو عمل شيء ما. وهكذا توصّل إلى تقسيم جديد لفعل الكلام بهذا المعنى. فحسب رأي (أوستن) ينجز المتكلّم ثلاثة[٨] أنواع من الأفعال في آن واحد حين ينطق بمقولة ما، وأول هذه الأفعال هو **فعل القول** **(Locutionary act)** ويعني عملية النطق بشيء ما له معنى معجمي وإشارة محدّدان. والثاني هو **الفعل الكلامي** أو **(الفعل البِكلامي)** إذا استخدمنا الترجمة الحرفية الاشتقاقية (Illocutionary act) وهو الفعل (الكلامي طبعًا) الذي ينجزه المتكلّم بنطقه للجملة أي الفعل الذي توضحه وتشخصه الإنجازيّة في صدرها عن طريق لفظ الفعل الإنجازي. والثالث هو الأثر أو التأثير الكلامي أو **(الفعل البواسطة - كلامي)**

إذا استخدمنا الترجمة الحرفية (Perlocutionary act) ويمثل النتائج غير اللُّغوية المترتبة على إنجاز الفعل الكلامي أي هو الفعل المنجز بواسطة إنجاز الفعل الكلامي المار الذكر. وهكذا فالفعل الأوّل هو عملية النطق بالجملة المفيدة والفعل الثاني هو ما ننجزه في النطق بالكلام، والفعل الثالث هو ما ننجزه بواسطة النطق بالكلام. ويورد (أوستن) (١٩٦٢، ص١١) مثالًا على هذه الأفعال:

(أ) فعل القول :

هو قال لي (أطلق عليها النار) ويقصد بعبارة (أطلق النار) أن أطلق النار ويشير بعبارة (عليها) إلى شخص محدد.

(ب) الفعل الكلامي (البكلامي):

هو حَثَّني (أو نصحني أو أمرني. . . إلخ) بأن أطلق عليها النار.

(ج) الأثر أو التأثير الكلامي (البواسطة - كلامي):

هو أقنعني (أو جعلني أو حملني على. . .) أن أطلق عليها النار.

وهذا التقسيم كما هو واضح تقسيم مصطنع لغرض التحليل. فهذه الأفعال غالبًا ما تحصل جميعها في آن واحد عند النطق بالمقولة ولا يختار المتكلّم فعلًا دون آخر. يقول (ليتش) (١٩٨٣، ص٢٠١) إننا حين نقول إن المتكلّم ينهمك بثلاثة أنواع من الأفعال.. فإن قولنا هذا يشبه وصف حدث في كرة القدم كالآتي:

"ركلَ قلب الهجوم الكرة بقدمه؛ إضافة إلى ذلك فقد سجل هدفًا؛ وإضافة إلى ذلك أيضًا فقد ربح المباراة".

إن السلوك اللُّغوي يشبه كرة القدم فهو أيضًا يتكّون من فعاليات مركبة وليس أحداثًا مفردة. وللاستزادة حول هذا الموضوع يمكن

الرجوع إلى كتاب الفيلسوفة (ج. أنسكومب) وعنوانه (القصد Intention) ١٩٥٧) حيث تبيّن أن في الإمكان وصف الحدث نفسه من زوايا مختلفة وبطرق مختلفة ومتعددة. وفي الحقيقة هناك عدد من الطرق مساوٍ لعدد الجمل الصادقة التي تستعمل في وصف الحدث.

ولكي نفرّق بين هذه الأنواع الثلاثة من الأفعال نورد بعض التفاصيل الإضافية.

**أ- فعل القول:**

وهو كما قلنا مساوٍ للنطق بجملة معيّنة لها معنى وإشارة محددان. وهو موازٍ للمعنى بالاصطلاح الدلالي السمانتي أو المعنى اللُّغوي الوضعي وهو ما يسمّيه اللُّغويّون العرب أصل المعنى؛ ويميز (أوستن) بين ثلاثة أوجه لفعل القول هي[٩]:

١- الفعل الصوتي (Phonetic) وهو عملية النطق بأصوات بغضّ النظر عن شكل أو ماهية أو معنى هذه الأصوات. أي هو عملية فيزيائية لتوليد أصوات بغضّ النظر عن كونها كلمات.

٢- الفعل اللفظي (Phatic) وهو عملية تلفّظ كلمات أو مفردات معيّنة أي أصوات من نوع محدّد تشكّل كلمات معيّنة في نظام نحوي معيّن وبتنغيم معيّن.

٣- الفعل الدلالي (Rhetic) وهو عملية استعمال تلك الجملة أو مكوّناتها بدلالة محدّدة (Sense) وبإشارة (إحالة) محدّدة (Reference). وهذا يعني قصد المتكلّم معنى وضعيًّا بعينه دون غيره من المعاني الوضعية المحتملة.

وكما هو واضح فإن جوهر فعل القول هو (٣) أي الفعل الدلالي وهو تقريبًا يقابل عند عبد القاهر الجرجاني معاني النظم أو المعاني الأوَل التي تنتج عن استعمال الفعل اللفظي (٢) الذي هو نظم الكلام حسب مصطلح عبد القاهر. وكثير من البلاغيّين العرب يعتبرون (١، ٢) تحصيل حاصل في طريق إنجاز (٣) لكن عبد القاهر في (دلائل الإعجاز، ص٣١٤) بيّن كيف أنهما خادمان للمعاني أي للفعل الدلالي من خلال الأمثلة التي يسوقها:

"وإن أردت أن ترى ذلك عيانًا فاعمد إلى أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعًا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»: «من نبك قفا حبيب ذكرى ومنزل» ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟.. ومعلوم أنك أيها المتكلّم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلمة المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: «خرج زيد» لتعلمه معنى «خرج» في اللغة ومعنى «زيد»، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده، من دون الاسم ولا الاسم من دون اسم آخر أو فعل، كلامًا، وكنت لو قلت «خرج» ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت «زيد» ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك - كان ذلك وصوتًا تصوته سواء فاعرفه".

ويقصد الشيخ عبد القاهر أن الكلام من غير نظم يساوي الفعل الصوتي. لكن في ضوء تقسيم (أوستن) لا يبدو هذا الكلام دقيقًا جدًا. فمن دون النظم والتركيب سيكون هناك شيء من الفعل اللفظي وهو استخدام مفردات معجمية في لغة معيّنة لكن إذا انتفى الاثنان النظم والألفاظ فعندها لن يبقى لدينا سوى فعل صوتي أي صوت نصوته كما

يقول الشيخ.

ويورد (أوستن) أمثلة على الفعلين الصوتي واللفظي لبيان أنهما من دون الثالث لا يعنيان شيئًا. وكمثال لبيان العلاقة بين الفعل الصوتي والفعل اللفظي يقول (أوستن) (١٩٦٢، ص٩٦) لو أن قردًا أخرج صوتًا يشبه كلمة (اذهب) لما اعتبر فعلًا لفظيًا فكل فعل لفظيّ هو بالضرورة فعل صوتي لكن العكس ليس صحيحًا. وهذا المثال شبيه بما ذكره الجاحظ في كتابه (الحيوان) حين تحدث عن الفرق بين لغة الحيوان ولغة الانسان. ثم يقول (أوستن) إن الفعل اللفظي يحتوي على عنصرين في آن واحد هما المفردات المعجمية والتراكيب أي نظم الكلام. ويورد (أوستن) مثالًا جملة فيها نظم من دون مفردات معجمية ما يأتي (The slithy toves did gyre) وهي تشبه جملة (برضَ ديز معرًا) التي ركبناها ونظمناها على غرار جملة "ضرب زيد عمرًا" لكنها لا تحتوي على أية مفردة معجمية في اللغة العربيّة برغم النظم أو التركيب الموجود فيها. ثم يورد مثالًا معكوسًا جملة فيها مفردات معجمية من دون نظم كالآتي (Cat thoroughly the if) وهو مثال مشابه لمثال الشيخ عبد القاهر (من نبك قفا حبيب ذكرى ومنزل) من حيث الفكرة. وهكذا فإن هذا التحليل على هذه المستويات كان معروفًا لدى العرب.

ثم يقول (أوستن) إن الفعل اللفظي شأنه شأن الفعل الصوتي قابل للتقليد والحكاية بالقول نصًا وهو ما يسمّى في علم النحو الإنكليزي بالكلام المباشر أي ترديد وتكرار ألفاظ الشخص الآخر نفسها نصًا من دون تغيير. بل في الإمكان حتى أن نورد الكلام بالتنغيم والإشارات والحركات نفسها المرافقة له، بل وحتى الكلام باللغة الأجنبيّة التي لا

تعرفها والتي لا تجيدها. أما الفعل الدلالي فهو الذي نحكيه في الكلام غير المباشر (بالمصطلح النحوي) أي هو الكلام المحكي بالمعنى لا بالقول حسب مصطلح النحاة العرب. والفعل الدلالي لا يتولد تلقائيًا من الفعلين الصوتي أو اللفظي فقد يحكي المتكلّم كلام غيره حكاية بالقول لا بالمعنى وهو في هذه الحالة لا يعني الكلام المحكي ولا يقصده. ثم هناك جمل من لغات أجنبية لا يجيدها الشخص الحاكي ولذلك يقول (أوستن) (١٩٦٢، ص٩٧) بأننا يمكن أن ننجز فعلًا لفظيًا وغير دلالي في آن واحد ولكن لا يمكننا العكس. وفي هذه النقطة اعتبر عبد القاهر الكثير من الأمور مسلّمات مفروغًا منها ولم يناقشها فهو يسلّم بأن الفعل الدلالي ينتج تلقائيًّا من الفعل اللفظي. لكني قد أحكي أو أقتبس أو أستشهد بكلام غيري على سبيل الحكاية بالقول فأنقله نصًا ولا أعني به شيئًا أو قد أقرأ جملة باللغة اللّاتينية دون أن أعرف معناها على الرغم من أنها جيدة النظم والألفاظ والتنغيم. فهذا لا يعني أني عنيت بها شيئًا محددًا لأني قد لا أدري ما يشير إليه قائل الجملة الأصلي. لكن يبدو أن الشيخ الجرجاني كان يفترض ضمنًا أشياء كثيرة دون أن يرى حاجة لتوضيحها ومن ضمن ذلك الافتراضات الثلاثة التي وضحها (باخ وهارنيش) والتي سنوردها فيما بعد.

وفي هذا المجال كان علماء الأصول وعلماء الكلام من المعتزلة والأشاعرة أكثر تفصيلًا فلم يتركوا مثل هذه الافتراضات والاحترازات تفوتهم. فالأصوليون يميّزون بين نوعين من الدلالة. فهناك **الدلالة التصوّرية** وهناك **الدلالة التصديقيّة** والتصوّر هو حضور صورة الشيء عند العقل. أما التصديق فهو حضور الصورة مع الجزم والاعتقاد بها. وقصْد الأصوليّين هنا أنه إذا خطر معنى الجملة في ذهن السامع من دون

إرادة المتكلّم وقصده فدلالة الجملة تصوريّة. وإذا كان خطور ذلك بإرادة المتكلّم وقصده فهي تصديقية. والدلالة النحوية دلالة تصورية لا تصديقية لأنها من الدلالة الوضعية. فإذا سمعت نائمًا أو ذاهلًا يقول (جاء محمّد) أفهم منها نسبة المجيء إلى محمّد وإن كنت جازمًا بأن ذلك غير مراد للمتكلم. فالمدلول النحوي إذن مدلول تصوّري سابق على معرفة المراد كما سنوضح فيما بعد. انظر المظفر (١٩٦٦، ص١٩). وبعض البلاغيّين كانوا مدركين لمكونات الفعل الكلامي. فقد ميّز شرّاح التلخيص بين الألفاظ والمعاني الأوَل والمعاني الثواني، مما سيرد تفصيله في حينه.

أما المعتزلة فقد صاغوا نظرية في القصد ودوره في عملية التواصل سبقوا بها اللُّغويّين المعاصرين من فلاسفة فعل الكلام وغيرهم. فالكلام حسب رأي المعتزلة ليس مجرّد عملية مواضعة أو تعارف ذلك لأن القصد هو الذي يعطي الكلام الدلالة الفعليّة في الاستعمال. فالمواضعة أو المعنى الوضعي للألفاظ لا يكفي وخده للاستدلال على المعنى المقصود أو الدلالة المقصودة. وقد استعمل المعتزلة مفهوم القصد بمعنيين أو مرحلتين. المرحلة الأولى هي القصد على مستوى (فعل القول) أي تحديد أيّ من المعاني المتواضع عليها يقصده المتكلّم في كلامه وهذا يقابل المعنى الوضعي أو الدلالي أو المعنى اللُّغوي للألفاظ والتراكيب أو النظم وهو يشمل أيضًا تعيين المشار (Referent) في الضمائر المستترة وأسماء الإشارة وكل التعابير النسبيّة التي تتّبع قصد المتكلّم حسب هذه المرحلة الأولى من مفهوم القصد. ولا أظن القارئ يحتاج إلى أن نبيّن له أن هذا المفهوم للقصد يقابل (فعل القول) لدى (أوستن) وبالأخصّ الفرع الثالث منه أي الفعل

والمعتزلة أحيانًا يطلقون على هذه المرحلة من القصد تسمية الدلالي «إرادة إحداث الصيغة» كما سنبيّن حين نتناول تحليل أحد الأفعال الكلاميّة المهمّة لدى الأصوليّين والمتكلّمين ألا وهو فعل الأمر (الطلب). أما المعنى الثاني أو المرحلة الثانية لمفهوم القصد لدى المعتزلة فهو القصد بمعنى المغزى الكلامي أو المغزى الفعلي للكلام حسب المصطلح الحديث. وقد أطلق بعض المعتزلة على هذه المرحلة تسمية «إرادة الدلالة بالصيغة على الفعل» أي على فعل كلامي معيّن دون غيره من الأفعال الكلامية الأخرى. وهو الذي يحدّد وظيفة المقولة كأن تكون للتهديد أو للوعد أو الاعتذار أو النصيحة، أي هو يمثّل هدف المتكلّم ومقصده من التلفّظ بألفاظ لها معان وضعية محدّدة.

يقول القاضي عبد الجبار، وهو من كبار مفكري المعتزلة، في كتابه المغني (ج١٥، ص١٦٢) إن الكلام قد يحصل من غير قصد فلا يدل ومع القصد فيدل، ويفيد. فكما أن المواضعة لا بد منها فكذلك المقاصد التي بها يصير الكلام مطابقًا للمواضعة. وهو يقصد هنا القصد بالمعنى الأوّل أي استخدام المفردات والتراكيب اللفظية بمعنى وضعيّ محدّد ومقصود من قبل المتكلّم كأن يقصد من قوله (سأعطيك سهمي) أي أنه سيمنح المخاطب المحدد الذي يتكلم معه حصته، مثلًا، وليس أنه سيمنحه نشابه الذي يرمى بالقوس.. وليس المقصود هنا القصد بالمعنى الثاني أي الهدف أو المغزى الفعلي الذي استعمل المتكلّم المقولة لأجله كأن يستعملها للتهديد أو للتعبير عن الشكر.. إلخ. والقصد بالمفهوم الأوّل ضروري للتعبير عن القصد بالمعنى الثاني علمًا أن تسميتهما بالأوّل والثاني لا تعني أنهما متتابعان بل هما

متزامنان كما في حالة فعل القول والفعل الكلامي عند (أوستن). ومما يؤكّد أهمية القصد بالمعنى الأوّل هو الاحتراز به عن بعض الحالات: فالمقولة قد تُستعمل كلها حكاية بالقول أي عن لسان شخص آخر فلا تدلّ على قصد للناطق بها سوى نقل كلام غيره نصًّا، وكما في حال كلام المجنون فهذه كلها تقابل الفعل اللفظي لدى (أوسنن)، وكذلك أصوات الحيوانات التي قد تشبه بعض الكلمات وهي تقابل الفعل الصوتي لدى (أوستن)... وغير ذلك مما لا يتوافر فيه القصد سواء على المستوى الدلالي الوضعي أو على المستوى الكلامي الفعلي. لهذا توجّب مراعاة حال المتكلّم وقصده للوصول إلى ما يعنيه. يقول القاضي عبد الجبار (المغني، ج١٦، ص٣٤٧):

"وإنما اعتبر حال المتكلّم لأنه لو تكلم به ولا يعرف المواضعة، أو عرفها ونطق بها على سبيل ما يؤدّيه الحافظ، أو يحكيه الحاكي، أو يتلقّنه المتلقِّن، أو المتكلّم به من غير قصد لم يدل. فإذا تكلم به، وقصد وجه المواضعة فلا بد من كونه دالًّا، إذا علم من حاله أنه يبيّن مقاصده، ولا يريد القبيح ولا يفعله، فإذا تكاملت هذه الشروط فلا بد من كونه دالًّا، ومتى لم تتكامل فموضوعه أن يدل، وإن كان متى وقع ممن ليس هذا حاله، لم يصح أن يستدل به".

وهو يقول في موضع آخر (ج٧، ص٧) إن الكلام أصوات اللغة وحروفها، لكنه لا يوصف بكونه كلامًا من جهة التعارف "إلّا إذا وقع ممن يفيد أو يصح أن يفيد، فلذلك لا يوصف منطق الطير كلامًا، وإن كان قد يكون حرفين أو حروفًا منظومة".

وهذه الاحترازات التي قال بها المعتزلة سابقة لأفكار (أوستن) وللافتراضات التي قال بها (باخ وهارنيش) (Bach, Harnish)

وبالأخصّ الافتراض اللُّغوي والافتراض التواصليّ كما سيأتي بيانه، وتأكيد المعتزلة على القصد وإنشاؤهم نظرية تواصلية تعتمد عليه هو سابق للنظريات الحديثة ولو بشكل مبسّط وأوّليّ كما سيتضح لنا فيما بعد.

### ب- الفعل الكلامي (الفعل البكلامي):

وهو كما قلنا الفعل الذي ينجزه المتكلّم باستخدام فعل القول أو بنطقه بجملة ذات معنى وتركيب وتنغيم محدّد. لهذا يقول (أوستن) إن القيام بفعل القول يعني أيضًا بطبيعته (*eo ipso*) إنجاز فعل كلامي أيضًا. ولكي نحدّد أي فعل كلامي يتحقق بهذه الطريقة يتوجب علينا تحديد الصورة التي نستعمل فيها فعل القول هل هي لغرض السؤال أو الجواب لتوفير المعلومات (الأخبار) أو التحذير أو إعلان حكم قضائي.. إلخ. وقد استعمل (أوستن) مصطلح **المغزى الكلامي** (**Illocutionary Force**) (وهو يقابل مصطلح "الداعي" لدى اللُّغويّين العرب) للدلالة على الأغراض أو المقاصد التواصليّة المقصودة من الكلام، بينما استعمل تعبير **الفعل الكلامي** (**Illocutionary Act**) للدلالة على تنفيذ تلك المقاصد التواصليّة (أي للدلالة على المعاني الثواني على حدّ تعبير البلاغيّين العرب) وهما وجهان لعملة واحدة وكثيرًا ما يعاملان كشيء واحد. وحين يفرّق (أوستن) بين (فعل القول) و(الفعل الكلامي) يذكر أن (فعل القول) متعلّق بالمعنى الحرفي أو الوضعي ويشمل ما يسمّيه هو بالدلالة والإشارة (الإحالة) (*Sense and Reference*) مثل تحديد المقصود بالمفردات المعجمية وأسماء الإشارة والضمائر الواردة في المقولة أي، باختصار،

المعنى الأوّل أو أصل المعنى بتعبير البلاغيّين العرب. أما (الفعل الكلامي) فارتباطه يكون مع المغزى الكلامي أو الداعي للكلام (Force). مثال ذلك تحديد هدف المقولة على أنه تحذير أو نصيحة أو تهديد أو وعد أو إخبار أو استفهام.. إلخ. والفعل الكلامي يتحقق عادة بمجرد إدراك أو استيعاب المخاطب **(Uptake) للقصد الانعكاسي** للمتكلم[١٠] **(R-intention)** (١٩٥٧). لكن سيرل يضيف شرطًا آخر لتحقيق الفعل الكلامي هو ضرورة وجود عرف متواضع عليه في المؤسّسة الاجتماعية بأنّ النطق بمثل هذه المقولة المعيّنة وتحت شروط معيّنة مصطلح عليها يُعَد بمثابة القيام بالفعل الكلامي المعيّن المقترن بها. والملاحظة المهمّة هنا هي أن هذا الفعل الكلامي يتحقق بمجرد إدراك السامع لمغزاه الفعلي أما الأثر أو التأثير الكلامي للمقولة، والذي سنذكره أدناه، مثل الامتثال للطلب في حالة كون الفعل الكلامي طلبًا، أو الإجابة في حالة كون الفعل الكلامي سؤالًا، أو الخوف في حالة كونه تهديدًا، فهذه كلها ليست ضرورية لتحقيق أو نجاح الفعل الكلامي الذي يتحقق بمجرد إدراك السامع للمغزى الكلامي كما ذكرنا (انظر باخ وهارنيش ١٩٧٩، ص١٥).

إن التمييز بين فعل القول والفعل الكلامي (البكلامي) ليس سهلًا. ففي حالة الإنجازيّة الصريحة مثل (أعدك بأني سآتي غدًا) يكون إدراك معنى فعل القول (المعنى الدلالي أو الوضعي) متضمنًا لإدراك المغزى الكلامي أو مستنفدًا له، ذلك لأن هذا الأخير سيكون واضحًا بفضل لفظ الفعل الإنجازي (أعدك). ويشير (ستروسن ١٩٦٤) **(Strawson)** إلى أن المعنى الدلالي الوضعي في حالة الإنجازيّة الصريحة يستنفد

المغزى الكلامي. لكنه يبيّن أن المعنى في حالة الإنجازيّة الأولية يحدّد المغزى لكن لا يستنفده. أما (سيرل) (١٩٦٩) فيؤكد أنه "حين يكون المغزى جزءًا من المعنى، وحين يحدّد المعنى مغزى معينًا بصورة منفردة، ففي هذه الحالة لا يكون لدينا فعلان مختلفان بل تسميتان مختلفتان للفعل نفسه". وهكذا يتوصل (سيرل) إلى إلغاء وجود المغزى الكلامي ويقرّ وجود الفعل الكلامي فقط. ويرد (فيرگسن ١٩٧٣) على هذه الآراء حيث يؤكّد أن المعنى والمغزى ليسا شيئًا واحدًا حتى وإن وجدت حالات يحدّد فيها المعنى المغزى بصورة تامة. وأنا أميل إلى القول بأن المعنى الدلالي قد يحدّد المغزى الكلامي لكنه لا يستنفده وذلك لاستحالة التكهن بالكيفية التي ستفسر بها المقولة إنجازية كانت أو غير إنجازية، صريحة أو غير صريحة. وكنت قد بيّنت ذلك في دراسة غير منشورة (عبد الله ١٩٨٩) وهي تحليل فعلياتي للحوار بين الملك والأمير الصغير في قصة (الأمير الصغير) للكاتب الفرنسي (أنطوان دي سانت إكسوبري) حيث يرد في الحوار المقطع الآتي:

الأمير الصغير: هل تسمح لي بالجلوس؟

الملك: آمركَ بأن تجلس.

فحسب رأي الذين يدَّعون أن الإنجازيّة الصريحة تستنفد المغزى الكلامي، يُعتبر المغزى الكلامي لمقولة الملك هو الأمر وذلك بفضل دلالة لفظ الفعل الإنجازي (آمركَ)؛ لكن السياق الخطابي الذي وردت فيه (جوابًا للاستئذان أو طلب الرخصة) يعطيها مغزى آخر هو الإذن أو الترخيص وليس الأمر، على الرغم من أن المقولة تسمي نفسها أمرًا[١١] بموجب لفظ الفعل الإنجازي علمًا أن تحليل (سيرل) نفسه

لشروط موفقية فعل الأمر يستوجب أن لا يكون من الواضح بالنسبة لكل من المتكلّم والمخاطب أن المخاطب سيقوم بالفعل المأمور به في الأحوال الاعتياديّة وبمحض إرادته كما في حالة الأمير الذي هو بالأساس يطلب الجلوس ففي هذه الحالة لا يمكن "أمره" بالجلوس أو أن يكون الأمر موفقًا. (انظر جدول شروط الموفقية)

### ج - الأثر أو التأثير الكلامي (الفعل البواسطة - كلامي)(١٢):

وهو يمثّل النتائج أو التبعات والعواقب التي يولّدها الفعل الكلامي والتي تؤثر على أفعال أو مشاعر المخاطب أو المستمع أو المتكلّم نفسه؛ وهذه النتائج تعتبر خارج نطاق اللغة ودراستها أيضًا خارج دراسة اللغة، فهي جزء من نظرية الفعل العامة. والتأثير الكلامي قد يكون مقصودًا وقد لا يكون. يقول (أوستن) (١٩٦٢، ص ١٠١) "إن النطق بشيء ما يولّد عادةً تأثيرات تترتّب على مشاعر وأفكار وأفعال المستمع والمتكلم أو الأشخاص الآخرين". وهنا نود أن نوضح أن هذه التأثيرات ليست نتيجة ضرورية ولازمة في كل أفعال الكلام. فهناك أفعال كلام لا تتبعها تأثيرات كلامية سوى إدراك المخاطب لقصد المتكلم. و(أوستن) لا يعتبر حالة الإدراك الشعورية هذه من حالات التأثير الكلامي بل يضمها إلى النوع الثاني من الأفعال أعلاه أي الفعل الكلامي أو البكلامي.

وكذلك فَعَل (سيرل). يقول (سيرل ١٩٦٩) إن ليس لكل الأفعال الكلامية نتائج ويضرب مثلًا فعل التحية في قولهم (مرحبًا). فالمتكلم في هذه الحالة لا يريد من مستمعه أن يقوم بأي عمل سوى إدراكه بأنه يُحيًّا من قبل المتكلّم. وهذا الإدراك ليس عملًا أو استجابة إضافية فهو

يساوي إدراك المستمع بأن المتكلّم أعطاه وعدًا في حالة فعل الوعد أو هدّده في حالة فعل التهديد.. إلخ، إذ إن إدراك المستمع أن المتكلّم يهدّده شيء والشعور بالخوف الذي ينتج عن ذلك الإدراك شيء آخر، وهذا الأخير فقط يمكن اعتباره من حالات التأثير الكلامي أو البواسطة - كلامي.

وبما أن هذه التأثيرات أو النتائج قد تنجز بتخطيط وقصد توليدها أو بدون ذلك القصد. يتكلم (أوستن) (١٩٦٢، ص١١٣) عن نوعين من هذه التأثيرات الكلامية: فهناك أوّلًا **الهدف (Object)** المقصود تحقيقه **عن طريق** أو **بواسطة** الفعل الكلامي، ثم ثانيًا **العواقب (Sequel)** غير المقصود تحقيقها. لهذا فقد أقول إني حاولت تهديده لكني لم أخِفْهُ بل ولّدتُ لديه شعورًا بالتهكّم. إن تحقيق التأثير الكلامي ليس شرطًا لنجاح الفعل الكلامي. فليس من الضروري لنجاح المقولة الإخبارية مثلًا أن يصدِّق السامع مقولة المتكلّم أو حتى أن يعتقد المتكلّم ما يقول. فهذه آثار أو نتائج غير ضرورية لنجاح الفعل الكلامي إذ بالإمكان أن نقول إن المقولة لم تنجح في تحقيق تأثير كلامي معيّن وهو تصديق المستمع لها لكننا بالتأكيد لا نخطئ إذا قلنا إن المتكلّم نجح في الإدلاء بمقولة خبرية ما دام المستمع قد استوعب القصد الانعكاسي للمتكلم (انظر باخ وهارنيش ١٩٧٩، ص١٦).

وهكذا يتّضح أن الفعل الكلامي أو البكلامي هو أساسًا فعل لغوي ينجز عن طريق النطق بألفاظ معيّنة في سياق معين، أما التأثير الكلامي أو الفعل البواسطة كلامي فهو فعل غير لغوي ينجز نتيجةً لإنجاز كلّ من فعل القول والفعل البكلامي. ولكون هذا الأخير ينجز عن طريق النطق

بالألفاظ فهو كليًّا تحت سيطرة المتكلم. فبشرط استيفاء المتكلّم لشروط الموفقية عند النطق بالإنجازية الصريحة مثلًا فإن فعله الكلامي سينجح بصورة أكيدة إذ لا يمكن لأحد أن يمنع المتكلّم من أن يحذّره أو ينصحه إلّا بعدم الإصغاء إلى كلامه. لكن الأثر الكلامي المترتب هو إحداث تغيير في ذهن أو سلوك المستمع بحيث يصبح مذعورًا أو منتفعًا أو مقيدًا أو يقوم بفعل ما استجابة للفعل الكلامي.. ومن هنا فإن الفعل البواسطة كلامي هو تأثير المقولة على المستمع، ولكن لأن هذا التأثير، على خلاف الفعل الكلامي، لا يحكمه العرف - إذ ليست هناك طريقة معتمدة أو متعارف عليها للإقناع أو التخويف لغويًّا - فإني قد أحذّرك من القيام بفعل ما آملًا أن أمنعك من ذلك، لكني في الواقع قد لا أنجح إلّا في تشجيعك عليه أو حتى إغوائك بالقيام به (كولتارد ١٩٨٥، ص١٩).

ويلخّص (لفنسن) (١٩٨٣، ص٢٣٧) الفرق بين الفعل الكلامي والأثر الكلامي هكذا:

"وباختصار فإن الفعل الكلامي هو ما ينجز مباشرةً بواسطة المغزى المرتبط عرفًا بالنطق بنوع معيّن من المقولات بموجب نهج متعارف عليه، وهو لذلك يكون محدَّدًا (بصورة مبدئيّة على الأقل). وعلى النقيض من ذلك، فإن الأثر أو التأثير الكلامي يكتسب خصوصيته من ظروف سوق الكلام، وهو لذلك لا ينجز بصورة متعارف عليها بمجرد النطق بتلك المقولة، وهو يشمل كافة التأثيرات التي تولدها مقولة معيّنة في موقف معين، سواء أكانت التأثيرات مقصودة أم غير مقصودة، وهي غالبًا ما تكون غير محدّدة. ويعترف (أوستن) بأن ليس لهذا التمييز حدود صارمة. لكن لأجل التمييز بين الاثنين قد نلجأ إلى السؤال: هل بإمكاننا إعادة

صياغة المغزى الكلامي المفترض للمقولة على شكل إنجازية صريحة، فإذا أمكننا ذلك، فإن الفعل المنجز هو فعل كلامي، وإذا لم نتمكن من ذلك، فإن الفعل المنجز هو تأثير كلامي أو بواسطة - كلامي".

لكن هناك مشكلة لم تبحث بالقدر الكافي فقد مرَّ بها (أوستن) مرور الكرام في المحاضرة التاسعة من كتابه، غير أن تابعيه أهملوها؛ وتتلخّص هذه المشكلة في أننا في حين نعد التأثير الكلامي ونتائج أو عواقب الكلام شيئًا واحدًا، فإن الفعل الكلامي هو الآخر له نتائج أو عواقب مباشرة تشكّل جزءًا من تركيبه. مثال ذلك إدراك المستمع واستيعابه لمغزى المقولة ومحتواها. فبدون فهم المستمع لذلك لا يحصل أي فعل كلامي. وذلك الفهم هو من عواقب ومستتبعات الفعل الكلامي. ثم إن الفعل الكلامي يأخذ طريقه إلى التنفيذ أو ينجز كما في حالة التطليق وإعلان الحرب وغيرها من الأفعال الكلامية التي تتطلب شروطًا لولاها لم يدخل الفعل الكلامي حيز التنفيذ. وأخيرًا هناك القبول (Ratification) الذي تتطلّبه بعض الأفعال الكلامية التي تنجز بسلطان إرادتين مثل الزواج والبيع والرهان والهبة وغيرها. فهذه الأفعال تتكوّن من حركتين الأولى هي الإيجاب والثانية التي تعقب الإيجاب هي القبول. وهذا يختلف عن الأفعال الإيقاعية التي تحصل بسلطان إرادة واحدة كالتطليق والوعد وإعلان الحرب وغيرها. انظر (أوستن) (١٩٦٢، ص١١٦) للتفصيل حول هذه الحالات الثلاث.

إن هذه الحالات الثلاث لآثار الفعل الكلامي هي نوع من العواقب والتأثيرات المرتبطة بالفعل الكلامي لكنها ليست تأثيرات كلامية أو أفعالًا بواسطة - كلامية حسب تعريف (أوستن). و(سيرل) هو الآخر

يؤكّد دائمًا أن فهم المخاطب أو استيعابه للمغزى الكلامي لا يعد تأثيرًا كلاميًا.

إن الخلط بين التأثير الكلامي وهذه الحالات الثلاث في الآثار والعواقب سيؤدي إلى الخلط والتشويش في فهم الأفعال الكلاميّة وفي عملية تصنيفها. وهذا ما وقع فيه بعض دعاة التقسيم الثنائي مثل ابن هشام وغيره (انظر الفصل الخامس).

سنوضح فيما بعد أن هذه الحالات الثلاث كانت معروفة ومدروسة في الدوائر اللُّغويّة العربيّة. فحالة استيعاب المخاطب للمغزى هي وراء الإشكال الذي حصل بين دعاة التقسيم الثنائي ودعاة التقسيم الثلاثي في الفصل الخامس. وحالة الأفعال التي تتطلب قبولًا لأنها تحصل بإرادة سلطانين هي شيء معروف عند الأصوليّين كما أسلفنا.

وكان (أوستن) (١٩٦٢، ص١٣) قد بيّن أن جلّ اهتمامه ينصبّ على النوع الثاني من الأفعال، أي الفعل الكلامي، وكيفية تمييزه عن النوعين الآخرين من الأفعال، أي فعل القول والتأثير الكلامي، لأن الفعل الكلامي غالبًا ما تجاهله الفلاسفة لصالح النوعين الآخرين. إن الحديث عن استعمال اللغة قد يساعد في إضفاء غيوميّة على التمييز بين الفعل الكلامي والتأثير الكلامي. فالحديث عن استعمال اللغة للتحذير أو لإبداء الرأي يشبه الحديث عن استعمالها لغرض الإقناع أو التخويف. لكن مع ذلك فإن الاستعمال الأوّل يمكن وصفه على أنه عرفي، بمعنى أنه بالإمكان توضيحه باستخدام الصيغة الإنجازيّة بينما لا يمكن ذلك مع الاستعمال الثاني. لهذا فبمقدورنا أن نقول (أنا أعتقد أن. . أو أقول بـ. . .) أو (أنا أحذرك من أن. . .) لكننا لا نستطيع أن

نقول (أنا أقنعك بأن. .) أو (أنا أخيفك من . . . .). الفرق واضح وهو أن النمط الأوّل من الألفاظ يستعمل لوصف وتسمية الأفعال الكلامية بينما لا يصف النمط الثاني غير تأثيرات كلامية هي نتائج أو عواقب الفعل الكلامي. وهكذا فقد حاول بعض فلاسفة اللغة مباينة ومقارنة الأولى بالثانية عن طريق إعداد قوائم من ألفاظ أفعال أو عبارات تصف كلًا منهما، مثال ذلك:

أ) **أفعال كلاميّة**: يعلن، يعترف، يطلب، يأمر، يهنئ، يعد: (من الوعد)، يشكر، ينصح. . إلخ.

ب) **تأثيرات كلاميّة**: يقنع، يخدع، يزعج، يرعب، يمتع، يحمل المخاطب على فعل يريح، يحرج، يُضجِر، يشتّت انتباه المخاطب. . . إلخ.

من هنا يتبيّن أن المجموعة الثانية ليست أفعالًا كلامية؛ أي هي أفعال لا يمكن إنجازها عن طريق النطق بها أو عن طريق النطق بإنجازية تكون هذه الأفعال في صدرها كأفعال إنجازية، فالمقولات الآتية مستحيلة كإنجازيات تحقق نفسها بمجرد النطق بها:

٦٥- (بهذا) أنا أقنعك(*)

- (بهذا) أنا أخدعك(*)

- (بهذا) أنا أرعبك(*)

- (بهذا) أنا أقتلك(*)

إذ لا يمكن أن تقنع المستمع أو تخدعه أو ترعبه أو تقتله بمجرد النطق بتلك المقولات. لكن من الناحية الأخرى فإن مجرّد النطق بالمقولات الآتية يعني أنك قد اعترفت وأمرت ووعدت وشكرت

وطلّقت وأقسمت وشهدت.

٦٦- أنا أعترف بارتكاب الجريمة.

- أنا آمرك بالسكوت.
- أنا أشكرك على تعاونك.
- طلّقتك.
- أقسم بالله.
- أشهد أن لا إله إلّا الله وأشهد أن محمّدًا رسول الله.

وهكذا فبالرغم من أن الحدود بين (الفعل البكلامي) و(الفعل البواسطة - كلامي) ليست قطعية فإن بإمكاننا أن نستخدم الاختبار المتقدم للتمييز بين الاثنين. أي أننا نحاول أن نعيد صياغة المغزى الكلامي للمقولة على شكل إنجازية صريحة (بموجب الصيغة الشكليّة الواردة آنفًا في ١٣)؛ فإذا استطعنا ذلك فإن الفعل المنجز هو (فعل بكلامي). وإذا لم نستطع فإن الفعل المنجز هو (فعل بواسطة-كلامي).

وقد تنبّه لهذا الفرق اللُّغويّون العرب من خلال دراستهم للفعل الكلامي المضمر والمقدر بعد العبارة الظرفية (بسم الله الرحمن الرحيم) وهل يمكن أن يكون الفعل المقدّر من نوع الأفعال غير الإنجازيّة مثل (أذبح) و(أسافر) وهذا مستحيل أم أن هناك فعلًا بكلاميًّا إنجازيًّا مقدّرًا قبل هذه الأفعال مثل (أبدأ) أو (أفتتح) أو (أتبرك) أو (أستعين)؟ انظر الفصل الخامس (البسملة بين الخبرية والإنشائية).

## خلاصة نظرية أفعال الكلام

كشف (أوستن) عن قصور النظرية الوضعية المنطقية في فهم اللغة

حيث كانت شروط الصدق تؤدّي دورًا أساسيًا. فقد لاحظ (أوستن) أن بعض الجمل الخبرية في اللغة لا تحكي أو تبلغ أخبارًا قابلة للتصديق والتكذيب كما في المقولات (١-١١). وهذا النوع الخاص من المقولات لا يمثّل أخبارًا بل أفعالًا يتغير العالم بعد النطق بها. وهي لا تحتمل التصديق أو التكذيب، إذ من غير المعقول أن تقول للناطق بالمقولات (١-١١): (صدقت أنت تقسم بالله . .) أو (كذبت أنت لا تبايع فلانًا)، وذلك لأن القسم والمبايعة أفعال كلامية وليست أخبارًا.

وقد أطلق (أوستن) على ذلك النوع الخاص من الجمل اسم (الإنجازيات) تمييزًا لها عن (الإخباريات) (Constatives) (Statements) أو المقولات الخبرية التي تقبل التصديق والتكذيب. بيد أن هذه الإنجازيات، وإن كانت خارج مجال التصديق والتكذيب، فإنها تتعرّض إلى (عدم الموفقية) إذا خالفت شروطًا معيّنة يحدّدها العرف وتقاليد المؤسّسة. إذ من غير المجدي أن أقول بأني أعلن الحرب على الدولة المجاورة أو بأني أطلّق زوجتي، إذا لم أكن مخولًا بذلك القول أو الفعل أو إذا لم يكن القانون أو الشرع يسمح لي بذلك.

وشروط الموفقية هذه ليست متساوية في الأهمية. فمخالفة بعضها تؤدّي إلى إخفاق أو فشل الفعل الكلامي كليًّا كما في حالة الوعد بالقتل فهذا ليس وعدًا وإنما تهديد في حين أن مخالفة البعض الآخر يؤدي إلى إساءة الاستعمال وعدم اللياقة فقط، كما في حالة الوعد الذي ينوي المتكلّم أن يخلفه. فهو يبقى وعدًا وإن كان معيبًا أو غير موفق.

وبعد اكتشاف (أوستن) لهذا النوع الخاص من المقولات عاد وعمم الفكرة (فكرة المقولة الإنجازية) لتشمل جميع المقولات في اللغة بحيث صارت نظرية عامّة في اللغة. فقد بدأ (أوستن) بالانتقال من مفهوم (الإنجازية) بوصفها نوعًا خاصًا من المقولات لها صفات نحوية وفعلياتية خاصة، إلى مفهوم الإنجازيّة بوصفها جنسًا عامًّا من المقولات التي تشمل كلًّا من (الإنجازيات الصريحة) كما في الأمثلة (١-١١) (وهي النوع الأوّل الخاص الذي عزله وتحدث عنه في البداية) و(الإنجازيات الضمنيّة غير الصريحة) كما في الأمثلة (٢٧، ٢٩) وهي تشمل تقريبًا كل ما تبقّى من المقولات في اللغة. ثم تحوَّل (أوستن) من ثنائية (الإنجازيّة/ الخبرية) التي بدأ بها، إلى نظرية عامّة في الأفعال الكلامية تشمل (الإنجازيات) و(الإخباريات) على حدّ سواء.

في البدء اعتمد (أوستن) على الجوانب اللُّغويّة الشكليّة في تمييز وتحديد الإنجازيات الصريحة كما أوضحنا آنفًا في (١٣). لكنه وجد مقولات كثيرة تتوافر فيها الشروط الشكليّة في (١٣) ومع ذلك فهي غير إنجازية مثل (٦٧):

٦٧- والآن (أنا) أضيف الملح والزيت إلى السلطة.

وهي مقولة إخبارية مصاحبة للقيام بالفعل، تستعمل عند عرض طريقة عمل السلطة، مثلًا. ولذلك يتوجب علينا استعمال مقاييس واختبارات إضافية لعزل وتمييز الإنجازيات الصريحة. وهكذا لجأ (أوستن) إلى استخدام المفردات المعجميّة في مجال تحديد الإنجازية، فقال إن الأفعال النحوية لا تستعمل كلّها بصورة إنجازية بالكيفية

الواردة في (١٣) آنفًا بحيث يكون مجرّد النطق بها إنجازًا لها. ولتمييز هذا الاستعمال الإنجازي للفعل المضارع من الاستعمالات الأخرى اعتمد (أوستن) اختيار كلمة (Hereby) وهي ظرف معناه (بهذا) أو (بكلامي هذا). فالأفعال الإنجازيّة وحدها هي التي يمكن أن ترد مع هذه الكلمة:

٦٨- (أ) بهذا (بموجب هذا) أنا أوصي بداري إلى زوجتي.

(ب) بهذا أنا أضيف الملح والزيت للسلطة(*).

(ج) بهذا أنا أقتلك.(*)

وهذا يفسر استحالة (ب) و(ج) أعلاه، لأن (يقتل) و(يضيف) وأمثالهما ليست أفعالًا إنجازية على العكس من (يوصي). وهكذا يمكننا أن نوسع المقياس ليشمل الشروط الشكليّة في (١٣) إضافة إلى شرط كون الفعل النحوي من الأفعال الإنجازيّة التي يمكن أن ترد مع عبارة (بهذا). لكن كما لاحظنا آنفًا فإن هناك استثناءات وأمثلة على الاستعمال الإنجازي الذي لا تتوافر فيه الشروط المتقدمة كما في الأمثلة (١٤، ١٧، ١٨، ١٩) آنفًا فهي في صيغة المبني للمجهول بل هناك إنجازيات لا تحتوي على فعل أو فاعل مثل قول المحلفين (مذنب) أو قول الحكم (إلى الخارج!).

وعلى الرغم من هذه التنازلات من قبل (أوستن) فهو يصرّ على أن ألفاظ الأفعال الإنجازيّة هي أفضل مدخل لدراسة الإنجازيات بشكل منظّم. وهذا يعود في رأيه إلى أن كل مقولة إنجازية غير صريحة يمكن أن تصاغ على شكل إنجازية صريحة. وهكذا فإن دراسة الإنجازيّة الصريحة ستلقي الضوء على كل أنواع الفعل الكلامي. ويقترح

(أوستن) في النهاية عمل جرد لألفاظ الأفعال الإنجازيّة المتوافرة في المعجم ومن ثم تصنيفها إلى مجاميع تصل إلى عدّة آلاف حسب توقّعه.

ثم لاحظنا أن (أوستن) أعاد النظر في ثنائية (الإنجازيّة/ الإخبارية)، وهي ما يقابل تقسيم الكلام إلى (خبر) و(إنشاء) في التراث اللُّغوي العربي. فقد توصّل (أوستن) إلى أن المقولات الخبرية بصورة عامّة هي عرضة لحالات عدم الموفقية نفسها التي تصيب الإنجازيات أو الإنشائيات. فالتصريح، وهو نوع من الخبر، يكون غير موفّق إذا كان مبنيًّا على افتراض مسبق فاشل أو إذا كان المتكلّم غير معتقد بصدق الخبر الذي يصرح به. انظر المثالين (١٠، ١٢) اللذين سيردان في (الفصل الرابع)، والأمثلة التي أوردناها من (أوستن) حول فعل الإخبار في هذا الفصل.

وهكذا خرج (أوستن) بنظرية عامّة لأفعال الكلام تمثّل فيها المقولات الخبرية مجرّد حالة خاصة فكل المقولات في اللغة تنجز أفعالًا من خلال مغزاها المحدّد إضافة إلى ما تدلّ عليه من معنى.

ثم بيّن (أوستن) الزوايا المختلفة التي ينظر من خلالها إلى الكلام بوصفه فعلًا، فميّز بين ثلاثة أفعال تنجز مرّة واحدة وهي:

(أ) **فعل القول**: وهو النطق بجملة لها معنى وإشارة (إحالة) محدّدة.

(ب) **الفعل الكلامي**: وهو القيام بالتهديد أو الوعيد أو الطلب أو الاستخبار أو الإرشاد أو الإخبار... إلخ من خلال النطق

بجملة وذلك بفضل المغزى المقترن بها عرفًا وبفضل السياق.

(ح) **الفعل البواسطة-كلامي**: وهو التأثير أو الأثر الذي يتحقق على المستمعين بواسطة النطق بالجملة. ومثل هذا الأثر يتعلق بظروف سوق الكلام.

وقد ركّز (أوستن) على الفعل الكلامي أو البكلامي بحيث أصبح هذا الأخير مرادفًا لفعل الكلام برمّته. ثم أكّد إمكانية الفصل بين فعل القول والفعل الكلامي. فالأوّل مجاله علم الدلالة والثاني مجاله علم الفعليّات.

إذن فإن نظرية أفعال الكلام تقوم على أسس، منها أن المقولات والجمل لا تستعمل فقط للتعبير عن القضايا بل هي أيضًا تستعمل في إنجاز الأفعال. ولهذا فإن الأفعال الكلامية لا يمكن ردّها إلى قضايا علم دلالة شروط الصدق التي تحتمل التصديق والتكذيب. ثم إن المغزى الكلامي المعيّن يمكن أن يعبَّرَ عنه بطرق مختلفة، لكن هناك طريقة واحدة للتعبير عنه عرفيًّا وبصورة مباشرة ألا وهي (الإنجازية الصريحة) التي تأخذ الشكل اللُّغوي الوارد في (١٣) آنفًا حيث يكون الفعل المضارع المذكور واحدًا من عدد محدود من الأفعال الموجودة في معجم اللغة، وهي ألفاظ الأفعال الإنجازية. وفي إمكاننا أيضًا أن نعد الأنماط الأساسية الثلاثة للجمل، وهي الأمرية والاستفهامية والخبرية، بوصفها حاملةً لوسائل نحوية عرفية للدلالة على المغزى الكلامي، وهي المقترنة بالعبارات الإنجازيّة الآتية على التوالي: (أنا أطلب أن . .) و(أنا أستفهم منك فيما إذا . .) و(أنا أخبرك بأن . .). وهكذا ففي إمكاننا أن نقول بأن الجمل الأمرية والاستفهامية

والخبرية، وربما أنواع أخرى أيضًا ما هي إلّا (إنجازيّات ضمنيّة غير صريحة).

وكما سنرى في الفصل القادم من خلال تطوير (جون سيرل) للنظرية فإن المغزى الكلامي والمحتوى القضوي للمقولة هما وجهان من وجوه المعنى قابلان للانفصال. على سبيل المثال فإن الجمل (١-٤) التي سنوردها في الفصل الثاني تحتوي كلها على القضية المنطقية نفسها ألا وهي مغادرة جون للغرفة. غير أنها تستعمل عادة للتعبير عن مغازٍ كلامية مختلفة وبالتالي لإنجاز أفعال كلامية مختلفة. لهذا وكما سنرى فإن سيرل يؤكّد على أن الطريق الأمثل لدراسة المغازي الكلامية يكون بالتركيز على شروط الموفقية الواجب توافرها لكل مغزى، ذلك لأن شروط الموفقية تحدّد السياق المناسب لإنجاز المغزى الكلامي. أما دراسة ألفاظ الأفعال الإنجازيّة المتوافرة في المعجم فهي ترتبط بدراسة المحتوى القضوي. أي في حالة الإنجازيّة الصريحة فإن المحتوى القضوي (أي المعنى الدلالي للفظ الفعل الإنجازي في هذه الحالة) يحتوي الوسيلة الدالّة على المغزى الكلامي. والسبب في هذه الدعوة كما يرى (لفنسن ١٩٨٣) هو أن القضايا تصف أو تتطابق مع أوضاع أو مواقف معيّنة وبالتالي يمكن التحقّق من صدقها أو شروط صدقها، في حين أن المغازي الكلامية تبيّن للمستمع الكيفية التي يفسر بها ذلك الوصف، وتبيّن له ما المطلوب منه أن يفعله بتلك القضايا التي احتوتها المقولة. ففي المقولة الخبرية، مثلًا، فإن المطلوب من المستمع هو تصديق القضية، وفي المقولة الأمرية فإن المطلوب من المستمع أن يحقق القضية أو يجعلها صادقة .. إلخ وهذا ما أكده اللُّغويّون العرب كما سنرى.

وهكذا فإن المغزى الكلامي يعتبر نوعًا من الفعل ودراسته تقع ضمن نظرية الفعل وبالتالي ضمن (علم الفعليّات) وليس ضمن نظرية المعنى بالمفهوم الضيق (مفهوم علم دلالة شروط الصدق). وهذا سيتضح بالتفصيل في الفصل القادم.

## الهوامش

(١) يشير (لفنسن) (١٩٨٣، ص٢٢٧) إلى توازي وتزامن اكتشاف النظرية من قبل (أوستن) و(فتكَنشتاين)، فيلسوف جامعة كمبرج، ذلك أن كِلَا الفيلسوفين توصّل إلى النظرية في نهاية العقد الثالث من هذا القرن. ولكن لأن كتابات فتكَنشتاين بالغة الصعوبة والغموض ولأنه يمثّل نموذجًا لاختلاط العبقرية بالجنون لم تُسلَّط عليه الأضواء واقترنت النّظرية باسم أوستن. لكننا سنثبت إن شاء الله أن اللُّغويّين العرب هم أوّل من اكتشف النظرية في صيغتها الأولية.

(٢) يشير (أوستن) في الهامش (ص١) إلى أن الجملة، بالطبع، لا يمكن أن تكون إخبارًا، بل بالأحرى هي تستعمل في إنجاز فعل الإخبار أو الوصف. وهذه الملاحظة من (أوستن) تنطبق على غالبية الأفعال الكلامية الأخرى إذ لا يمكن وصف الجملة بأنها طلب أو تهديد أو وعد أو استقالة.. إلخ، بل هي تستعمل في إنجاز هذه الأفعال.

(٣) ورد في حاشية العطّار على جمع الجوامع (ج١، ص٣-٦) تحليل ومعالجة لمسألة حول البسملة هل هي إنشائية أم خبرية؟ وسنغطي ذلك في الفصل الخامس.

(٤) إن تعليق الإنجازيّة بشرط يحولها من مركز الجملة إلى هامشها أو بمصطلح علم اللغة تتحول الإنجازيّة من مجال المعلومات الجديدة (New) إلى القديمة أو المسلم بها (Given) وبهذه الحالة تتحول الإنجازيّة إلى خبر وتفقد صفتها الإنشائيّة وقد أدرك لغويّونا هذا وناقشوها. فابن قيّم الجوزية مثلًا يقول في كتابه (إعلام الموقّعين، ج٣، ص٣٦٢): "... ولو قال رجل لغيره «لعنك الله» فقال له «لعنك الله إن بدّلت دينك أو ارتددت عن الإسلام» لم يكن سابًّا له، ولو قال: «يا زانيًا» فقال «بل أنت زان إن وطئت فرجًا حرامًا» لم يكن الثاني قاذفًا له. ولو بذلَت مالًا على أن يطلقها، فقال «أنت طالق إن كلّمت السلطان» لم يستحق المال ولم يكن مُطلقًا". لكن هذا الموضوع لم يحسم بهذا البساطة فهناك خلاف حول إمكانيّة تعليق الخبر بشرط وسيرد تفصيل ذلك في القسم الخاص بالنظرية عند العرب.

(٥) لم يصل الأمر (بأوستن) إلى القول بأن كل الإنجازيات قابلة للتصديق والتكذيب. انظر (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص٣٤).

(٦) إذا كان الخبر أيضًا إنجازًا لفعل فبهذا المعنى يكون الإنشاء شاملًا للخبر والإنشاء في آن واحد. والإنشاء بهذا المعنى الواسع سيمثّل كل أفعال الكلام بحيث يمكن أن نستخدم تعبير (نظرية الإنشاء) للدلالة على نظرية (أفعال الكلام) بالمصطلح العربي.

(٧) سيرد الكلام على (التأثير الكلامي) و(فعل القول) عند الحديث حول مكوّنات الفعل الكلامي.

(٨) في الحقيقة لا تتطلب كل أفعال الكلام النوع الثالث (الأثر الكلامي) كما يقول (سيرل).

(٩) استخدمت هنا الترجمة العملية وتجنبت الحرفية.

(١٠) القصد الانعكاسي (Reflexive Intention) هو أن يقصد المتكلّم (م) توليد إدراك أو تأثير كلاميّ لدى المخاطب أو السامع (س) عن طريق جعل المخاطب (س) يدرك قصد المتكلّم (م) توليد ذلك الإدراك أو التأثير الكلامي.

(١١) من الطريف أن أذكر أنه في إحدى الترجمات العربيّة لهذه القصة الرائعة أخطأ المترجم خطأ غنيًّا بالدلالات حين استبدل لفظ (آمركَ) بلفظ (أَسمَحُ لكَ) أي أنه بتعبير علم الفعليّات، قد ترجم المقولة حسب مغزاها الفعلي في النصّ وقد يكون ذلك بصورة لاشعورية أو بصورة مقصودة؛ لكن في كلتا الحالتين فإن استخدام (إكسوبري) لهذه اللفظة هو استخدام فعلياتي مدروس ومقصود وهو جزء من الأسلوب كما بيّنت في تفاصيل الدراسة المذكورة مما لا يمكن تغطيته في هذا الكتاب. فاللغة الفرنسية لا تفتقر إلى لفظة (أسمحُ لك) لكن استخدام إكسوبري للفظة (آمرك) على لسان الملك مقصود أسلوبيًّا وفعلياتيًّا لأن الملك متلهّف إلى بيان سلطته فأغلب كلامه كان بصيغة الأمر وبإنجازيّات صريحة. ومن هنا فعلى المترجم أن يكون مطلعًا على علم الفعليّات والأسلوبيّات لينجح في تحقيق الأثر المطلوب.

(١٢) يستعمل الفقهاء والأصوليون مصطلح (الأثر) للدلالة على ما يترتّب على التصرف، فيقولون: أثر العقد، وأثر الفسخ وأثر النكاح ونحوه. (انظر الموسوعة الفقهية، ج١٣).

# الفصل الثاني

# تطوّرات النظريّة بعد أوستن

## نظرية سيرل

لقد كان لوفاة (أوستن) المبكر في (١٩٦٠) تأثير على مسيرة نظرية أفعال الكلام. لكن تلميذه (جون سيرل) (Searle) أكمل المسيرة مع بعض التغييرات. إذ إن سيرل يختلف عن (أوستن) في أن الأوّل كان يؤكّد على مقاصد المتكلّم بينما يؤكّد الثاني على تفسير المستمع أو المخاطب. (أوستن) يشترط لإنجاز الفعل الكلامي استيعاب أو إدراك المستمع للمغزى المقصود من قبل المتكلم. وهذا الافتراض يولّد مشاكل. فهو مبنيّ على الاعتقاد بأن لكل مقولة مغزى واحدًا فقط. وهذا لا يمكن الدفاع عنه، لأن المقولات عادة تحتوي الكثير من اللّبس الذي قد يكون مقصودًا في بعض الأحيان. ويضرب (سيرل) مثلًا قول زوجته في حفلة ما (إن الوقت متأخر). ففي الإمكان تفسير المقولة على عدّة مستويات وحسب المستمع. فهي قد تكون إخبارًا بحقيقة. وقد تكون احتجاجًا (هيا لنذهب إلى البيت) أو اقتراحًا أو طلبًا (من زوجها بالعودة إلى البيت) أو تحذيرًا (بأنه سيشعر بالتعب في الصباح التالي..). ثم هناك مشكلة الكشف عن مقاصد المتكلم. وهو موضوع صعب المنال، لطالما أكد نقاد

الأدب عدم جدواه. لهذا تحول التركيز إلى تفسير المستمع لمغزى الكلام حسب مبدأ (المستمع يعرف أفضل).

ومن الثغرات التي تركها (أوستن) أنه وضع شروطَ موفقية للإنجازيات العرفية الشعائرية وحسب. لكنه لم يضع شروطًا للإنجازيات الأخرى من غير العرفية. لهذا حاول (سيرل) (١٩٦٥) أن يسدّ هذه الثغرة من خلال تحليله التفصيلي لأحد الأفعال الكلامية، هو الوعد.

ولأغراض التحليل يميّز (سيرل) بين شيئين تحتويهما الجملة هما: (١) **الوسيلة الدالّة على القضية أو المحتوى القضوي (Proposition)** وهي تتضمّن ما يسمّيه اللُّغويّون العرب بالإسناد والنسبة (٢) **الوسيلة الدالّة على المغزى الكلامي (Illocutionary Force Indicating Device)** وتختصر على شكل (ودمك) (IFID)؛ ومن الآن فصاعدًا سنشير إلى الثانية باستخدام الصيغة المختصرة (ودمك). يقول (سيرل) إن المتكلّم في المقولات الآتية (١-٤) يعبّر عن القضية نفسها أو الإسناد والنسبة نفسهما، وهو مغادرة (جون) للغرفة - أي أنه يسند صفة مغادرة الغرفة إلى (جون) بالرغم من أن المتكلّم لا يقوم بفعل الإخبار على وجه الحكاية إلّا في (٢) فقط.

١- هل سيغادر (جون) الغرفة؟

٢- سيغادر (جون) الغرفة.

٣- غادِرْ الغرفة يا (جون)!

٤- إذا غادر (جون) الغرفة فسأتبعه أنا أيضًا.

ثم عاد (سيرل) (١٩٦٩، ص٢٤) وعدّل في تقسيم (أوستن) لبنية

الفعل الكلامي تعديلًا بسيطًا. فتبنّى تقسيمًا ثلاثيًا إلى: (١) **فعل النطق** (**Utterance act**): ويشمل الفعل الصوتي والفعل اللفظي لدى (أوستن). (٢) **فعل الإسناد القضوي** (**Propositional act**): ويقابل الفعل الدلالي في تقسيم (أوستن) الذي تقدم ذكره. (٣) **الفعل الكلامي** (**Illocutionary act**): وهو يقابل الفعل بالاسم نفسه لدى (أوستن) نفسه.

وسنرى أن اللُّغويّين العرب كانوا سبّاقين في اكتشافهم لأمثال هذه التقسيمات التي أعاد اكتشافها (سيرل) و(أوستن) وغيرهم من فلاسفة أفعال الكلام. وكل ما سنحتاجه في هذا المجال هو إزالة الغبار عن أفكار اللُّغويّين العرب وتوضيح المقصود بمصطلحاتهم التي استخدموها. ويقول (سيرل ١٩٦٩) إن الحكمة من تجريد هذه الأنواع الثلاثة من الأفعال تكمن في كون "مقاييس التمييز أو التشخيص" تختلف في كل حالة منها. فكما ذكرنا أعلاه في الإمكان استخدام الإسناد القضوي نفسه في إنجاز أفعال كلامية مختلفة. ومن الواضح أن في الإمكان إنجاز فعل نطق دون إنجاز أي فعل إسناد قضوي أو أي فعل كلامي على الإطلاق. (إذ من الممكن النطق بكلمات دون أن تقول شيئًا). وكذلك إذا تأملنا (٥) أدناه:

٥- سيترك (جوني) الحجرة.

لأدركنا أن المتكلّم فيها ينجز فعل الإسناد القضوي نفسه المنجز في (١-٤) أعلاه (أي لا فرق في الإشارة والإسناد في كل الجمل). وهو ينجز الفعل الكلامي أو المغزى الكلامي نفسه للمقولة (٢) (أي التصريح أو الخبر نفسه)، لكن يُنجِز فعلَ نطقٍ مختلفًا عن الأربعة

الأولى، وذلك لأنه ينطق بجملة مختلفة لا تحوي أيًا من الكلمات الواردة في تلك الجمل، بل فيها بعض المقاطع الصوتيّة فقط من تلك الجمل. وهكذا يبيّن (سيرل) أن المتكلّم حين ينجز أفعال نطق مختلفة (أي ينطق بأصوات مختلفة)، فهو قد ينجز أفعال الإسناد القضوي نفسها والأفعال الكلامية نفسها. وبالطبع لا يلزم كذلك أن يكون إنجاز فعل النطق نفسه من شخصين مختلفين أو من المتكلّم نفسه في موقفين مختلفين، إنجازًا للأفعال القضوية والكلامية نفسها. ففي الإمكان استعمال الجملة نفسها للقيام بتصريحين مختلفين. إن أفعال النطق تشتمل على مجرّد النطق بسلسلة من الكلمات. أما الأفعال الكلامية والقضوية فتشتمل على النطق بكلمات في جمل في سياقات معيّنة وتحت ظروف معيّنة وبمقاصد معينة.

ولا بد من التنويه هنا إلى أني غير راضٍ تمامًا عن استخدام لفظة (خبري) التي استخدمها البعض أحيانًا في ترجمة مصطلح (Proposition) إلى (محتوى خبري) الذي يتضمن نسبة أو إسنادًا خبريًا، وأفضّل ترجمة اللفظة الإنكليزيّة إلى (قضية) أو (محتوى قضوي) وهو يشمل الإسناد القضوي والإشارة. والسبب في ذلك يعود إلى أن (سيرل)، كما هو واضح من الأمثلة المذكورة، لا يقصر القضية والإسناد (أو النسبة) (Predication) على استعمالها في الأفعال الخبرية فقط مثل التصريح والحكاية والتأكيد وغيرها. و(سيرل) (١٩٦٩، ص٢٦) يفترق في هذا عن الاستعمال الذي دأب عليه الفلاسفة بخصوص هذا المصطلح. فهو يقول إن الإسناد نفسه أو النسبة تتكرر في المقولات (١-٤) أعلاه، بينما تعوّد الفلاسفة على القول بأن النسبة تحصل في المقولات الخبريّة فقط. لهذا

فحسب رأيهم ليس في المقولات المذكورة سابقًا نسبة ما عدا (٢) لأنها خبر. يقول (سيرل) إن هذا الرأي قاصر لأنه يفوّت علينا إدراك تصريف الإسناد أو النسبة الواحدة في أفعال كلامية مختلفة. والأكثر من ذلك أن هذا الرأي ينمّ عن عدم إدراك للشبه بين المقولات الخبرية كالتصريح وغيره وبين بقيّة الأفعال الكلامية، ويتجاهل التمييز بين الأفعال الكلامية من جهة والقضايا (أو المحتويات القضوية) من جهة أخرى. ولا يفوتني أن أذكر أن اللُّغويّين العرب كانوا مدركين لهذه المسألة وأشبعوها نقاشًا قبل مئات السنين. فبعضهم كان يقصر القضية أو النسبة على الخبر فقط؛ وردّ البعض الآخر بأن النسبة أو الإسناد هي أمور عامّة لا تخلو منها الأفعال الكلامية الأخرى (أي الإنشاء) كما سنبيّن ذلك بالتفصيل حين نتناول رأي شرّاح التلخيص بالخبر والإنشاء.

وتفسير ذلك هو أن المتكلّم يقوم بعدة أفعال عند نطقه بالجمل (١-٤) أعلاه. فعدا عن الفعل الصوتي وهو عملية النطق بالأصوات اللُّغويّة التي تتكوّن منها الجمل، فإن المتكلّم قد أنجز أفعالًا كلامية. ففي نطقه (١) فهو قد أنجز فعل السؤال، وفي (٢) الإخبار، وفي (٣) الأمر، وفي (٤) تعبيرًا افتراضيًّا عن القصد. وهو في إنجازه لهذه الأفعال جميعًا قد أنجز فعلين اثنين متكرّرين في كل الأفعال أو الجمل الأربعة. ففي نطقه لكل من الجمل الأربعة يشير المتكلّم إلى شخص اسمه (جون) وينسب إلى ذلك الشخص أو يسند إليه شيئًا هو عملية مغادرة الغرفة. ولهذا فإن (سيرل) يقول إن الإشارة والإسناد في كل المقولات الأربعة هي واحدة بالرغم من أن الإسناد والإشارة نفسهما يردان في كل حالة كجزء من فعل كلامي مختلف عن الأفعال الكلامية

الثلاثة الأخرى. ويميل (سيرل) إلى اعتبار هذين الفعلين غير الكلاميين أي الإسناد والإشارة بمثابة المحتوى المشترك لكل واحدة من تلك المقولات. وهذا المحتوى المشترك، وهو كون (جون) سيغادر الغرفة، يمكن عزله أو تحديده عن طريق صياغة تلك المقولات بالصورة الآتية :(أنا أصرح أو أؤكد بأن «جون» سيغادر الغرفة) و(أنا أسأل إن كان «جون» سيغادر الغرفة). . إلخ. ويمكن ترجمة ذلك بالرموز المنطقية. (انظر (سيرل) ١٩٦٩، ص٣١).

ولعدم وجود مصطلح أفضل فإن (سيرل) يسمّي هذا المحتوى المشترك (قضية). وهكذا فإن المتكلّم بنطقه للجمل الأربعة المتقدّمة يعبّر عن القضية نفسها، أي كون جون سيغادر الغرفة. و(سيرل) هنا يميّز تمييزًا مهمًّا بين القضية والإخبار بتلك القضية. فقضية مغادرة (جون) للغرفة موجودة في كل واحدة من الجمل الأربعة لكن المتكلّم لا يخبرنا بها إلّا في (٢).

وخلاصة القول فإن سيرل يميّز المحتوى القضوي للفعل الكلامي عن الفعل الكلامي. وغالبية الجمل المستعملة في إنجاز الأفعال الكلامية تحتوي على هذين الجزءين، أي العنصر الدال على القضية والوسيلة الدالّة على المغزى الكلامي (ودمك). إن القضية ليست فعلًا كلاميًّا. فالقضية لا يمكن أن ترد لوحدها فهي ليست مكتفية ذاتيًّا أي لا يحسن السكوت عليها كما يقول اللُّغويّون العرب. لكن بالرغم من أن القضية ليست فعلًا كلاميًّا فإنها تستعمل كأحد عناصر إنجاز الكثير من الأفعال الكلامية وبضمنها فِعلَي الإخبار أو التوكيد الإخباريين. إن وظيفة (ودمك) هي المساعدة في كيفية اعتبار القضية أو النظر إليها، أي بلغة أخرى، في الكشف عن المغزى الكلامي للمقولة أو الفعل

الكلامي الذي ينجزه المتكلّم بنطقه للجملة. إن (ودمك) في اللغة الإنكليزيّة تشمل ترتيب الكلام (أو النظم بلغة عبد القاهر الجرجاني) والنبر (*Stress*) والتنغيم (*Intonation*) وعلامات التنقيط (*Punctuation*) وصيغة الفعل (*Mood*) ولفظ الفعل الإنجازي (*Performative Verb*). فقد أبيّن نوع الفعل الكلامي الذي أنجزه عن طريق استهلال الجملة بعبارة (أنا أعتَذر...) أو (أنا أحذر..) أو (أنا أصرح..) ... إلخ. وفي الحوار اليومي الواقعي غالبًا ما يحدّد السياق المغزى الكلامي للمقولة دون الحاجة إلى الاستعانة بالـ (ودمك) الصريحة.

يقول (سيرل) (١٩٦٩، ص٣١) إن التمييز بين الـ (ودمك) والوسائل الدالّة على القضية أو المحتوى القضوي مهمّ جدًّا في تحليل الكلام، حيث يمكن فصل تحليل الفعل الكلامي عن تحليل القضية. ويضيف أن هناك قواعد مستقلة للتعبير عن القضية: قواعد تخصّ الإشارة والإسناد أو النسبة. وهذه يمكن مناقشتها بمعزل عن قواعد الـ (ودمك). وكمثال على إحدى الفوائد التي نجنيها من هذا التمييز، يؤكّد سيرل بأنه يفيدنا في تمييز طالما أغفله وأهمله اللُّغويّون وهو التفريق بين نفي الفعل الكلامي ونفي القضية (أو المحتوى القضوي). ويرمز سيرل لهاتين القيمتين بالرمز F (P). ولنترجمه هكذا غ (ق) حيث يدل المتغير (غ) على المغزى الكلامي كقيمة بالمعنى الرياضي ويشير (ق) إلى القضية أو المحتوى القضوي وتشير الشارحة إلى النّفي وهكذا فإن التمييز بين النوعين المذكورين من النّفي هو بين - غ (ق) وبين غ (-ق)

ومن هنا فإن في الإمكان نفي جملة (أنا أعدك بالمجيء) بطريقتين

مختلفتين هما: (أنا لا أعدك بالمجيء) و(أنا أعدك بعدم المجيء). فالجملة الأولى هي مثال على نفي الفعل الكلامي والثانية مثال على نفي القضية. ونفي القضية لا يغير شيئًا في الفعل الكلامي، وذلك لأن النفي سيولد الفعل الكلامي نفسه لكن مع قضية أخرى. أما نفي الفعل الكلامي فإنه سيغيّر وضع الفعل الكلامي. لهذا فإن جملة (أنا لا أعد بالمجيء) ليست وعدًا وإنما رفض القيام بفعل الوعد. كذلك فإن جملة (أنا لا أطلب منك: القيام بذلك) هي إنكار القيام بفعل الطلب وهي تختلف كليًا عن الطلب المنفي (النهي) في جملة (لا تفعل ذلك). ولنترك التفصيل في هذا الموضوع الآن فلنا عودة إليه حين نبيّن بأن التمييز بين الفعل الكلامي وبين القضية وما تتضمنه من نسبة وإسناد هو ليس اكتشافًا جديدًا. فقد عرفه اللُّغويّون العرب والمسلمون وبالأخصّ شرّاح التلخيص حين تناولوا موضوع الخبر وهل النسبة تقتصر على الخبر دون الإنشاء (أي بقيّة الأفعال الكلامية) كما سنبيّن ذلك في حينه.

ثم يمهّد (سيرل) لعرض قواعد وشروط إنجاز الفعل الكلامي بالصورة التي يدعو إليها فيقول (١٩٦٥، ص٤٠):

"أن تنجز فعلًا كلاميًّا يعني أن تمارس شكلًا من السلوك المحكوم بالقواعد. سوف أدعو إلى اعتبار أشياء مثل السؤال أو الاستفهام أو التصريح محكومة بقواعد بالطريقة نفسها التي تعتبر بها عملية تسجيل هدف في لعبة البيسبول وتحريك فرس في لعبة الشطرنج أعمالًا تحكمها قواعد. لذلك أزمع أن أشرح فكرة الفعل الكلامي من خلال بيان مجموعة من الشروط الضرورية والكافية لإنجاز نوع معيّن من الفعل الكلامي. ومن ثم استخرج منها مجموعة من القواعد السمانتية (الدلالية)

لاستعمال التعبير (أو الصيغة النحوية) التي تحدّد أو تميّز المقولة على أنها فعل كلامي من ذلك النوع".

وبعد أن يحدّد سيرل مهمته في تفسير كيف يتسنى لمقولة من نوع (أنا أعدك بأن. . .) أن تضمن إدراك السامع وتشخيصه لها كوعد، يميّز بين نوعين من أنواع القواعد: **القواعد التنظيمية أو المنظِّمة (Regulative) والقواعد التكوينية (Constitutive)**. القواعد التنظيمية تحدّد ما يجب عمله بينما تحدّد القواعد التكوينية كيف أو الطريقة التي نفذ بها ما يجب عمله. أي بكلمة أخرى هي أعمال متعارف عليها بحيث تعتبر بمثابة القيام بشيء آخر في سياق محدد. وكمثال على الأولى هناك قاعدة تنظيمية تقول حين تقابل شخصًا تعرفه، بادره بالتحية. وكمثال على الثانية هناك قاعدة تكوينية تقول إن إحدى طرق التحية هي مصافحة اليد. ومثال آخر على الأولى هو القاعدة التي توجب احترام القاضي عند دخوله قاعة المحكمة. أما القاعدة من النوع الثاني فتقول: الوقوف عند دخول القاضي يعتبر علامة احترام. فكما هو واضح فإن القواعد التكوينية لا تنظّم السلوك فحسب، لكنها أيضًا تخلق وتعطي معنى لأشكال جديدة من السلوك، كما في قواعد لعبة كرة القدم أو قواعد الشطرنج. فبدون هذه القواعد لا توجد هذه الألعاب، لأن هذه الأخيرة تكتسب وجودها من العمل بموجب تلك القواعد. لهذا غالبًا ما تكون صيغتها على الشكل الآتي: ("س" يعتبر بمثابة "ص" في السياق الفلاني). أما القواعد التنظيمية فهي لا تخلق أنماطًا جديدة من السلوك، بل تنظِّم أنماطًا موجودة مسبقًا. فقواعد السلوك أو الإتيكيت تنظّم العلاقات بين الأفراد، لكن هذه العلاقات موجودة

بصورة مستقلة عن القواعد التي تنظمها، لذلك فهي قواعد تنظيمية. وهذه عادة ما تكون بصيغة الأمر: (افعل "س") أو (إذا "ص" فافعل "س"). مثال ذلك الإعلان الذي يخاطب الأطفال (لا تلعب كرة القدم في الشارع). أما القاعدة التي تقول (إن اللاعب يعتبر في حالة تسلُّل "Off side" إذا...) فهي من النوع التكويني. إذا خالف الأطفال الإعلان فإنهم يلعبون كرة القدم ولو أنهم سيحاسبون من القانون. أما إذا خالفوا قانون التسلل (أي لم يعملوا به) فإن عملهم لن يوصف بأنه لعب كرة قدم من الناحية الفنية، لأن كرة القدم لا وجود لها بدون قواعدها التكوينية.

إن كِلَا النوعين من القواعد مهمّ في ممارسة اللغة. لكن النوع الثاني مهمّ جدًّا في تحليل الأفعال الكلامية لأنه يحدّد كيف أن مقولة بصيغة معيّنة تعتبر بمثابة إنجاز لفعل كلامي معيّن بصورة مشابهة لاعتبار دخول الكرة في السلة بشروط معيّنة بمثابة تسجيل نقطتين. وهكذا يبدأ (سيرل) محاولته لوصف القواعد التكوينية لفعل كلامي هو الوعد. فيقول بوجود خمس قواعد أو شروط لفعل الوعد هي:

أ- قاعدة المحتوى القضوي (Propositional-Content Rule) - في الوعد يجب إسناد فعل مستقبلي إلى المتكلّم نفسه، فهو لا يمكن أن يعد بأنه قد قام بفعل ما ولا أن يعد بأن شخصًا آخر سيقوم بعمل ما.

ب- القواعد التحضيرية (Preparatory Rules) -

(أ) يجب أن يفضِّل المخاطب (أو الموعود) قيام الواعد بالفعل على عدم قيامه. ويجب أن يعتقد المتكلّم (الواعد) بأن المخاطب

يفضّل قيامه (أي المخاطب) بالفعل على عدم قيامه - وإلّا فإن المتكلّم سيقوم بفعل التحذير أو التهديد بغضّ النظر عن مقاصده.

(ب) يجب أن لا يكون من الواضح لكلٍّ من المتكلّم والمخاطب بأن المتكلّم سوف يقوم بالفعل أو العمل في الأحوال الاعتياديّة، أو أن ذلك الفعل متوقّع منه في كل الأحوال. فكما يبيّن (سيرل) إن أي زوج سعيد يعد زوجته بأنه لن يهجرها أو يخونها خلال الأسبوع التالي لزواجهما سيولّد لديها قلقًا وتوترًا أكثر مما يولّد راحة.

جـ- قاعدة صدق النيّة (Sincerity Rule) - يجب أن ينوي المتكلّم أن ينجز الفعل. وبالطبع ففي إمكان أي شخص أن يعطي وعدًا دون أن تكون لديه نيّة صادقة في الوفاء به، لكنه في هذه الحالة يسيء استعمال الفعل.

د- القاعدة الأساسية (Essential Rule) - يكون النطق بالمقولة بمثابة تعهد بالالتزام بإنجاز الفعل.

ويشير (لاينز) (Lyons) (١٩٧٧، ص٧٣٤) إلى هذه الشروط ويبيّن شمولها للأفعال الخبرية مثل الإخبار. فهو يقول إننا حسب رأي (أوستن) لا يمكننا أن ندلي بخبر ناجح ما لم يكن لدينا دليل على كلامنا، وما لم نعتقد أن المخاطب ليس على علم بما نخبره به. ثم إن المتكلّم إذا لم يكن صادق النيّة ومعتقدًا بما يقول، فإنه بذلك يسيء استعمال الفعل الكلامي. فمثلًا إذا أدلى شخص بخبر يدري ويعتقد بعدم صدقه فإنه بذلك يرتكب إساءة استعمال الفعل التي نسميها عادةً الكذب أو المراوغة. وهناك مواقف يطغى فيها التأدّب على صدق النية، فنحن لا نقول الحقيقة دائمًا. ثم يبيّن (لاينز) كيف

أن تعبير (يقول الحقيقة) في الاستعمال اليومي يقترن بدرجة عالية من صدق النية. إنّ قول الحقيقة هو ليس مجرّد قول ما هو حقيقي أو صادق - أي النطق بخبر شاءت الصدف أن يكون صادقًا بغض النظر عن اعتقاد المتكلم. فالمرء لا يمكنه أن يقول الحقيقة بقوله ما هو صادق عن طريق الصدفة أو من غير صدق النية. لكنه يستطيع أن يقول ما هو صادق صدفة أو من غير صدق نيّة وذلك دون أن يقول الحقيقة. ومما يحتمل النقاش أن معنى كلمة (الصدق أو الحقيقة) حين تستعمل عبارة (قول الحقيقة) بمعنى التعبير عن مشاعر المرء الصادقة - هذا المعنى هو بالدرجة نفسها من الأهميّة في هذه الكلمة حين تستعمل عبارة (قول الحقيقة) للدلالة على النطق بخبر شاءت الصدف أن يكون مطابقًا لحال من الأحوال.

هذا في مجال شرط صدق النيّة. أما في مجال الشرط الأساسي فيبيّن (لاينز) أن المتكلّم حين يؤدّي فعلًا كلاميًّا فإنه يلتزم بمعتقدات ومقاصد معيّنة بحيث إذا أدلى فيما بعد بما يناقض تلك المعتقدات فإنه يتهم بإساءة استعمال الفعل الكلامي. فمثلًا حين نصرّح بقول ما، فإننا نلتزم بصدق المحتوى الخبري للجملة. لكن الالتزام هنا لا يعني ضرورة اعتقادنا بصدق ما قلناه، فضلًا عن أنه لا يعني صدق محتواه الخبري. فالالتزام لا علاقة له بصدق النيّة أو صدق الخبر بل هو من قضايا اللياقة في السلوك.

إن ملاحظات (لاينز) هذه حول صدق الخبر لها ما يشابهها لدى اللُّغويّين العرب الذين قالوا بها قبل مئات السنين، كما سيمرّ ذكر ذلك إن شاء الله حين نتناول موضوع تقسيم الخبر، على وفق علاقته بالخارج من حيث المطابقة وعدمها واعتقاد المتكلم، لدى اللُّغويّين العرب

وبالأخصّ المعتزلة منهم كالنظّام الذي قال برأي يشبه الرأي الذي أكّدناه سابقًا. وسنلاحظ كذلك أن العرب عرفوا غالبية شروط الموفقية وفكرتها الأساسية.

لقد ذكرنا أن زاويتي النظر تختلفان لدى (أوستن) و(سيرل). فبينما يعتبر (أوستن) المغزى الكلامي مساويًا للتحقيق الناجح لمقاصد المتكلّم يعتبره (سيرل) ناتجًا من نواتج تفسير المستمع. وتبيّن القاعدة التحضيرية الأولى أن المتكلّم حين يقول (أعدك بالمجيء غدًا) معتقدًا في نفسه أنه أعطى وعدًا قد يكون أنجز، وببلادة، فِعلي التحذير أو التهديد لأن المستمع قد لا يريده أن يأتي غدًا. ولكي تكون للإطار التحليلي المار الذكر أهمّية كبيرة يجب أن ينطبق على وصف أفعال كلامية أخرى. لهذا حاول (سيرل) (١٩٦٩، ص٦٦) أن يحلّل بالطريقة نفسها أفعالًا كلامية أخرى مثل الطلب والتوكيد والسؤال والشكر والنصيحة والتحذير والأمر. ففي حالة الأمر مثلًا يجب أن يكون المحتوى القضوي فعلًا مستقبليًّا يقوم به المخاطب. وتتضمن القواعد التحضيرية أن يكون المتكلّم في موقع أو مقام له سلطة على المخاطب وأن يكون المخاطب قادرًا على القيام بالفعل، والمتكلم يعتقد بقدرة المخاطب على ذلك؛ وأن لا يكون من الواضح لكل من المتكلّم أو المخاطب أن المخاطب سيقوم بالفعل المأمور به في الأحوال الاعتياديّة وبمحض إرادته. وشرط صدق النيّة يستوجب أن يكون المتكلّم راغبًا في حدوث الفعل الذي يأمر به. والشرط الأساسي يتطلب كون المقولة محاولة من المتكلّم يقصد منها حمل المخاطب على القيام بالفعل وذلك بحكم سلطة الأوّل على الثاني. وفي حالة الأمر العسكري وما يماثله من الأوامر التسلطية قد ينتفي الشرط الثالث

من الشروط التحضيرية وهو أن لا يكون من الواضح أن المخاطب سيقوم بالفعل. . . إلخ. انظر الجدول المقتبس من (سيرل ١٩٦٩) بتصرف، في أدناه.

## تصنيف الأفعال الكلامية

في معرض تحليله للأفعال الكلامية توصّل (سيرل) إلى أن بعض الشروط تتداخل وتشترك بين الأفعال مما حدا به إلى القول بوجود أفعال كلامية أساسية يمكن أن تُرَد إليها أغلب الأفعال الأخرى. وكان (أوستن) قد حاول محاولة بدائية لتقسيم الإنجازيات إلى خمس مجموعات هي:

(أ) القضائيّة أو الحُكميّة (Verdictives): ممثّلة في إصدار الحكم من قبل المحلَّفين أو المحكّمين. مثل: (يخلي سبيل، يقدِّر، يشخِّص. . .).

(ب) تسلّطيّة أو توجيهيّة (Excercitives): وتشمل ممارسة السلطة أو الصلاحيات والتأثيرات. مثل: (يعين، يأمر، ينصح، يحذِّر. .).

(ج) التزاميّة (Commissives): والتي تلزم المتكلّم بالقيام بشيء ما. لكنها أيضًا تشمل التصريحات والإعلانات عن النوايا. مثل: (يعد، يضمن، يراهن، يخالف. . .).

(د) السلوكيّة (Behabitives): مجموعة منوعة تدور حول التوجهات والسلوك الاجتماعي. مثل: (يعتذر، ينتقد، يبارك، يتحدى. .).

(هـ) وصفية استعراضية (Expositives): وتوضح مناسبة المقولات للخطاب الجاري، أو توضح كيف تستعمل تلك المقولات. مثل:

(يقول بـ، يفترض، يؤكِّد، يسلِّم بـ).

و(سيرل) ينتقد هذا التقسيم لأنه لا يعتمد على مبادئ محدّدة واضحة فبعض الأفعال تشترك بين مجموعتين مختلفتين. والسبب كما يبدو هو أن (أوستن) قد اعتمد تصنيف ألفاظ الأفعال الكلامية (Illocutionary Verbs) كأساس في تصنيف الأفعال الكلامية. ولكن لا يمكن الاعتماد على ألفاظ الأفعال في اللغة الإنكليزيّة لتسمية وتصنيف الأفعال الكلامية (Illocutionary Acts). لهذا يغفل (أوستن) الفعل الكلامي الذي لم يصادف وجود لفظ فعل (بالمعنى النحوي) مقابل له في المعجم الإنكليزي. ويفضل (سيرل) تقليص عدد الأفعال الكلامية التي ينجزها المتكلمون. أما ألفاظ الأفعال فهي مُجمَّعات دلالية تحتوي معلومات أخرى إضافة للمغزى. فمثلًا (يطلب، يتوسل، يلتمس) لها علاقة باختلاف مقام المتكلّم عن مقام المستمع. والأفعال (يقترح، يعتزم، يصرّ) لها علاقة بالقوة التي تطرح بها الملاحظة. وتختلف الأفعال (يفتخر بـ، يندب ويهنّئ، يعزّي) باختلاف اقتران المقولة بمصالح المتكلّم والمخاطب. فبدلًا من اعتبار كل واحد من هذه الأفعال فعلًا كلاميًا مستقلًا، كما كان (أوستن) يفعل، يقول (سيرل) بتصنيفها دلاليًا تحت عدد محدود من الأفعال. وبذلك تحل مشكلة الإنجازيات الأوّلية التي قال (أوستن) بأن عددها يزيد على الألف فعل. وهذا ما دعا إليه بعض اللُغويّين العرب أيضًا، كما سنرى في حالة الغزالي حين تحدّث عن الفروق الفعليّاتية بين الوجوب والإرشاد والندب والإباحة والتي هي وجوه متنوعة للأمر أو الطلب. يقول (سيرل) إن هناك ثلاث طرائق تختلف بموجبها أفعال الكلام:

# جدول بأنماط الأفعال الكلامية وشروط موفقيتها
## منقولة بتصرف من (سيرل ١٩٦٩)

| القواعد (شروط الموفقية) | يطلب | يخبر، يصرح، (بأن)، يؤكد | يستفهم |
|---|---|---|---|
| المحتوى القضوي | فعل مستقبلي (ف) من أفعال المستمع (س) | أية قضية (ق) | أية قضية أو دالّة قضوية |
| التحضيري | ١- أن يكون (س) قادرًا على إنجاز (ف) وأن يكون المتكلّم (م) معتقدًا بقدرة (س) على إنجاز (ف). ٢- أن لا يكون من الواضح لكل من (م) و(س) بأن (س) سينجز (ف) في الأحوال الاعتياديّة من دون أن يطلب منه ذلك. | ١- أن يكون لدى (م) دليل(سبب.. إلخ) على صدق (ق). ٢- أن لا يكون من الواضح لكل من (م) و(س) أن (س) يعرف (ق) (أي لا يحتاج إلى أن يذكره أحد بها.. إلخ). | ١- أن لا يكون (م) عارفًا بالجواب ،أي أن لا يكون عارفًا فيما إذا كانت القضية صادقة أو، في حالة دالّة قضوية، لا يعرف المعلومات الضرورية لإتمام القضية بصورة صادقة. (لكن انظر الملاحظة أدناه) ٢- أن لا يكون من الواضح لكل من (س) و(م) بأن (س) سيذكر المعلومات المطلوبة وقت الاستخبار من دون أن يطلب منه ذلك. |
| صدق النيّة | أن يكون (م) راغبًا في أن يقوم (س) بالفعل (ف). | أن يكون (م) معتقدًا بالقضية (ق). | أن يكون (م) راغبًا فعلًا بتلك المعلومات. |
| الأساسي | أن تكون المقولة بمثابة محاولة لحمل (س) على إنجاز (ف). | أن تكون المقولة بمثابة تعهّد أو ضمان لصدق القضية (ق). | أن تكون المقولة بمثابة محاولة للحصول على تلك المعلومات من (س). |

| ملاحظة | بالنسبة لفعلي (الأمر) و(الإيعاز)، هناك شرط تحضيري إضافي مفاده أن (م) يجب أن يكون في موضع المتسلط على (س) ومن المحتمل أن لا يتطلب فعل (الإيعاز) الشرط الفعلياتي الخاص بعدم الوضوح يضاف إلى ذلك أن علاقة التسلّط في كِلَا الفعلين تتغلغل في الشرط الأساسي لأن المقولة تُعدّ بمثابة محاولة لحمل (س) على إنجاز (ف) بفضل سلطة (م) على (س). | على خلاف الفعل (يجادل) فإن هذه الأفعال لا تبدو مرتبطة بشكل أساسي بمحاولة الإقناع. لذلك فإن قول القائل (أنا أكتفي بإخبارك بأنه (ق) ولا أحاول أن أقنعك) هو كلام مقبول على خلاف قول القائل (أنا أجادل وأدعو إلى (ق) ولكن لا أحاول أن أقنعك). | هناك نوعان من الأسئلة (أ) الأسئلة الحقيقية (ب) الأسئلة الاختبارية. في الحقيقية يريد (م) أن يعرف أو يكتشف الجواب. أما في الاختبارية فإن (م) يريد أن يعرف إن كان (س) يعرف. |
|---|---|---|---|

| القواعد (شروط الموفقية) | يشكر | ينصح | يحذِّر |
|---|---|---|---|
| المحتوى القضوي | فعل سابق (ف) قام به (س). | فعل مستقبلي (ف) يقوم به (س). | حدث أو موقف مستقبلي (ح). |
| التحضيري | أن يكون (ف) لصالح (م). و(م) يعتقد بأن (ف) هو لصالح (م). | ١- أن يكون لدى (م) من الأسباب ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن (ف) هو لصالح (س).<br>٢- أن لا يكون من الواضح لكل من (م) و(س) أن (س) سينجز (ف) في الأحوال الاعتياديّة. | ١- أن يكون لدى (س) من الأسباب ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن (ح) سيحدث وأنه ليس في صالح (س).<br>٢- أن لا يكون من الواضح لكل من (م) و(س) أن (ح) سيحدث. |

| صدق النيّة | أن يكون (م) شاعرًا بالامتنان والتقدير لـ (ف). | أن يكون (م) معتقدًا بفائدة (ف) لـ (س). | أن لا يكون (م) معتقدًا بأن (ح) هو لصالح (س). |
|---|---|---|---|
| الأساسي | أن تكون المقولة بمثابة تعبير عن الشكر والتقدير. | أن تكون المقولة بمثابة تعهد أو ضمان بأن (ف) هو في صالح (س). | أن تكون المقولة بمثابة تعهد أو ضمان بأن (ح) هو ليس في صالح (س). |
| ملاحظة | هنا يتداخل شرط صدق النيّة مع الشرط الأساسي فالشكر هو مجرّد التعبير عن الامتنان بالصورة التي لا يمكن أن نعتبر (الوعد) مجرّد تعبير عن القصد. | خلافًا لما هو متوقع فإن (النّصح) ليس نوعًا من الطلب. أن أنصحك لا يعني أن أحملك على القيام بفعل ما كما في حالة الطلب. (النصح) هو أقرب إلى أن أخبرك ما هو في صالحك. | (التحذير) أقرب إلى (النصح) منه إلى (الطلب). فهو ليس بالضرورة محاولة لحملك على تجنّب القيام بفعل ما. |

أ- فهي قد تختلف بحسب علاقتها بالعالم الخارجي (أو ما يسمّيه اللّغويّون العرب الخارج) - يقول (سيرل) إن جزءًا من أهداف بعض الأفعال الكلامية ينصب على محاولة مطابقة الكلمات أو محتواها الخبري للعالم الخارجي. أما البعض الآخر فعلى العكس يحاول مطابقة العالم الخارجي للكلمات. تقع المقولات الإخبارية التقريرية ضمن النوع الأوّل، بينما تعتبر المقولات الطلبية ضمن النوع الثاني (وهذا الكلام يكاد يطابق كلام اللّغويّين والبلاغيّين العرب نصًا، كما سنرى).

ب- وهي قد تختلف بحسب الوضع النفسي الذي تعبرّ عنه - وهنا يستعمل (سيرل) ثلاثة أفعال كأساسيّات تُبنى عليها الأفعال الأخرى.

والأساسيات هي (يعتقد) و(يريد) و(ينوي) على اعتبار أن الإخبار أو التفسير يتضمن الاعتقاد بالقضية وإن فعل الوعد يتضمّن القصد أو عقد النيّة على القضية بينما يتضمّن فعل الأمر الرغبة في القضية.

ج- وهي قد تختلف بحسب الغرض أو القصد من الفعل الكلامي - وهذا أهمّ المعايير الثلاثة وهو يقابل الشرط الأساسي في تحليل (سيرل) السابق.

وباستخدام المعايير التي ذكرها يقترح تقسيم الأفعال إلى خمسة أقسام رئيسية هي:

(أ) التوضيحية أو التصويرية (Representatives): وغرضها هو بيان اعتقاد المتكلّم بخبر ما أو قضية ما - وحسب المقياس الأوّل فإن المتكلّم في مثل هذا النوع من المقولات يجعل كلماته مناسبة أو مطابقة للعالم الخارجي. وهو من خلال المقولة يبيّن اعتقاده بقضية ما. ودرجة الاعتقاد تختلف أو تتراوح بين (يُقسِم) و(يقترح) و(يفترض) ويمكن للجوانب الانفعالية أن تدخل كما في (يفتخر بـ) و(يشتكي).

(ب) التوجيهية أو الطلبية (Directives): وغرضها محاولة جعل المخاطب يقوم بعمل ما. والمتكلم في هذه الحالة يريد أو يرغب في تحقيق وضع في المستقبل يكون فيه العالم الخارجي مطابقًا لكلماته. ولهذا لا تحتوي هذه المجموعة أفعالًا مثل (يأمر) و(يطلب) وحسب ولكنها تشمل أيضًا وبصورة خفيّة أفعالًا مثل (يدعو إلى) و(يتحدى).

(ج) الالتزامية (Commissives): وتطابق الصنف الذي يحمل

الاسم نفسه لدى (أوستن). وهي مثل التوجيهيّة في كونها محاولة لتغيير العالم الخارجي ليطابق الكلمات. لكن في هذه الحالة فإن المتكلّم نفسه هو الذي يتعهّد بالقيام بالعمل. ومن اللازم أن يكون للقصد أو النيّة دور في هذا النوع.

(د) التعبيريّة (Expressives): وهي أقل وضوحًا من الأصناف الأخرى إذ لا توجد هنا علاقة متحركة بين الكلمات والعالم الخارجي، ولا توجد أفعال نفسية أساسية. وبدلًا من ذلك فإن مغزى هذا النوع من المقولات هو التعبير عن حالة نفسية يُحددها شرط صدق النيّة المتعلّق بموقف يحدده المحتوى الخبري. ويعطينا (سيرل) مثال ذلك الأفعال: (يشكر) و(يعتذر) و(يرثي لـ).

(هـ) الإعلانيّة (Declarations): وهي أفعال يتغيّر العالم بعد النطق بها. وتتضمن أغلب الأفعال الشعائرية التي أوردها (أوستن) في البداية كأمثلة على الإنجازيات. وهي تتطلب بصورة خاصة مؤسسات غير لغوية تحدّد قواعد استعمالها - مثل محكمة أو لجنة أو مسجد أو كتب أصول السلوك... ويُستثنى من ذلك نوع خاص من المقولات الإعلانية، يتعلق باستعمال اللغة نفسها مثل (أُسمِّي، أُجمل القول، أعرِّف، أدعو أو ألقِّب..).

ونظرًا لأهمية هذا النوع الأخير من الأفعال الكلامية، أي الإعلانية، والذي كان مفتاح أو مدخل (أوستن) في اكتشاف نظرية أفعال الكلام، سنتناوله بشيء من التفصيل. فهذا النوع من السلوك اللُّغوي العرفي والممقصر (*Conventionalized and Compartmentalized*)، كما يصفه (ليتش)، يسترعي الاهتمام. ففي

هذا النوع من الإنجازيات يكون مجرّد النطق بالألفاظ هو بالفعل تغييرًا للعالم بموجبها. وهي مهمّة بالنسبة للمجتمع لأنها تتراوح بين النماذج التي تؤثر عليه بشكل جماعي مثل استقالة مسؤول أو إعلان الحرب أو تحريم شيء شرعًا أو افتتاح (تدشين) شيء لغرض الاستعمال العام، وبين النماذج التي تؤثّر في حياة الأفراد والمجتمع مثل الزواج والطلاق والتوريث وغيرها مما يؤثر على الأحوال الشخصية.

سأعتمد على (ليتش) (١٩٨٥، ص١٧٩) بصورة رئيسية في وصف هذه الإنجازيات العرفية التي يسميها (سيرل) الإعلانات أو التصريحات. يقول (ليتش) إن الإعلانات هي مقولات غير اعتيادية من عدّة نواح. فبعد أن يزودنا (ليتش) بتحليل لعلاقة الغاية بالوسيلة في إنجاز الأفعال يبيّن لنا أن أبسط حالة لعلاقة الوسيلة بالغاية هي حالة الفعل غير اللُّغوي أو التصرّف الفعلي. مثال ذلك شخص يشعر بالبرد، (الحالة البدائية) ويريد أن يدفئ الغرفة، (الحالة النهائية). وتحقيق هذه الحالة النهائية هو (الهدف). لذلك فهو يشعل المدفأة (الفعل)، وهو وسيلة تحقيق الهدف. إن هذه الطريقة البسيطة في حل المشكلة عن طريق الفعل المباشر وغير اللُّغوي تمثّل أبسط التحاليل الغائية وهو يسمّي هذه الطريقة بالطريقة المباشرة. لكن تحقيق الأهداف غالبًا ما يختلف عن هذا النموذج وذلك بسبب وجود حالات وسطية والتي هي غاية الأهداف الفرعية وشرط لإنجاز الهدف النهائي... وهذه هي الطريقة غير المباشرة في تحقيق الأهداف. وهي تشمل حالات متعددة ومتنوعة كتعدد الأهداف مثلًا. ومن ضمن الطرق غير المباشرة، حسب مفهوم (ليتش)، استخدام اللغة: كأن يطلب المتكلّم من شخص ما

إشعال المدفأة بقوله (أشعل المدفأة). ومن الواضح هنا أن (ليتش) يستخدم صفة (اللامباشرة) بمعنى خاص أوسع من المعنى الشائع (المعنى الشائع هو ما سنتناوله عند الحديث عن أفعال الكلام غير المباشرة في الفصل الثالث). فحسب الاستعمال الشائع تعتبر الجملة أعلاه مباشرة. لكن (ليتش) يعتبرها غير مباشرة مقارنة بالفعل غير اللُّغوي المباشر أو التصرف الفعلي على حدّ تعبير الأصوليّين (أي إشعال المدفأة من قبل الشخص البردان). أما الأفعال الكلامية غير المباشرة التي سنتناولها فيما بعد مثل قول القائل: هل (بإمكانك إشعال المدفأة؟) فهي غير مباشرة بصورة أكبر من الجملة السابقة، وذلك لأن (ليتش) يعتبر موضوع اللامباشرة موضوعًا متدرجًا من القليل إلى الكثير وليس موضوع نعم أو لا. وهكذا فإن (ليتش) يعتبر اللغة بصورة عامّة وسيلة غير مباشرة، أكثر مما هي مباشرة، لتحقيق الأهداف الخارجية أو غير اللُّغويّة. والسبب يعود إلى أن الهدف الكلامي، أي جعل المخاطب يدرك أو يقدر هدف المتكلم، يُعتَبر خطوة ضرورية تمهِّد لتحقيق ذلك الهدف.

والآن إذا جئنا إلى الإنجازيات العرفية (الإعلانات) لوجدناها تختلف عن بقيّة أفعال الكلام في كونها وسيلة مباشرة لتحقيق غاية أو هدف. ويمكن تمثيلها بأبسط التحاليل أو المخططات الغائية. فهي تكاد تكون مباشرة في تحقيق غايتها بالدرجة نفسها التي يكون فيها إشعال المدفأة وسيلة مباشرة لتحقيق غاية التدفئة. فكما يتسبب إشعال المدفأة بتدفئة الغرفة كذلك يتسبب النطق بعبارة (طلقتك) بالطلاق والنطق بعبارة (بسم الله نفتتح الجسر) بفتح الجسر. ومن هذه الناحية تشبه هذه الإنجازيات الطقوس المقدسة. فهي كما يقول (ليتش) "دليل

خارجي ومسموع على أن فعلًا غير مادي (أي نفسي أو اجتماعي أو روحي) قد تم إنجازه". ويؤكد (ليتش) أن الفعل الأساسي في مثل هذه الإنجازيات ذو طبيعة اجتماعية: فعند فتح الجسر رسميًا، مثلًا، فإن المسؤول يجعله مفتوحًا بمعنى أن من المسموح استعمال الجسر اعتبارًا من ذلك الحين. لكن كون هذه الإنجازيات شعائرية لا يقلل من أهمِّيَّتها. فهي كما ذكرنا قد تكون مهمّة جدًّا كما في حالة إعلان الحرب أو الاستقالة أو الزواج أو بيع الدار. ولكن، كما يقول (ليتش) "إذا كانت الحالة النهائية المقصودة تختلف عن الحالة البدائية من الناحية المادية الملموسة، فإن الإنجازيات الإعلانية لوحدها لن تكون مؤثرة أو قادرة على تحقيقها حسب المعتقدات المشتركة التي يتفق عليها أكثر الناس. فمن غير المجدي مثلًا أن تقول: «أنا أعلن عن افتتاح الباب» كوسيلة لفتح الباب بالمعنى المادي الملموس. إن فعل الكلام الوحيد القادر على إنجاز مثل هذه المعجزة لا بد أن يكون فعلًا خارقًا «مثل قول علي بابا: افتح يا سمسم»".

وهذا يبيّن الصفة شبه السحرية لهذه الإنجازيات الإعلانيّة. ولهذا يقول (ليتش) إنها لا تمثل نموذجًا لما تكون عليه الأفعال الكلامية. بل هناك ما يدعونا إلى القول إنها ليست أفعالًا كلامية، وإنما هي أفعال عرفية وغير تواصلية: إنها الأجزاء اللُّغويّة من الشعائر. "فمعاني الألفاظ، قد تدلّ على دورها في الإنجاز لكن ذلك ليس لازمًا بالضرورة: فإذا تمّ تغيير الأعراف بشكل ملائم يمكن أن ندشّن أو نسمّي سفينة بواسطة إلقاء قصيدة أو تناول كعكة. وهذه الأمثلة تفيد في تذكيرنا بأن الإعلانات اللُّغويّة هي، كما يبيّن (سيرل) نفسه، موازية للإعلانات غير اللُّغويّة مثل رفع الحكم لإصبعه أو طرق صاحب المزاد

المنضدة بالمطرقة" ليعلن عن رسوّ المزايدة على شخص ما. وكما بيّن (سيرل) ليس للإنجازيات الإعلانية شروط صدق النيّة أي القصد والإرادة. والطريقة الوحيدة التي تفشل فيها هذه الإنجازيّة في التحقق هي عدم توافر الشروط المصاحبة للشعائر، كأن يكون الشخص الذي يقوم بالتزويج ليس الشخص المؤهل قانونًا وشرعًا لمثل هذا الفعل. إن الإعلانات هي إنجازيات بمعنى الإنجاز الفعلي بصورة أوضح من الإنجازيات الكلامية غير العرفية مثل (أنا أعدك بأن أحضر). التأكيدات على بعض الجمل هي من تصرفي والداعي إلى التأكيد هو شبه هذه الأفكار بآراء الأصوليّين الذين قالوا بها قبل مئات السنين كما سنوضح إن شاء الله.

ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك بعض الإشكالات في تصنيف (سيرل) مما لا يتّسع المجال لتفصيله هنا. ويكفي أن نذكر أن (سيرل) انتُقد لإدخاله الاستفهام أو الاستخبار تحت باب الأفعال التوجيهية (الطلبية) ذلك أن المخاطب في السؤال لا يطلب منه تغيير العالم ليطابق الكلمات. إن الأسئلة هي صنف مستقل وظيفته في الحوار أن يولّد ردًّا أو جوابًا على شكل مقولة من الأصناف الأربعة الباقية. وقد اقتُرحت تصنيفات بديلة لما أوردناه وهي متوافرة في أدبيات نظرية أفعال الكلام.

## آراء باخ وهارنيش

والآن لا بد من التوقّف عند (باخ وهارنيش) (١٩٧٩) لبيان آرائهما في مجال تصنيف أفعال الكلام وموضوع التفريق بين مفهومي العرف (Convention) والتواصل (Communication) وكذلك بين الإنجازيات

وغير الإنجازيات. فبعد أن يصنفا أفعال الكلام إلى ستة أصناف (صنفان منها عرفيان هما **القضائيّة** (**Verdictives**) **والفاعلة** (**Effectives**) والأربعة الباقية تواصلية وهي **التقريرية الإخباريّة** (**Constatives**) **والتوجيهيّة الطلبيّة** (**Directives**) **والالتزاميّة** (**Commissives**)، **والاعترافيّة** (**Acknowledgements**)، يركّز (باخ) و(هارنيش) على فكرة العرف، ويوضحان مفهومهما الخاص لهذه الفكرة. ثم يقولان إن الإنجازيات بصورة عامّة ليست أفعالًا عرفية بل هي أفعال كبقية الأفعال التواصليّة يمكن تناولها تحت مظلة ما أسمياه **بالتقنين أو التنميط الكلامي** (**Illocutionary standardization**).

أما الأفعال العرفية فهي نوعان فقط هما القضائية والفاعلة المذكورة أعلاه. وهذه الأفعال العرفية تختلف عن الأفعال التواصليّة لكونها (أي العرفية) تُنَفَّذ حرفيًّا وبصورة مباشرة. والاستدلال يكون عن طريق العرف وليس عن طريق القصد الانعكاسي كما في حالة الفعل التواصلي. فالفعل التواصلي يعبر عن توجه المتكلّم (Attitude). والمعتقدات المتبادلة تكون في هذه الحالة بين المتكلّم والمخاطب. أما في حالة الفعل العرفي فالمعتقدات المتبادلة تكون في المجتمع بصورة عامّة أو في المجموعة المقصودة.

إن الأفعال العرفيّة حسب رأي (باخ وهارنيش) تقتصر على القضائية والفاعلة فقط؛ ذلك لأن فهم (*Uptake*) هذه الأفعال من قبل المخاطب ليس هدفها ومغزاها بقدر ما هو دليل وجودها وإثباتها. وإن تعيين صنف الفعل العرفي لا يتوقف على المقصد الانعكاسي بل على العرف الذي يصنف ذلك الفعل تحته. وهكذا فعلى الرغم

من أن مقولة من المقولات قد تكون عرفيّة وتواصليّة في آن واحد، فإن الفرق بين النوعين واضح ويمكن تمييزه نظريًا.

وهكذا يتبيّن أن بعض الإشكالات التي حصلت في الموضوع تعود إلى الخلط أو المساواة بين المقولات الإنجازيّة غير العرفية والمقولات العرفية. وسبب ذلك هو أن الكثير من الأمثلة على الإنجازيات التي أوردها فلاسفة الفعل الكلامي، (أوستن) مثلًا، كانت من النوع العرفي الذي صنّفوه فيما بعد تحت باب المقولة الإعلانيّة. إن ما فعله (باخ وهارنيش) هو أنهما عزلا المقولات العرفية التي صنّفت تحت باب الإنجازيات الإعلانيّة وأضافا إليها مقولات عرفية أخرى لا تتوافر فيها المواصفات الشكليّة للإنجازيات ليكونا صنفًا مستقلًا هو صنف المقولات العرفية. أي بلغة أخرى هما تجاهلا ثنائية (الإنجازية - غير الإنجازية) واستبدلاها بثنائية تتقاطع معها وهي ثنائية - (المقولات العرفية - المقولات التواصليّة). فالمقولات العرفية قد تحتوي على إنجازيات أو غير إنجازيات (حسب التحديد الشكلي للإنجازيات). وكذلك المقولات التواصليّة قد تشتمل على النوعين. وهما لا يعتبران الإنجازيات المتبقية بعد عزل الإعلانيات مقولات عرفية مطلقًا.

وقد يكون من المفيد أن نبيّن أن (باخ وهارنيش) قد طوّرا نظرية (أوستن) في أفعال الكلام من خلال كتابهما (التواصل اللُّغوي وأفعال الكلام) (١٩٧٩) حيث ركّزا على الجوانب النفسية والفلسفية في عملية التواصل والاستدلال. ومن ضمن الأفكار (البديهية لكن المهمة) التي أضافاها لهذا الإطار الاستدلالي الافتراضات أو المسلّمات الثلاثة الآتية:

أ- الافتراض اللُّغوي (Linguistic Presumption): وهو الاعتقاد المتبادل داخل المجتمع أو المجموعة اللُّغويّة بأن أفراد المجتمع يستخدمون اللغة نفسها، وأن أي مستمع قادر على تمييز ما يقوله أي مُتكلّم بتلك اللغة شريطة أن يعرف المستمع المعاني المستخدمة في الكلام بتلك اللغة، وأن يكون عالمًا بالمعلومات الخلفية المناسبة.

ب- الافتراض التواصلي (Communicative Presumption): وهو الاعتقاد المتبادل داخل المجتمع أو المجموعة اللُّغويّة. ومفاده هو: متى ما نطق أي فرد بمقولة لفرد آخر فإنه يفعل ذلك بقصد أو هدف.

ج- افتراض الحرفية (Presumption of Literalness): وهو الاعتقاد المتبادل داخل المجتمع أو المجموعة اللُّغويّة، والذي مفاده: إذا احتمل كلام المتكلّم (في موقف ما) معنى حرفيًا، فهو إذن يتكلم بصورة حرفية. (وهذا الافتراض من المسلمات المعروفة لدى الأصوليّين ويسمونه «أصالة الحقيقة» ومفاده أن الحقيقة هي الأصل وسنبيّن فيما بعد سبق اللُّغويّين العرب في اكتشاف هذه الافتراضات).

ومن المسائل المهمّة التي أعاد (باخ وهارنيش) التأكيد عليها فكرة (أوستن) حول شروط موفقية الفعل الكلامي. إذ قلّما تنبّه اللُّغويّون الذين استخدموا هذه الشروط إلى الجانب التمييزي فيها. فبعض الشروط تعتبر ضرورية وكافية (Necessary and Sufficient) للإنجاز الناجح للفعل. وبعضها الآخر ضروري وكافٍ للإنجاز المناسب والخالي من العيوب. وهذه الأخيرة لا يمنع غيابها نجاح إنجاز

الفعل (ولو بصورة غير مناسبة أو غير موفقة). ولغرض الوضوح والتمييز يطلق (باخ وهارنيش) تسمية (شروط نجاح الفعل Success Conditions) على الشروط الضرورية بشكل فردي والكافية بشكل جماعي لغرض إنجاز ذلك الفعل. ويحتفظان بتسمية (شروط موفقية الفعل) للشروط التي هي ليست شروط نجاح بل شروط انعدام العيوب أو النواقص. وهكذا يتناولان القواعد والشروط التي وضعها (سيرل) لإنجاز الفعل الكلامي فيصنفانها، بعد شيء من التعديلات في طريقة التحليل، إلى مجموعتين فقاعدة المحتوى الخبري والقاعدة الأساسية هما كما يبدو من شروط النجاح. وقاعدة صدق النيّة هي دائمًا من شروط الموفقية كما يبدو. أما القواعد التحضيرية (أو جزء منها) فتفترق باختلاف الأفعال. فالشرط التحضيري الثاني لفعل التقرير أو التأكيد (أي شرط أن يكون من غير الواضح بالنسبة للمتكلم والمخاطب أن المخاطب يعرف القضية) هو من شروط الموفقية، في حين يكون جزء من الشروط التحضيرية لفعل الوعد (شرط اعتقاد المتكلّم «الواعد» بأن المخاطب يفضل قيامه «أي المخاطب» بالفعل على عدم قيامه به) ضروريًّا كشرط نجاح لتمييز فعل الوعد عن فعل التهديد. انظر (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص٥٦).

## باخ وهارنيش: هل الإنجازيّة خبر أم إنشاء؟

وأخيرًا نورد آراء (باخ وهارنيش) (١٩٧٩) بشأن خبريّة الإنجازيات أو إنشائيتها: هل الإنجازيات أخبار أم إنشاءات؟ وهل هي تحتمل التصديق أم لا؟ وهذا الموضوع يقع في صميم نظرية أفعال الكلام لدى

(أوستن)؛ وهو مهمّ أيضًا لأن اللُّغويّين العرب تناولوه بالتفصيل واختلفوا فيه وانقسموا بخصوص القضايا نفسها التي اختلف فيها (أوستن) وزملاؤه، ولكن قبل مئات السنين كما سنوضح فيما بعد. وقد تناول (أوستن) هذا الموضوع تحت عنوان (المغالطة الوصفية) أو (المغالطة الخبرية) كما فَضّل أن يسميها.

يقول (باخ وهارنيش) (١٩٧٩) إن (أوستن) أكد في كتابه أن الإنجازيات لا تصف ولا تحكي ولا تخبر بأي شيء مطلقًا، وأكد أيضًا أنها لا تحتمل التصديق أو التكذيب. بل هي إنجاز لفعل أو جزء من ذلك. وكانت فكرة (أوستن) هذه تبدو متناقضة ظاهريًّا، ذلك لأن الجمل التي تستعمل استعمالًا إنجازيًّا تكون صيغتها النحوية صيغة خبرية. لكن هذا التناقض الظاهري زال حين تفهَّم الفلاسفة الفرق بين الجمل والأخبار وأدركوا، بفضل (أوستن)، أن ليس كل الجمل تستعمل للإخبار والإبلاغ. ثم يعارض (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص٢٠٣) رأي (أوستن) فيقولان:

"ومع ذلك، فإننا نريد أن نثبت أن الجانب السلبي من اعتقاد (أوستن) - أي أن الإنجازيات لا تخبر وأنها لا تحتمل التصديق أو التكذيب - هو اعتقاد خاطئ. وما دمنا نسلِّم بالجانب الإيجابي - أي كون الإنجازيات إنجازًا لفعل أو جزءًا من ذلك - فإننا نرى أن المقولات الإنجازيّة (من غير النوع العرفيّ) هي أفعال وإخبارات في آن واحد. وهكذا فهي تتضمّن فعلين كلاميين. فالنطق بجملة إنجازية يعني أن ينجز المتكلّم الفعل الذي يخبرنا المتكلّم بأنه ينجزه؛ وفي الحقيقة فإن هذا هو ما يجعل الخبر صادقًا. . . ومثل هذا النوع من المقولات يبدو من الصيغة نفسها التي يمكن استعمالها، باستخدام لفظ فعل غير إنجازي، لإبلاغ أخبار تحتمل

التصديق والتكذيب - أخبار مفادها أن المتكلّم هو في الحال نفسها التي يسمّيها لفظ الفعل، كما في قولنا «إني أرى الضوء» أو «إني أكره السبانخ»". (التوكيد من تصرفي)

سنلاحظ فيما بعد أن ابن قيم الجوزية قد سبق (باخ وهارنيش) إلى هذه الآراء نفسها وخصوصًا القول بأن الإنجازيات هي إنشاءات وإخبارات في آن واحد، وذكر أمثلة تكاد تطابق الأمثلة التي ذكراها. ونذكر القارئ بأن قول (باخ وهارنيش) المتقدّم والذي مفاده أن الإنجازيّة خبر صادق، هو رأي (ليمن) و(هدينيس) نفسه الذي تقدم ذكره. ولا يخفي (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص٣٥) تأييدهما لآراء (ليمن) بصراحة. ثم يتابعان حديثهما حول خبرية أو إنشائية الإنجازيات فيقولان (ص٢٠٤):

"وفي الحقيقة فإن استعمال جملة فيها لفظ فعل إنجازي ليس في صيغة المضارع المثبت المبني للمعلوم وفاعله ليس المتكلّم المفرد، سيؤدي في الأحوال الاعتياديّة إلى توليد جملة خبرية تحتمل التصديق أو التكذيب، مثل: «أنا أمرته أن يغادر». . . و«هو يعتذر لتأخره». وكان (أوستن) (١٩٦٢، ص٦٣) يأمل عبثًا، بأن تكون هذه الاختلافات هي المائز بين لفظ الفعل الإنجازي وبقية ألفاظ الأفعال النحوية الأخرى".

وكنا قد بيّنا في مكان آخر أن إمكانيّة استعمال الفعل الماضي (الدال على الحاضر) في الإنجازيات في اللغة العربيّة قد زاد من إمكانيّة ومعقولية تكذيب وتصديق الإنجازيّة مثل (بعتُ، واشتريتُ، زوَّجتكَ، حكمتُ عليكَ)؛ لكن هذا يعود إلى الخلط بين الماضي الدال على الزمن الماضي فعلًا وبين الماضي الدال على الزمن الحاضر والمستعمل في الإنجاز وليس الإخبار أو الحكاية.

ثم يكمل (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص٢٠٤) مناقشتهما لآراء (أوستن) فيقولان:

"لقد أكّد (أوستن) أن المقولات الإنجازيّة على الرغم من صيغتها النحوية الخبرية فهي ليست أخبارًا ولا تحتمل التصديق أو التكذيب. فوظيفة الصيغة الإنجازيّة هي بالأحرى «لتوضيح - والتوضيح يختلف عن الأخبار أو الوصف - ماهية الفعل المنجز بواسطة النطق بالمقولة» (١٩٦٢، ص٦١). واستعمال تلك الصيغة يعني إنجاز فعل من النوع الذي يسمّيه أو يحدده لفظُ الفعل الإنجازي. وهذا، كما يبدو، هو ما جعل (أوستن) يعتقد أن الإنجازيات (باستثناء المقولة الخبرية الصريحة مثل «أنا أصرح») ليست إخبارًا. أي أن إنجاز المتكلّم للفعل المحدّد في لفظ الفعل، عن طريق نطقه بالجملة لا يتساوق مع إخباره، بالجملة نفسها، بأنه ينجز مثل ذلك الفعل. لكن لماذا لا يمكن للمرء أن ينجز فعلًا، وبالكلام نفسه أن يخبر بأنه ينجز ذلك الفعل؟ ولماذا يتوجب أن يكون استعمال لفظ فعل معيّن في المقولة الإنجازيّة أقلّ خبرية من استعمال لفظ الفعل نفسه في المقولة غير الإنجازية، لمجرد أن هذا الاستعمال هو شيء آخر إضافة إلى كونه إخبارًا؟ إن أسئلتنا المجازية هذه تتطلب إيضاحًا لإمكانية إنجاز الفعلين في آن واحد".

ويسوق (باخ وهارنيش) ثلاث حجج من كتاب (أوستن) لكنهما يعتبرانها مصادرة على المطلوب الأوّل (Question-begging) لأنها تنطلق من رفض فكرة كون الإنجازيات أخبارًا وإنجازيات في آن واحد. وحسب رأي (باخ وهارنيش) فإن هذا الرفض ليس له ما يدعمه أساسًا. وأهم حجة هي الثالثة، وهما يوردانها نصًا ثم يردان عليها كالآتي:

"الحجة الثالثة تقول: (إن الشخص الذي ينطق بجملة «أنا آمرك بأن تغادر» لا يقصد إبلاغ معلومات بأنه يأمر "س" بالمغادرة؛ بل هو يقصد بكلامه هذا أن يأمر "س" بالمغادرة.). لكن يمكن أن يكون الشخص قاصدًا وفاعلًا لكِلَا الشيئين. وفي الحقيقة أننا نرى أنه ينجح في أن يأمر "س" بالمغادرة بفضل الإخبار بأنه يأمر "س" بالمغادرة. وبالطبع فإن إبلاغ هذه المعلومات لم يكن قصده الأساسي؛ لكن بقدر ما كان الإبلاغ ضروريًا لإنجاز القصد الأساسي فإنه يعتبر مقصودًا أيضًا". (التوكيد من تصرفي)

غير أني أبديت رأيًا في القسم الخاص بكشف النظرية لدى العرب بيّنت فيه عدم ميلي لهذا الرأي. فالإنجازية هي فعل أو إنشاء في الأساس أما الإخبار اللازم منطقيًّا لهذا الفعل أو الإنشاء فهو ناتج ثانوي عرضي يستدل عليه بالتبعية وليس بالأصالة. وهذا يصدق على كل الإنجازيات الصريحة منها وغير الصريحة؛ وإن كانت الإنجازيات الصريحة تغري المحلِّل بأن يعدّها خبرًا لكون صيغتها النحوية صيغة خبريّة؛ لكن هناك، كما سنرى، من يعتبر حتى الإنجازيات غير الصريحة أيضًا إخبارًا في الأصل كما سنرى عند القاضي عبد الجبار المعتزلي وغيره.

ويذكر أن ابن قيم الجوزية نفسه كان يرجّح أهمية الوظيفة الإنشائيّة لهذه الإنجازيات وإن كان رأيه يتفق[1] مع رأي (باخ وهارنيش) في هذه النقطة فهو أيضًا يعتبرها إنشاءات وإخبارات في آن واحد بل إن الإنشاءات تحصل بواسطة الإخبارات. لذلك فهو ضمنًا يؤيد رأيهما في اعتبار الإنجازيات الصريحة أفعالًا كلامية غير مباشرة.

وبعد أن يرد (باخ وهارنيش) على حجج (أوستن) وحجج (شيفر)

في إنشائية الإنجازيات الصريحة يتحوّلان إلى تبرير قولهما بأن الإنجازيات هي إخبار أيضًا. وهكذا يزودنا (باخ وهارنيش) بتحليل للخطوات التي يتبعها المخاطب أو السامع في تفسير المغزى الكلامي للإنجازية الصريحة. وهذه الخطوات تستند إلى الافتراض التواصلي الذي تقدّم ذكره وإلى المعلومات المتبادلة لكي يتسنى للمستمع أن يحدّد هوية الفعل الكلامي المنجز. إن هذه الخطوات تؤدّي باللغويين (باخ وهارنيش) إلى "مغازلة" المغالطة الوصفية ثم إلى القول بأن الإنجازيات الصريحة هي أفعال كلامية غير مباشرة لكن من النوع المنمّط أو المقنّن. لنستمع إليهما وهما يحلّلان خطوات الاستنتاج للإنجازية الصريحة: (أنا آمرك بأن تغادر):

أ- هو يقول لي «أنا آمرك بأن تغادر».

ب- هو يخبرني بأنه يأمرني بأن أغادر.

ج- إذا كان خبره صادقًا، إذن إنه يأمرني أن أغادر.

د- وإذا كان يأمرني بأن أغادر، فلا بد أن مقولته هي التي تشكّل ذلك الأمر. (وهل يمكنها أن تكون غير ذلك؟).

هـ- يُفتَرَض به أن يكون صادقًا في كلامه.

و- لذلك فهو بقوله إنه يأمرني بأن أغادر، يأمرني بأن أغادر.

إن هذا الاستدلال تفصيلي بصورة متكلّفة - أو هو واضح أكثر من اللازم - لكن ذلك يعود إلى كثرة السوابق فحسب. إن استعمال الكلام الإنجازي يختزل خطوات هذا النمط الاستدلالي، سواء من الناحية المقصودة من المتكلّم أو من ناحية تطبيق المستمع. ومع ذلك فإن منع أو تعويق أية خطوة من خطوات الاستدلال ستؤدّي إلى فشل الإنجازية. إن المقولات الإنجازيّة الصريحة أفعال كلامية غير مباشرة[٢] ثم إن

السوابق تركز وتضغط الاستدلالات التي يراد من المستمع القيام بها والتي يسوّغها الافتراض التواصلي. وهكذا فإن صيغة الإنجازية الصريحة منمّطة ومقنّنة لأجل الإنجاز غير المباشر للأفعال الكلامية التي يسميها ويحددها لفظ الفعل الإنجازي". (ص٢٠٨)

والمقصود من لفظ الفعل الإنجازي هو الفعل بالمعنى النحوي والذي يرد في صدر الإنجازيّة عادةً. وهكذا يتبيّن أن (باخ وهارنيش) يقولان بالمغالطة الخبرية بصورة ضمنية. وهذا يتضح من الخطوة (ب) من خطوات الاستدلال المذكور آنفًا، من خلال استعمالهما لعبارة (يخبرني)؛ فهما يساويان بين قول القائل (أنا آمرك بأن تغادر) وبين قوله (أنا أخبرك بأني آمرك بأن تغادر). والفرق، في رأيي، واضح. فالجملة الأولى إنجازية بينما الثانية خبرية. أي بلغة اللُّغويّين العرب: الأولى إنشاء والثانية خبر يحكي الإنشاء أو يبلِّغ عنه. إذن إن (باخ وهارنيش) يعتبران الإنجازيات الصريحة من غير العرفية أفعالًا كلامية تواصلية. لكنها حسب رأيهما غير مباشرة لأنها متخفية بزي المقولة الخبرية. وكل الفرق بينها وبين الأفعال التواصليّة الاعتياديّة (غير الإنجازية) هو أنها، نتيجة لتكرار استعمالها بصورة غير مباشرة للدلالة على مغزاها، أصبحت مقنَّنة أو منمَّطة للدلالة على ذلك المغزى.

وسنرى في القسم المخصص لمعالجة أصول النظرية لدى العرب أن ما قام به الغربيون هو أنهم "أعادوا اكتشاف العَجَلة" كما يقول المثل. فكل هذه الآراء التي نستعرضها من الوصفيّين واللاوصفيّين وحجج كلا الفريقين، كلها كانت معروفة ومطروحة لدى الأصوليّين والبلاغيّين والمتكلّمين العرب. فآراء (أوستن) ومؤيِّديه كانت موجودة لدى الشافعية والحنابلة. وآراء الذين خالفوهم أيضًا كانت هي الشائعة

لدى جمهور الفقهاء والأصوليّين والبلاغيّين. فالغالبيّة كانت على أن الإنجازيات هي إنشاءات وإخبار في آن واحد. وهذه كما نرى هي آراء (باخ وهارنيش) و(ليتش) والوصفيين.

## رأي (جفري ليتش) بشأن إمكانيّة تصديق الإنجازيّة أو تكذيبها

يحاول (ليتش) (١٩٨٥، ص١٨١) أن يعطينا خلاصة عن الخلاف بين المدخلين الوصفي واللاوصفي للإنجازيات، أو - بالأحرى - المدخلين الخبري والإنشائي حسب المصطلح العربي القديم. يبيّن (ليتش) في البدء أن الإنجازيّة تستعمل حين يريد المتكلّم أن يحدّد صنف فعله الكلامي. وهكذا فإن الضابط حين يقول للجندي (إني آمرك بأن تقف) فهو يوضح التعريف الرسمي لمقولته بكونها أمرًا بالطريقة نفسها التي يوضحه بها رجعيًّا حين يقول: (قف - وهذا أمرٌ مني). إنَّ لتعريف المقولة بهذا الشكل تبعات مهمّة، كما في حالة قصد النظام والانضباط.

ومن الملاحظات التي يتوصل إليها (ليتش) من خلال المثال المتقدّم ملاحظته أن المقولة الإنجازيّة تتميز بأنها حول-لغوية (Metalinguistic)، وذلك لأنها من الناحيتين النحوية والدلالية تُعدّ نوعًا من الكلام اللامباشر (Indirect) بالمعنى النحوي، وهو ما يقابل الكلام (المحكي بالمعنى) في مصطلح النحو العربي[٣] ويستعمل (ليتش) هنا المصطلح اللاّتيني نفسه (Oratio obliqua) الذي استعمله (أوستن) (١٩٦٢، ص٧١) علمًا أن (أوستن) كان قد ميَّز بين الاستعمال الإنجازي والكلام اللامباشر وحذَّر من الخلط بينهما ويعقد (ليتش) المقارنة الآتية ليبيّن مدى الشبه بين الظاهرتين.

| | م | فك (ز) | س | ج |
|---|---|---|---|---|
| ٦ - | أنا | آمرُ | (كَ) | أن تقف |
| ٧ - | هو | أَمَرَ | (هُمْ) | أن يقفوا |

فكلتا الجملتين المتقدّمتين تحدّدان موقفًا كلاميًا مكوناته هي: (م) = المتكلم، (فك) = الفعل الكلامي، (ز) زمن الفعل الكلامي، (س) = السامع أو المخاطب، (ج) = الجملة المنطوقة.

لكن (ليتش) يؤكّد أن الإنجازيّة هي نوع خاص من الكلام اللامباشر لأن الموقف الكلامي الذي تسميه هو موقفها هي. والصفة "الحول - كلامية" للإنجازية، حسب رأيه، هي المفتاح لبيان طبيعتها؛ فهي لا توضح مغزاها بنفسها وحسب، بل وتصنفه أيضًا. ثم يقارن (ليتش) بين المدخلين **الوصفي (Descriptive) واللّاوصفي (Non-descriptive)** للإنجازية، ويذكر كيف أن (أوستن) باينَ بين الميزات التي تشبه الفعل (الإنشاء) في الإنجازية، والميزات التي تشبه الوصف (الإخبار) في الخبرية (المقولة الخبرية)، وكيف أن المدخل الوصفي يدفع بالاتجاه المعاكس للاتجاه الذي اختاره (أوستن) أو (سيرل). فالمدخل الوصفي يعد الإنجازيات كبقية الجمل الخبرية في كون الاثنتين تعبّران عن قضايا (Propositions). صحيح أنها قضايا غير اعتيادية بعض الشيء؛ لكنها مع ذلك، قضايا قابلة للتصديق والتكذيب. وبعد ذلك يتحول (ليتش) (١٩٨٥، ص١٨٢) إلى مناقشة مسألة هي: هل تحتمل الإنجازيّة التصديق والتكذيب أم لا؟ فيقول:

"فيما يخص مسألة هل للإنجازيات قيمة صدق أم لا، ليس من السهل

التوصّل إلى اتفاق حول حقائق الاستعمال. فمن زاوية النظر اللاوصفية يمكن الادعاء بأن الإنجازيّة في (٨) لا يمكن تكذيبها وأن ما يبدو للوهلة الأولى تكذيبًا للإنجازية هو في حقيقة الأمر تكذيب للقضية التي تحتويها الإنجازية:

(٨) أنا أؤكد أن هيئة الأمم ما هي إلّا دكان لبيع الكلام.

(٩) كلا هي ليست كذلك - إنها الأمل الأخير للإنسان المتحضِّر.

وهكذا فإن (٩) ليست تكذيبًا لـ (٨) بل للقضية المتضمّنة فيها وهي «أن هيئة الأمم ما هي إلّا دكان لبيع الكلام». لكن من الناحية الثانية يمكن لدعاة المدخل الوصفي أن يدَّعوا بأن في الإمكان تكذيب الإنجازيّة في بعض الحالات الخاصّة مثل:

١٠- أنا أحكم عليك بالإعدام.

١١- كلا أنت لا تفعل ذلك. فعقوبة الإعدام قد ألغيت وزالت من الوجود، وعلى أية حال فأنت لست قاضيًا.

١٢- بهذا أؤيدك في أن هيئة الأمم هي مجرّد دكان لبيع الكلام.

١٣- كلا أنت لا تفعل ذلك. أنت لا تؤيدني لأن رأيي يختلف كثيرًا عما تتصوره".

ثم يسلّم (ليتش) بأن الحالات التي يمكن فيها تكذيب الإنجازيّة نادرة الوجود.

وأود أن أبيّن هنا أن بإمكاننا النظر إلى أحد عنصرين في الإنجازيّة أو النظر إليها بإحدى طريقتين: إما إلى العنصر الإنشائي أي بوصفها إنشاء أو إنجازًا لفعل كلامي، وفي هذه الحالة لا يمكن تكذيبها لأنها فعل، وفي هذه الصفة تكمن إنجازيتها أو إنشائيتها؛ وأما إلى العنصر الإخباري أي بوصفها تقريرًا عن قضية ما أو وصفًا لها كما لو كانت

كلامًا منقولًا أو لامباشرًا. وهذه الصفة لا علاقة لها بإنجازيتها أو إنشائيتها. بل إن التأكيد على هذه الصفة ينفي صفتها الإنجازيّة لأنه يتناقض معها. وفي هذه الحالة الثانية لا يُنظر للمقولة الإنجازيّة بوصفها إنشاء. وهذه الحالة هي التي كانت في ذهن (ليتش) والوصفيّين الذين قالوا بإمكانية تكذيب أو تصديق الأمثلة في النصّ المتقدم أعلاه.

لكني أود أن أبرهن بأن (ليتش) والآخرين لم يكونوا دقيقين في قولهم بإمكانية تكذيب وتصديق الإنجازيّة لسبب بسيط، هو أنهم ينظرون إلى الإنجازيات بالطريقة الثانية؛ أو بالأحرى هم ينظرون إلى العنصر الثاني فيها. فقد بيّن (فريزر Frazer ١٩٨٧، ص١٨٥) أن الإنجازيّة تشتمل على عنصرين في مقولة واحدة: فهناك المحتوى الخبري الذي هو عملية الإعلان أو الإبلاغ. وهناك العنصر الفعليّاتي وهو إنجاز الفعل الكلامي. وبالمعنى الذي يفسر فيه (ليتش)، أو الوصفيّون الذين يؤيدهم، الأمثلة المذكورة أعلاه يمكن تكذيب وتصديق أغلب الإنجازيات وليس فقط هذين المثالين "النادرين" المذكورين في نص (ليتش) المتقدم. فبالمعنى نفسه وبالطريقة نفسها يمكن تكذيب الأمثلة الآتية أيضًا (ويمكننا تأليف العديد من الأمثلة المشابهة):

١٤- (أ) أعدك بأني سأتحوّل إلى طير وأطير إلى حيث تريدني.

(ب) كلا أنت لا تعدني لأنك لا تستطيع أن تتحول إلى طير.

١٥- (أ) أنا أتهمك باستخدام العنف في حل المشاكل.

(ب) كلا أنت لا تتهمني لأني لا أستعمل العنف في حل المشاكل.

(ج) كلا أنت لا تتهمني لأن استعمال العنف هو الحل الصحيح فهو ليس سبة أو تهمة.

لكن المقولات الإنجازيّة ومن ضمنها الأمثلة التي أوردها (ليتش) وأمثلتنا هي إنشاءات ليس لها قيمة صدق ولا تحتمل التصديق أو التكذيب. وكل ما فعلناه وفعله (ليتش) في الأمثلة المتقدمة هو أننا بيّنّا عدم موفقية الإنجازيات ولم نكذّبها. ففي أمثلتنا يعتبر المثال (١٤ب) ليس تكذيبًا للإنجازية (١٤أ)، بل إعلانًا عن عدم موفقيتها بسبب الإخلال بالشرط التحضيري أو القاعدة التحضيرية. أما في المثال (١٥) فإن (١٥ب) هي نفي أو تكذيب للمحتوى الخبري، وليست تكذيبًا لإنجاز الفعل الكلامي، (الاتهام) في (١٥أ). أي هي أيضًا حالة عدم موفقية بسبب الإخلال بشرط المحتوى الخبري. أما (١٥ج) فهي إلغاء للافتراض المسبق[٤] المتضمن في فعل الاتهام في (١٥ أ) وليست تكذيبًا للإنجازية. وهو (أي الافتراض المسبق) بالتبعية يلتقي بفكرة شروط الموفقية.

وكما سنبيّن فيما بعد يمكن اعتبار شروط الموفقية كلها من الافتراضات المسبقة لاستعمال الفعل الكلامي. ففعل الاتهام يفترض مسبقًا أن موضوع الاتهام هو فعل منكر يستحق اللوم. فأنت لا تستطيع أن "تتهم" شخصًا بفعل الخير. فالافتراض المسبق في فعل (الاتهام) هو أيضًا من شروط الموفقية. وهذا يشبه، في حالة الخبر، محاولة تكذيب جملة (ملك فرنسا الحالي أصلع) المبنية على افتراض مسبق باطل، وهو وجود شخص هو ملك فرنسا حاليًّا مع علمنا أن فرنسا جمهورية؛ إذ في الحقيقة لا يمكن تكذيب هذه الجملة ولا تصديقها لأنها مبنيّة على افتراض مسبق باطل. وكل ما يمكننا عمله هو التعليق

على افتراضها المسبق وإلغاؤه.

وما قلناه يصدق أيضًا على الأمثلة التي أوردها (ليتش). فكل ما فعله (ليتش) هو أنه بيّن عدم موفقية الإنجازيتين ولم يكذبهما. ففي المثال (١١) لا يعني المتكلم: (كلا أنت لا تفعل ذلك..) بل يعني: (كلا أنت لا تستطيع ذلك، أي لا تستطيع أن تحكم عليّ بالإعدام..). وهكذا فإن (١١) إما تعني هذا المعنى أو أنها استعمال غير صائب أو غير مناسب؛ بدليل أن الكلام التفسيري الذي يلي جملة النّفي يفسر سبب فشل الفعل وذلك لإخلاله بشرطين من شروط الموفقية أو النجاح لهذا النوع من الفعل الكلامي. وهما الشرطان التحضيريان اللذان يتطلبان وجود عقوبة إعدام وكون المتكلّم قاضيًا. والشيء نفسه يصدق على المثال (١٣). فمعنى الجواب هنا يشبه معنى الجواب في (١١)، وذلك لأن من شروط موفقية الفعل الكلامي الخاص بالموافقة على رأي المخاطب هو أن يكون المخاطب معتقدًا بذلك الرأي. وهذا يأتي من كون الفعل (يوافق) هو من الأفعال المولِّدة للافتراض المسبق. و(١٣) هي مثال على محاولة إلغاء الافتراض المسبق وإبطاله. وفي الحالتين ليس هناك تكذيب، بل هناك وصف للإنجازية بكونها غير موفقة أو فاشلة. ولا يعد هذا الوصف تكذيبًا إلّا إذا تبنّينا المدخل الوصفي واعتبرنا مغزى الإنجازيّة هو الإخبار عن إنجاز الفعل وليس الإنجاز نفسه. وإن ما يوصف بالكذب في هذه الحالة هو الخبر الذي يصف الإنجازيّة بأنها إنجاز بالرغم من أنها غير موفقة. أي هو الخبر حول الإنجازيّة وليس الإنجازيّة نفسها.

وسنورد بعض ما قاله (أوستن) حول أنواع العلاقة بين الخبر والإنجازية عند تناولنا لآراء ابن قيم الجوزية بهذا الخصوص. علمًا أن

(أوستن) كان قد قدّم بعض التنازلات في هذه القضية، فقال بإمكانية تصديق أو تكذيب بعض الإنجازيات المحدودة في بعض الحالات؛ لكنه لم يصل به الأمر مطلقًا إلى القول بأن كل الإنجازيات تحتمل التصديق والتكذيب.

وإذا تبنّينا مقياس إمكانيّة التصديق أو التكذيب(٥) لغرض تمييز المقولة الإنجازيّة من المقولة الخبرية، ففي هذه الحالة نستطيع أن نردّ على آراء (باخ وهارنيش) وعلى كل الوصفيّين الذين قالوا إن الإنجازيات هي إخبارات وإنشاءات في آن واحد. ونستطيع كذلك أن نردّ على ادعاء (باخ وهارنيش) أن الإنجازيات هي أفعال كلامية غير مباشرة لأنها عبارة عن إنجاز فعل إنشائي بواسطة فعل الإخبار على اعتبار أنها تجمع الاثنين في آن واحد. فإذا استطعنا أن نثبت أن الإنجازيات لا تحتمل التصديق أو التكذيب، وهذا ما حاولنا فعله، ففي هذه الحالة سنكون قد نفينا عن الإنجازيّة صفة الخبرية (أو اشتمالها على الخبر كجزء منها)؛ وإذا نفينا عن الإنجازيّة هذا العنصر الخبري امتنع إمكان وصفها بأنها أفعال كلامية غير مباشرة؛ إذ ليس هناك فعلان (إنشاء وخبر) في آن واحد بحيث ينجز أحدهما بواسطة إنجاز الآخر. وهذه هي السمة المميزة للفعل الكلامي غير المباشر حسب نظرية (سيرل) كما سنرى. أما إذا قلنا بوجود العنصرين (الخبر والإنشاء) في آن واحد فإن ذلك يعني تلقائيًا القول بأنها أفعال كلام غير مباشرة.

## الهوامش

(١) استعملت هذه الطريقة في الوصف خلال الكتاب والحق هو أن نقول: إن (باخ وهارنيش) هما اللذان يتفقان وابن القيم أو يؤيّدانه لأنه هو السابق وليس العكس، لكن قصدي هنا هو بيان الشبه في الآراء أما موضوع السبق فهو تحصيل حاصل.

(٢) يستثني (باخ وهارنيش) الإنجازيات العرفية من هذا الحكم.

(٣) النحاة العرب يفرقون بين الحكاية بالقول مراعاةً للنص والحكاية بالمعنى مراعاةً للمعنى، فالأولى تولّد الجملة المحكية بالقول، والثانية تولد الجملة المحكية بالمعنى، وهما يقابلان بالإنكليزيّة الكلام المباشر واللامباشر (Direct ،Indirect) على التوالي. ونلفت انتباه القارئ إلى التفريق بين لفظة (لامباشر أو غير مباشر) المستعملة هنا بالمصطلح النحوي للإشارة إلى الكلام المحكي بالمعنى من جهة، وبين اللفظة نفسها المستعملة بالمصطلح الفعليّاتي للإشارة إلى الفعل الكلامي المنجز بواسطة فعل كلامي آخر كما في تعبير (أفعال الكلام غير المباشرة) المستعمل في بقيّة أنحاء الكتاب.

(٤) سيرد توضيح لمفهوم الافتراض المسبق في الفصل الخاص بالقيمة الفلسفية لنظرية فعل الكلام.

(٥) سنتناول في القسم الثاني مواقف اللُّغويّين العرب بشأن إمكانية تكذيب وتصديق الإنجازيّة الصريحة أو غير الصريحة (أي الإنشاء بصورة عامة) بشيء من التفصيل. فقد سبقوا هذه المناقشات بتفاصيلها بقرون. ومن ذلك مناقشة قضية الأعرابي الذي بشره أحدهم بمولودة قائلًا: (نعم المولودة) فأجاب الأعرابي (والله ما هي بنعم المولودة). انظر الفصل السابع لتفصيل آراء الشيخ الرضي في هذه المسألة.

# الفصل الثالث

# أفعال الكلام غير المباشرة

# Indirect Speech Acts

## نظرية سيرل

سبق أَن ذكرنا أن المستمع حين يسمع المتكلّم ينطق بمقولة ما، فإنه سيحتاج إلى ما يساعده في تحديد المغزى الكلامي الذي قصده المتكلّم. ومن الأشياء التي يفيد المستمع منها في هذا المجال الشكل اللُّغوي للمقولة. وكان (سيرل) قد اختصر هذا الجانب تحت تسمية (الوسائل الدالّة على المغزى الكلامي) (ودمك) والتي تشمل أوّلًا: (لفظ الفعل الإنجازي) وقد تناولناه فيما تقدم. فهذا الفعل يحدّد المغزى الكلامي كما في قول القائل: (أنا أحتج..، أنا أعد..، أنا أتهم.. أنا أطلّق أو أزوّج... إلخ). فألفاظ الأفعال هذه تحدّد المغزى الكلامي لأن مجرّد النطق بها يُعَد إنجازًا لأفعال الاحتجاج والوعد والاتهام والتطليق والتزويج على التوالي. لكن هذه الوسيلة محدودة الفائدة للمحلّل اللُّغوي لأن المتخاطبين في الحياة اليومية قلما يكونون بهذا الوضوح والصراحة إلّا في المواقف الرسمية.

أما الـ (ودمك) الثانية فهي (الصيغة النحوية) (Mood) فنحن نعرف

أن أغلب اللغات فيها صيغ نحوية مرتبطة بمغازٍ كلامية معيّنة كما في حالة صيغ: الخبر والاستفهام والأمر والتعجب.. التي قد ارتبطت في العرف بإنجاز الأفعال الكلامية: الإخبار، والاستخبار، الطلب، والتعجب على التوالي. وذلك مما حدا بعض اللُّغويّين إلى اعتبار هذه المغازي جزءًا من المعنى الدلالي لتلك الصيغ.

إن هذه الوسيلة الثانية هي الأخرى لا يمكن الاعتماد عليها. ففي الإمكان التعبير عن أي من المغازي الكلامية باستخدام أي من الصيغ النحوية. ومن الناحية الثانية في الإمكان استخدام أي من الصيغ النحوية في التعبير عن العديد من المغازي الكلامية المختلفة. أضف إلى ذلك أن إحدى الصيغ النحوية، وهي الخبر، تكاد تستعمل في التعبير عن أغلب المغازي الكلامية. فإذا كان معنى الصيغة الخبرية هو: (أنا أخبرك "أو أصرح" بأن..) ففي هذه الحالة أكون قد أنجزتُ فعل الإخبار عند إنجازي لأيّ فعل كلامي وبصورة متزامنة. وهذا ما كان يؤكده القاضي عبد الجبّار المعتزلي، بل كل دعاة المدخل الخبري كما سنوضح. ولهذا السبب أيضًا كان التركيز في أمثلة المجاز المركب المرسل لدى البلاغيّين العرب على الخبر. وكما سأحاول أن أثبت فيما بعد فإن المجاز المركب والتعريض وغيرها من الظواهر التي بحثها اللُّغويّون العرب هي ظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة نفسها عند اللُّغويّين المعاصرين في الغرب.

وبالطبع هناك العديد من (ودمك) الأخرى، بعضها مرتبط بالكلام الشفهي مثل التنغيم (Intonation)، وبعضها مرتبط بالكلام المكتوب مثل علامات التنقيط أو الترقيم (Punctuation).

والسؤال الآن هو هل يمكن الاعتماد دائمًا على (ودمك) وشروط الموفقية في تحديد الفعل الكلامي المنجز ودون لبس؟ الجواب: نعم، لكن ليس دائمًا. ويورد (وليام داونس) (Downes) (١٩٨٤، ص٣١٥) جدولًا يبيّن فيه كيف أن فعلًا كلاميًا واحدًا يمكن أن يُنجزَ باستخدام أية صيغة نحوية. والفعل الذي يختاره، وهو الطلب، كان قد بُحثَ بصورة مكثفة وبالأخصّ من قبل (لابوف) (Labov) و(فانشيل) (Fanshel) (١٩٧٧). وعلى أية حال يذكر (داونس) ستة طرق للطلب مرتَّبة حسب درجة وضوح المغزى الكلامي؛ بحيث يزداد الفعل إبهامًا ويقلّ وضوحًا. فهو يبدأ بالإنجازية الصريحة أوّلًا، ثم ينتهي بالأمثلة الأخيرة حيث لا يُذكر حتى الفعل المطلوب إنجازه. وقد ذكر المعاني بين قوسين عند الحاجة. ونورد هنا الجدول بتصرف وإيجاز:

أ- الإنجازيات:

أنا آمرك أن تأكل.

ب- فعل الأمر:

كُلْ غداءك.

لتتناول الغداء.

ج- الخبر الأمري الحاسم:

سوف تأكل غدَاءك الآن. (أي: كُلْ غدَاءك)

د- الطلب:

هل بإمكانك أن تأتي الآن؟ (أي: تعال الآن)

هـ- أسئلة وأخبار يرد فيها ذكر الفعل المطلوب بصراحة:

متى ستأتي إلى البيت؟ (أي: تعالَ إلى البيت)
ألم تطبع الرسائل إلى الآن؟ (اِطبعْ الرسائل)
أنت الرجل الذي يستطيع أن يصلح الراديو. (أَصلحْ الراديو)
هذا المقهى يحتاج إلى تنظيف. (نظِّف المقهى)

و- جمل لا يرد فيها ذكر الفعل المطلوب بصراحة:
هذا البيت غير نظيف. (نَظِّف البيت)
ستموت بسرطان الرئة. (لا تُدخِّنْ هذه السيكارة)
الجو بارد هنا. (أغلقْ النوافذ أو الباب.. أو أشعلْ المدفأة..)
لقد تزوَّجَتْ أمس وتحسَّنَ وضعُها منذ ذلك الحين. (فَكِّر بالزواج مني)

إن أشهر الحلول للمشكلة التي تولِّدها هذه الجمل هي نظرية (سيرل ١٩٧٥) حول أفعال الكلام غير المباشرة. و(سيرل) من القائلين **بفرضية المغزى الحرفي (فمح) (Literal Force Hypothesis) (LFH)** لأنه يفترض أن كل جملة في اللغة لها مغزى كلامي يتولّد من صيغتها الشكليّة أو النحويّة، أي الـ (ودمك) الثانية التي أشرنا إليها أعلاه. لهذا فحين تنطق بجملة صيغتها النحوية استفهامية، فإنك في كل الأحوال وفي المقام الأوّل، تسأل سؤالًا بغضّ النظر عن أي شيء أو أي فعل آخر يمكن أن تنجزه بواسطة ذلك السؤال. لكن إذا كان السؤال معيبًا أو فيه خلل لمخالفته شروط الموفقية الخاصّة به، بل حتى إذا كان السؤال موفقًا، فإن المتكلّم قد يقصد بسؤاله شيئًا آخر غير الاستفهام أو طلب الفهم. أي بكلمة أخرى فإن المتكلّم قد ينجز فعلًا كلاميًا آخر **إضافة إلى** الفعل الكلامي الذي تدلّ عليه الصيغة النحوية بصورة مباشرة. فهذا الفعل الأخير حسب مصطلح

(سيرل) يمثّل **الفعل الكلامي المباشر**. أما الأوّل فيمثل **الفعل الكلامي غير المباشر**. ويجدر بالذكر أن هناك رأيًا يخالف هذا الرأي مؤداه أن ليس للصيغة النحوية مغزى كلامي واحد ثابت في كل حالات استعمالها، بل لها معنى نحوي محدود يتساوق مع عدّة أفعال كلامية. انظر داونس (١٩٨٤)[1].

سنرى في الفصول القادمة أن هذا النقاش نفسه كان محتدمًا في الدوائر الأصولية والكلاميّة والبلاغيّة في العالم العربي والإسلامي. ولم تأخذني الدهشة لهذا الاكتشاف ولا للاكتشافات الأخرى بشأن أسبقية العرب والمسلمين في هذه القضايا اللُّغويّة، فجوهر الحضارة والثقافة العربيّة مبنيّ على أساس من هذا القرآن العظيم والإعجاز اللُغوي والبلاغي فيه. وهكذا سنبيّن في الفصول القادمة كيف أن العرب تناولوا مسألة علاقة المغزى بالصيغة من خلال مباحث التعريض والمجاز المركب والكناية، ومبحث المجاز والحقيقة وموضوع المشترك اللفظي وبحوث الأمر والنهي لدى الأصوليّين. والآن لنعد إلى (سيرل).

لقد تناول (سيرل) في وصفه لشروط الموفقية جملًا قياسية نموذجية لأنه كان مهتمًا بتوضيح شروط الموفقية للفعل الكلامي الحرفي والمباشر. لكن المتحدثين في الحوار الفعلي قلما يستخدمون الأسلوب المباشر والصريح في إنجاز الفعل الكلامي. وهذا يظهر جليًا أكثر ما يظهر في حالة أفعال الكلام التوجيهيّة أو الطلبيّة حيث يحتم العرف الاجتماعي ومبدأ التأدّب أن يحاول المتكلّم التوصل إلى مبتغاه بصورة غير مباشرة، أي أن يتجنب صيغة الطلب المباشرة المتمثلة باستخدام صيغة الأمر: (أخرج، ناولني، اِجلس..). فقلّما

يكون المتكلّم في الحياة اليومية مباشرًا بحيث يتطابق معنى المتكلّم مع المعنى الوضعي (الحرفي) لصيغة الجملة التي ينطق بها. فالحوار اليومي مليء بالتلويحات والسخرية والاستعارات والإيحاءات والتعريضات وغير ذلك مما يفترق فيه المغزى الكلامي عن المعنى الوضعي الحرفي لصيغة الجملة.

وكما أسلفنا فقد ابتدع (سيرل) فكرة الأفعال الكلامية غير المباشرة ليحل مشكلة المقولات التي لا تؤدّي فيها الصيغ النحوية: الخبرية والاستفهامية والأمرية وظائفها الرئيسية في إنجاز الأفعال أو المغازي الكلامية: الإخبار والاستخبار والطلب، على التوالي. وهو يركّز على أمثلة من المقولات الطلبية أو التوجيهية كما يسميها:

١- هل بإمكانك أن تناولني الملح؟

٢- هل ستناولني الملح؟

٣- أريد الملح.

٤- عليك أن تناولها الملح.

ومما زاد الأمر تعقيدًا أن الاستعمال غير المباشر لبعض هذه الجمل يبدو عرفيًا تقريبًا ومتواضعًا عليه. وقد عدَّ (سادوك ١٩٧٤ Sadock) المقولات المارّة الذكر وأمثالها إنجازيات غير صريحة حذف منها صدر المقولة المقدّر وهو (أنا أطلب منك أن..) بموجب الفرضية الإنجازية السالفة الذكر. ويبرر ذلك بأن في الإمكان إضافة عبارة رجاءً (Please) إليها بالرغم أنها لا تحتوي على صيغة الأمر النحوية المقترنة بفعل الطلب. وهو يقول بأن أفعال الطلب في هذه الحالات هي عبارات مُسَبَّكة (**Idioms**) أو مصطلحات كما يسمّونها عادةً. لهذا فلا يُفْتَرَض أن تُحلَّل هذه

العبارات إلى الكلمات التي تتكون منها، بل تُعامل كطريقة للطلب متواضَع عليها وغير قابلة للتحليل.

لكن هذا الرأي تعرَّض للانتقاد. فمن ضمن المآخذ عليه أن المصطلحات المسبكة ليست تجميعية (Compositional)، أي أن معناها الإجمالي ليس مجموع معاني المفردات التي يتكوّن منها التعبير. لهذا فهي غالبًا ما تكون متعلّقة بلغات الشعوب التي تستعملها. مثال ذلك المصطلح الإنكليزي (Kick the bucket) ومعناه (يموت). أما معناه الحرفي أي مجموع معاني المفردات التي يتكون منها فهو (يركل السطل). وهذا لا يعني (يموت) بأية لغة عدا الإنكليزيّة كما هو واضح. لكن مع ذلك نرى في الغالب إمكانيّة ترجمة مقولات الأفعال غير المباشرة من لغة إلى أخرى بموجب التراكيب الأساسية نفسها كما يتضح من المقولات (١-٤) التي هي ترجمات إلى العربيّة لمقولات إنكليزية حافظت على مغزاها الفعلي. ومن المآخذ أيضًا ما أكده (سيرل) من أن في إمكان المخاطب في مثل هذه الأفعال غير المباشرة أن يستجيب في آن واحد لكِلَا المعنيين السطحيّ والمغزى الفعليّ المقصود كما في (٥):

٥- أ- هل بإمكانك أن تناولني الملح؟

ب- نعم. بالتأكيد (يناوله الملح)

إن الجدل مستمر بين مؤيد ومعارض لفكرة **الإنجاز المتزامن** (**Simultaneous Performance**) للفعلين المباشر وغير المباشر في مقولة واحدة، كما في حالة بقاء معنى الاستفهام وإضافة معنى الطلب في المقولة نفسها. وهو موضوع ليس بجديد، إذ كان

اللُّغويّون العرب قد أشبعوه نقاشًا قبل (سيرل) بمئات السنين كما سنوضّح فيما بعد. والآن نستعرض بإيجاز شديد تحليل (سيرل) للطرق المختلفة للطلب بصورة غير مباشرة، فهو يورد ستّ طرائق ممكنة لإنجاز فعل الطلب:

-٦

أ. جُمَل تخصّ إمكانيّة أو مقدرة المخاطب. - هل بإمكانكَ أن تناولني الملح؟

ب. جُمَل تخصّ أفعال المخاطب المستقبلية. - هل ستناولني الملح؟

ج. جُمَل تتعلّق برغبة المتكلّم وتمنياته. - أريد (منكَ أن تناولني) الملح.

د. جُمَل تتعلّق برغبة المخاطب. - هل يضيركَ أَن تناولني الملح؟

هـ. جُمَل تتعلّق بأسباب أو دواعي الفعل. - لا أظنك ملَّحتَ البطاطس.

و. جُمَل تتضمّن واحدة من الجمل أعلاه أو إنجازية صريحة كجزء منها. - هل لي أن أطلب منكَ أن تناولني الملح؟

ويبيّن (سيرل) أن الأنماط الثلاثة الأولى من الجمل (أ، ب، ج) تشير إلى شروط الموفقية الثلاثة للأفعال الطلبيّة التي اقترحها في (١٩٦٩، الفصل الثالث). وهي حسب التسلسل: أوّلًا: الشرط التحضيري، ويتعلق بإمكانية المخاطب، وثانيًا: شرط المحتوى الخبري أو القضوي، ويتعلق بمستقبلية الفعل، وثالثًا: شرط صدق النيّة، وهو يخصّ رغبة المتكلّم في أن ينجز المخاطب الفعل المعني. وبعد أن يربط المجموعتين الرابعة والخامسة (د، هـ) سابقًا، يبيّن

(سيرل) أن بإمكان المتكلّم أن يقوم بطلب غير مباشر بإحدى الطرق الآتية:

٧-

(أ) إمّا عن طريق السؤال فيما إذا كان الشرط التحضيري بخصوص مقدرة المخاطب على القيام بالفعل حاصلًا، أو عن طريق التأكيد بأنه حاصل.

(ب) إمّا عن طريق السؤال فيما إذا كان شرط المحتوى الخبري حاصلًا، أو عن طريق التأكيد بأنه حاصل.

(ج) أو عن طريق التأكيد بأن شرط صدق النيّة حاصلٌ (لكن ليس عن طريق السؤال فيما إذا كان الشرط حاصلًا لدى المتكلّم أم لا. لأن ذلك سيعني الطلب من المخاطب بالكف عن الفعل مثل: «هل تعتقد أني أتمتع بالاستماع لصفيرك هذا؟»).

وهكذا فالأفعال الكلامية غير المباشرة هي، حسب تفسير (سيرل)، أفعال إما تؤكّد توافر أو استيفاء شروط الموفقية، أو تتساءل عن ذلك أو تتساءل عن أسباب القيام بالفعل الذي يدور حوله الكلام، أو تلك التي تضمّن عنصرًا داخل آخر. فمثلًا (هل تقدر أن تناولني الملح؟) هي تساؤل عن الشرط التحضيري، و(أريدك أن تناولني الملح) هي تأكيد لشرط صدق النيّة. أما (لماذا لا تترك الغرفة؟) فهو تساؤل عن أسباب عدم القيام بالفعل. . . إلخ.

إن تحليل ووصف (سيرل) يتّسم بدرجة عالية من الأحكام لكنه لا يخلو من ثغرات تحتاج إلى تفسير. ومن ذلك تفسير الأسباب التي تجعل المخاطب في أمثال الجمل المارة الذكر، يقرر إن كان المتكلّم

يقصد الطلب أو السؤال (الاستخبار). ويعترف (سيرل) بضرورة وجود طريقة لتفسير ظاهرة اختيار المخاطب للمعنى غير المباشر ورفضه للمعنى المباشر. يقول (سيرل) إننا نحتاج لتفسير أفعال الكلام غير المباشرة إلى نظرية فعل الكلام، ومبدأ التعاون في الحوار، والمعلومات المتبادلة بين المتكلّم والمخاطب، إضافة إلى قابليّة المخاطب في الاستنتاج. وهكذا يتمكن المتكلّم من إبلاغ السامع بأكثر مما يقوله فعلًا وذلك بواسطة الاعتماد على معلوماتهما المتبادلة اللّغويّة وغير اللُّغويّة، إضافة إلى قابلية المخاطب العقلانية والاستنتاجية. وأفضل اقتراح في هذا المجال حسب رأي (لفنسن) (١٩٨٥) هو النظرية التي قدّمها (كَرايس) (١٩٧٥) حول التلويح الحواري والتي يدور حولها وحول تفاصيلها كتابنا القادم إن شاء الله تعالى. ونكتفي هنا بأن نشير إليها إشارة موجزة لمجرد التوضيح ونحيل المستزيد إلى الكتاب المذكور.

## نظرية كَرايس في التلويح الحواري
## (Conversational Implicature)

باختصار لا يخلو من التبسيط على حساب الدقة نقول إن نظرية (كَرايس) لها شقّان أو قسمان. القسم الأوّل يتناول المعنى وأنواع المعنى بصورة عامة. وأهم شيء في هذا القسم هو تفريق كَرايس بين **معنى الجملة** (Sentence-Meaning) **ومعنى المتكلّم** (Speaker-Meaning)[٢]. فمعنى الجملة هو (المعنى الحرفي) أو (المعنى الوضعي) ويقابل لدى اللُّغويّين العرب (المعنى الأوّل) أو (المعنى الموضوع له) بمعزل عن السياق. أما معنى المتكلّم فهو مساوٍ لفكرة

التواصل القصدي. أي هو يمثّل المعنى المقصود في التواصل. وهو يقابل (المعاني الثواني) التي هي الأغراض والدواعي لإلقاء الكلام في سياق معين. وأهم نقطة في نظرية (كَرايس) الفعليّاتية هي تفسيرها للتعارض أو التباين الذي يحصل بين هذين النوعين من المعنى. فقد يقول قائل (إن زيدًا لصديق مخلص) وهو يرى زيدًا يخونه. ويقصد المتكلّم من هذا الكلام التهكمي (أن زيدًا خائن وغير أمين). فمعاني التراكيب اللُّغويّة لا تستنفد أو تستغرق ما يعنيه المتكلّم. وتمثّل نظريّة (فتكَنشتاين) وشعارهُ (المعنى يساوي الاستعمال) تفسيرًا متطرفًا لفكرة معنى المتكلم. راجع تعليقات (سيرل) على ذلك حيث أوردناها. يقول (لفنسن) (١٩٨٣، ص١٨) إننا إذا اعتمدنا ما يسمّيه (كَرايس) (معنى المتكلم) في تعريف علم الفعليّات فإننا سنضمّ إلى هذا العلم دراسة التهكّم والاستعارة أو المجاز والتلويح أو التعريض غير المباشر.

وعلى أية حال ففي إمكاننا أن نقول إن نظرية (كَرايس) جاءت لتسد ثغرة في مجال علم الدلالة والفعليّات. فقد زودتنا النظرية بتفسير واضح لمسألة محيِّرة شغلت اللُّغويّين، ألا وهي: كيف يتسنى لنا أن **نعني** أكثر مما **نقول** فعلًا (أي أكثر مما نعبّر عنه حرفيًّا بالمعنى التقليدي المتعارف عليه للتعابير اللُّغويّة المنطوقة)؟ ويورد (لفنسن) (١٩٨٣، ص٩٧) المثال الآتي لتوضيح الفكرة:

٨-

أ- هل بإمكانك أن تخبرني كم الساعة؟

ب- حسنًا، لقد وصل بائع الحليب.

إن كل ما تستطيع النظرية الدلالية أن تخبرنا عن هذه المحاورة

القصيرة هو أن هناك تفسيرًا واحدًا على الأقل يمكن أن نبيّنه كالآتي:

٩-

أ- هل لديك القدرة أو الإمكانية لأن تخبرني كم الساعة؟

ب- جاء بائع الحليب في وقت سابق للوقت الذي أتكلم فيه.

غير أن من الواضح للمتحاورين في اللغة أن ما تعنيه الجملتان الواردتان في المحاورة المتقدّمة في (٨) يشمل أكثر من ذلك وهذا ما توضحه الكلمات المطبوعة بحروف مائلة في (١٠) أدناه.

١٠-

أ- هل لديك القدرة أو الإمكانية لأن تخبرني كم الساعة في اللحظة الحالية، كما تشير إليه عادة الساعة؟ وإذا كانت لديك القدرة على ذلك فأخبرني كم الساعة رجاءً.

ب- كلا لا أعرف على وجه الدقة كم الساعة في اللحظة الحالية، لكني أقدر أن أوفّر لك معلومات تساعدك في الاستدلال على الوقت التقريبي، وهي أن بائع الحليب قد وصل.

ومن الواضح أن المغزى الكامل للمحاورة أي طلب معلومات ومحاولة لتوفير أكبر قدر منها جوابًا للطلب، هذا المغزى لم يعبَّر عنه في (٩) على الإطلاق. لهذا كانت النظرية الفعليّاتية ضرورية لسد الثغرة بين الكلام الذي "قيل" حرفيًا في (٩) والتلويحات في (١٠) وهو ما لا تقوى النظرية الدلالية على القيام به. وهذا ما يقودنا إلى الشق الثاني من نظرية (كَرايس).

فلتفسير ظاهرة التلويح في الكلام يقول (كَرايس) إن المتحاورين عادةً يتبعون ما أسماه **مبدأ التعاون** **(Cooperative Principle)** ويهتدون

به. وينص هذا المبدأ على الآتي:

**(اجعل إسهامك الحواري، حين تدلي به، مناسبًا للاتجاه والغاية المتوخاة من المحاورة التي تشارك بها).**

ويشتمل هذا المبدأ على قرارات في أربعة مجالات رئيسية هي: **الصلة والنوعيّة والكمّية والأسلوب (الكيف)**. وقد وضع (كَرايس) قواعد بأسمائها لبيان فحواها نوردها في (١١):

١١-

أولًا: قاعدة الصلة (Maxim of Relation):

ليكن كلامك ذا صلة بموضوع الحديث.

ثانيًا: قاعدة النوعيّة (Maxim of Quality):

(أ) لا تقل ما تعتقد أنه غير صادق.

(ب) لا تقل ما ليس لديك دليل كاف على صدقه.

ثالثًا: قاعدة الكمّية (Maxim of Quantity):

(أ) اجعل إسهامك في المحاورة مفيدًا بالمعلومات الضرورية (بالنسبة للأغراض الحالية في المحاورة).

(ب) لا تجعل إسهامك بالمعلومات أكثر مما هو مطلوب.

رابعًا: قاعدة الأسلوب (الكيف) (Maxim of Manner):

(أ) تجنَّبْ غموض العبارة.

(ب) تجنَّبْ اللبس.

(ج) تكلَّمْ بإيجاز.

(د) ليكن كلامك مرتبًا بالتسلسل.

ويجدر بالذكر أن هذه القواعد لا تمثّل وصفًا لواقع حال المحاورات. بل إن هذه القواعد كثيرًا ما يخالفها المتخاطبون أو يستغلونها. فالمتكلم **قد يخالف** (Violate) إحدى القواعد سرًّا وبهدوء - كما في حالة الكذب أو عدم توفيره المعلومات الكافية أو ذات الصلة، المتوافرة لديه. وهو قد **يستغل** القواعد أو **يستخف** بها (Flout)؛ أي يتقصّد وبصورة علنيّة أن لا يطيعها وفي هذه الحالة يتولّد تلويح متعمّد. والمتكلّم قد **يطيع** القواعد أو **يتقيّد** بها (Observe) بصورة مباشرة؛ ومع ذلك فهو في هذه الحالات يعتمد على مقدرة المخاطب على أن يتوسع في تفسير الكلام المنطوق عن طريق الاستنتاج المباشر المبنيّ على افتراض أن المتكلّم يطيع القواعد. وقد أطلق (لفنسن ١٩٨٥) على التلويح المتولّد من هذا النوع الأخير اسم **التلويح النمطي (غير الاستثنائي)** (Standard). علمًا أن (كَرايس) لم يستعمل هذا المصطلح بل استخدم مصطلح **التلويح العام (المعمّم)** (Generalized) للدلالة على فرع من التلويح النمطي يتصف بالعمومية ولا يحتاج إلى سياق خاص لأجل التوصل إليه. مثال ذلك قولك: (لدي ثلاثة أولاد) مما يلوّح عادةً بأن لديك ثلاثة أولاد فقط لا أكثر.

فهذا بعد أو مقياس آخر لتقسيم التلويحات، فمن ناحية هناك التلويح المعمّم، ومن ناحية أخرى هناك ما يسمّيه (كَرايس) **التلويح الخاص (المخصّص)** (Particularized). وهذا الأخير يتطلب سياقًا خاصًّا ومحددًا (أو سيناريو) لأجل التوصل إليه لأنه يتعلق بالمناسبة (Occasion-Specific).

وهذه الأنواع المختلفة من التلويح كلها تعتبر تلويحات حوارية غير

عرفية (Non-Conventional) أو (غير لفظية) حسب تعبير اللُّغويّين العرب. فهي جميعًا تختلف عن نوع آخر من التلويح سماه (گرايس) التلويح العرفي (Conventional) الذي لا يتولد بواسطة قواعد المحاورة، بل بواسطة ألفاظ متعارف عليها في توليد ذلك النوع من التلويح، بحيث إذا غيَّرنا تلك الألفاظ يزول التلويح كليًّا وهذا النوع من التلويح يعد لفظيًّا حسب المصطلح العربي لأنه من مستتبعات التراكيب. ولنبدأ بمثال على التلويح الخاص الذي يتطلب سياقًا محددًا. يقول (لفنسن ١٩٨٣، ص١٢٦)، بعد أن يورد مثالًا على التلويح المعمم:

".. وعلى العكس من ذلك فإن المقولة (١٠٥) ستولد التلويح في (١٠٦) فقط في حالة ورود (١٠٥) في السياق الخاص والمحدد الذي توضحه (١٠٧).

١٠٥- الكلب يبدو مسرورًا جدًّا.

١٠٦- ربما يكون الكلب قد أكل اللحم المشوي.

١٠٧- (أ) ما الذي حصل للّحم المشوي بحق السماء؟

(ب) الكلب يبدو مسرورًا جدًّا.

وعليه فإن التلويح في (١٠٦) هو تلويح خاص (مخصص)".

وهكذا فإن التلويح الحواري الخاص يتعلّق بالسياق والمعلومات المتبادلة بين المتخاطبين. وهو أيضًا يجب أن يتوصل إليه بواسطة عملية استنتاج، على أن تؤدّي قواعد المحاورة المذكورة دورًا أساسيًّا في ذلك الاستنتاج.

أما التلويح العرفي فهو تلويح لا علاقة له بشروط الصدق. لكنه لا يتوصل إليه بواسطة المبادئ الفعليّاتية مثل قواعد المحاورة؛ بل هو

لصيق بمفردات معجميّة معيّنة أو تعابير معيّنة بواسطة العرف والمواضعة. ويعطينا (كَرايس) مثالين على ذلك. فكلمة (لكن)، مثلًا، لها شروط الصدق المنطقية نفسها أو المحتوى المنطقي لحرف العطف (الواو) نفسه، لكن مع تلويح عرفي إضافي مفاده أن هناك تناقضًا بين المعطوفين. والكلمة الثانية هي (Therefore)، وتعني (لذلك) أو (لهذا). فمثلًا قولنا (هو إسكتلندي، لذلك فهو بخيل) يعني التزامنا بالربط السببيّ أو العلّيّ بين جملة (هو اسكتلندي) وجملة (هو بخيل)، بحيث إن كونه بخيلًا ناتج عن كونه اسكتلنديًا. لكن هذا الربط السببي لا يشكل جزءًا مما **قلناه**؛ بل هو جزء مما **لوّحنا به**. ومصدر التلويح هو لفظة (لذلك). فلو استبدلناها بالواو العاطفة لاختفى التلويح تمامًا. لذلك فهو تلويح عرفي نتيجة للمعنى المتعارف عليه والمقترن بلفظة (لذلك). والتلويح العرفي إضافة لكونه لصيقًا بألفاظ معيّنة فهو غير قابل للإلغاء أو الإبطال. بمعنى أنه لا يمكن إزالته بإضافة عبارة أخرى للجملة دون أن نقع في التناقض - فقولنا (هو اسكتلندي، لذلك فهو بخيل؛ لكني لا أعتقد بوجود علاقة سببية بين الاثنين) هو كلام متناقض.

## توحيد (سيرل) بين نظرية أفعال الكلام ونظرية (كَرايس)

إن (سيرل) لم تفته فكرة الحاجة إلى نظرية في التلويح والاستنتاج فقد أشار إليها في (سيرل ١٩٧٥، ص٦١)، ورشح نظرية (كَرايس) في التلويح ومبدأ التعاون الحواري كجزء من الآلية التي نحتاجها في تحليل أفعال الكلام غير المباشرة. والأهم من ذلك أنه وسّع مفهوم فعل الكلام غير المباشر ليشمل حتى المعاني والتلويحات الحوارية التي

تتولّد عن طريق استغلال قواعد التلويح الحواري التي اكتشفها (كَرايس).

لكن ما يهمنا ذكره هو أن (سيرل) لم يكتفِ في مفهومه لأفعال الكلام غير المباشرة بفكرة عدم التطابق بين الصيغة (Form) والمغزى (Force)، أو بتعبير آخر عدم التطابق بين نمط الجملة الشكلي (أصل المعنى بلغة البلاغيّين العرب) وبين المغزى الكلامي (أغراض ودواعي الكلام بتعبير البلاغيّين العرب)، وهذا ما لجأ إليه (سادوك) وغيره من الدلاليّين؛ بل إن (سيرل) أضاف إلى ذلك المفهوم حالات التلويح والتعريض التي لا تعتمد بالضرورة على عدم التطابق بين نمط الجملة والمغزى، أو بين الصيغة النحوية الشكليّة أو المغزى الكلامي. وبهذا تصبح النسبة الغالبة من الكلام وأفعال الكلام غير مُباشرة؛ إذ قلما يعتمد المتحدثون في الحياة اليومية الحرفية أو المباشَرة في التعبير عن مقاصدهم.

وهناك تفسيرات وتعليلات عديدة لتجنب المتحدثين الحرفية والمباشَرة في الحياة اليومية، ومن ضمنها مبدأ التأدّب (Principle of Politeness) والعلاقات الاجتماعية؛ إذ قلما نسمع أحدًا يطلب شيئًا من مستمعه باستخدام صيغة الأمر المباشرة أو الإنجازيّة الصريحة، بل يلجأ عادةً إلى أساليب عديدة غير مباشرة من نوع الجمل التي أوردها (سيرل). ومن ضمن الدوافع وراء استخدام اللاحرفية واللامباشرة أن المتكلّم يجد فيها آلية دفاعية جيدة تمكّنه من الانسحاب والتراجع عند الحاجة. فإذا واجهه المخاطب بتحدٍّ يستطيع المتكلّم أن يتراجع وأن يفسر كلامه بالمعنى الحرفي كما في المثال الآتي:

٤٢- (أ) هل لديك سيارة؟

(ب) نعم، ولكني مرتبط بموعد ولا أستطيع إيصالك.

(أ) أنا لم أطلب منك إيصالي. إنه مجرّد سؤال وحسب.

يتّضح من المثال (٤٢) أن (أ) لم يقصد السؤال أو طلب المعلومات، بل كان يقصد طلب إيصاله بالسيارة، أو التهيئة لذلك الطلب عن طريق السؤال بصورة غير مباشرة. لكن حين واجهه (ب) بالرفض، استطاع (أ) أن يتراجع إلى المعنى الحرفي المباشر كتكتيك دفاعي، ففسّر فعله الكلامي بأنه سؤال مباشر وليس طلبًا غير مباشر عن طريق السؤال.

إن الحياة الاجتماعية كانت ستغدو مستحيلة لولا هذه اللامباشَرة واللاحرفيّة في الكلام. فعملية التخاطب في الحياة اليومية يتخلّلها الكثير من المناورات والمفاوضات حول المعنى أو المغزى المقصود. فلو كان الكلام كله حرفيًا لكانت المعاملات والتفاعلات الاجتماعية شبه مستحيلة.

وكدليل على توسيع (سيرل) لمفهوم أفعال الكلام غير المباشرة بحيث تشمل حالات التلويح والتعريض الحواري، نورد المثال الآتي (٤٣) الذي ساقه (سيرل) (١٩٧٥، ص٦١) على ظاهرة اللامباشرة بالمعنى الواسع.

٤٣- الطالب أ: لنذهب إلى السينما هذه الليلة.

الطالب ب: لديَّ امتحان (اختبار) وعليَّ أن أدرس.

يقول (سيرل) إن مقولة (أ) هي اقتراح أو دعوة، ذلك بموجب معنى تلك المقولة ودلالتها الوضعية. أما مقولة (ب) فهي تمثّل عادةً رفضًا

للمقترح. ولكنها ليست رفضًا بموجب معناها ودلالتها الوضعية. فبموجب معناها هي ليست أكثر من تصريح أو خبر عن الطالب (ب) لا أكثر ولا أقل. ثم يتناول (سيرل ١٩٧٥، ص٦٣) هذا المثال بالتحليل ضمن إطار مبدأ التعاون الحواري لكَرايس، وبخاصة قاعدة الصلة (Maxim of Relevance)، ليبيِّن من خلال عشر خطوات تحليليّة كيفيّة الاستنتاج والاستدلال على أن مقولة (ب) تعني الرفض. وهذا المثال نموذج لما يسمّيه (كَرايس) بالتلويح أو التعريض الحواري. وقد عرفه اللُّغويّون العرب حق المعرفة وأسموه التعريض والمجاز المركّب كما سنوضح فيما بعد ويستعمل (سيرل) في تفسيره لهذه الظاهرة مُصطلَحي **الفعل الكلامي الأوّلي (الرئيسي) والفعل الكلامي الثانوي (الفرعي)**. فالفعل الكلامي الأوّلي المنجز في مقولة (ب) هو رفض المقترح. وقد أنجز الطالب (ب) ذلك عن طريق إنجازه لفعل كلامي ثانوي وهو التصريح أو الإخبار بأن عليه أن يحضِّر للامتحان المدرسي. لهذا يقول (سيرل) بأن الفعل الكلامي الثانوي حرفي، والفعل الكلامي الأوّلي غير حرفي.

ويلاحظ أن تحليل (سيرل) يشبه إلى درجة بعيدة تحليل البلاغيين العرب كالجرجاني وشرّاح التلخيص في حديثهم عن المعاني الأوَل والمعاني الثواني، مع فارق شكلي طفيف وهو أن (سيرل) يستخدم المصطلحين بطريقة معاكسة لاستخدام البلاغيّين العرب لهما. (فسيرل) يستعمل لفظة (أولي) بمعنى رئيسي أو أساسي ولفظة (ثانوي) بمعنى غير رئيسي، بينما يقصد العرب من لفظة (أول) الابتدائي والحرفي الذي يستخدم كوسيلة في إنجاز المعنى (الثاني) الذي يمثّل الغاية الرئيسية من الكلام سواء أكان ذلك بمفهوم الجرجاني أي **معنى المعنى** أي المعاني

المجازية والكنائية، أو بمفهوم عبد الحكيم أي **الأغراض والدواعي الكلامية** كما سنوضح بالتفصيل فيما بعد. ومهما يكن فالخلاف لا يعدو الألفاظ، أما الآراء فتكاد تكون متطابقة.

يلاحظ أن الاختلاف بين المعنى الأوّليّ والمعنى الثانوي في مقولة الطالب (ب) هو ليس اختلافًا بين صيغة نحوية تركيبية شكلية وبين مغزى لا يرتبط بتلك الصيغة النحوية، كما في حالة الأمثلة التي يسوقها (سادوك) الذي يميّز الأفعال الكلامية غير المباشرة بمعيار شكلي نحوي، حيث يقول (سادوك) (١٩٧٤، ص٧٣) "وبناء على هذا التعارض بين الصيغة (النحوية) الظاهرة وبين الاستعمال. فقد تمت تسمية مثل هذه الجمل (الأفعال الكلامية غير المباشرة)". وبهذا المفهوم من (سادوك) يعتبر الفعل الكلامي غيرَ مباشرٍ فقط في حالة اختلاف نمط الفعل الكلامي المرتبط بالصيغة النحوية الظاهرية، عن نمط الفعل المنجز في المقولة. أما في حالة مقولة الطالب (ب) فليس هناك مثل هذا الاختلاف الشكلي. فليس هناك تعارض شكلي بين المقولة الخبرية ومغزى الرفض، بل إن التعارض في حالة هذه المقولة هو من نوع التعارض التلويحي أو التعريضي. ويقوم (سيرل) (١٩٧٥، ص٧١) بمحاولة لتفسير شامل لظاهرة اللامباشرة بالاستفادة من نظرية أفعال الكلام ومبادئ (كَرايس) في التلويح الحواري فيقول:

"إن الفرق بين المثال المتعلّق بالدعوة للذهاب إلى السينما وبقيّة الأمثلة الأخرى [كالأمثلة في (٦) آنفًا (ص١٠١)] هو أن تلك الأمثلة الأخرى نظاميّة ومنسّقة. وما نحتاج إليه إذن هو أن نصف مثالًا بصورة تبيّن لنا كيف أن الآلية المستخدمة في المثال الأوّل ستكفي في حالة الأمثلة الأخرى، وتفسّر كذلك السمة النظامية لتلك الأمثلة الأخرى. . .".

ثم يستمر (سيرل) بمحاولته فيقترح نظرية أفعال الكلام وشروط الموفقية كإطار لتفسير شامل لكل الحالات التي ذكرها. ولكنه يجمع بين شروط الموفقية ونظرية (كَرايس) في التعريض والتلويح مضافًا لذلك المعلومات السياقية المتبادلة بين المتكلّم والمخاطب وكذلك قدرة المخاطب على الاستنتاج. وهذه الأشياء أدركها اللُّغويّون والبلاغيّون العرب على طريقتهم الخاصّة كما سنرى.

يقول (سيرل) (١٩٧٥، ص٦٠) "إن المسألة التي تطرحها الأفعال الكلامية غير المباشرة هي: كيف يتسنّى للمتكلّم أن يقول شيئًا ويعنيه، لكنه يعني به شيئًا آخر أيضًا؟". ثم يطرح سؤالين آخرين من وجهة نظر المستمع: كيف يفهم المستمع الفعل الكلامي الأوّليّ اللاحرفيّ عن طريق فهمه للفعل الكلامي الثانوي الحرفيّ؟ وهذا جزء من سؤال أكبر هو: كيف يكون للمتكلم أن يعني الكلام الأوّليّ في حين هو لا ينطق سوى بجملة تعني الكلام الثانوي..؟ ولكي يجيب (سيرل) عن هذه التساؤلات فهو يحاول تزويدنا بالخطوات الاستنتاجية اللازمة للاستدلال على الفعل المباشر من الفعل غير المباشر.

وسأجازف الآن باحتمال إملال القارئ فأورد الخطوات اللازمة للاستدلال على الفعل الكلامي غير المباشر (أو الأوّليّ والرئيسي) من الفعل الكلامي المباشر (أو الحرفي). يؤكّد (سيرل) بالطبع أن المتخاطبين في المحادثة اليومية لا يمرون بخطوات الاستدلال هذه بصورة شعورية مطلقًا. هذه أوّلًا خطوات الاستنتاج في المحاورة حول الدعوة للذهاب إلى السينما:[٣]

٤٤-

الخطوة (١): لقد اقترحتُ شيئًا على (ب)، وقد أجاب باستخدام مقولة خبرية (خبر) مفادها أن عليه أن يدرس ويهيئ نفسه للاختبار المدرسي. (حقيقة من حقائق المحاورة).

الخطوة (٢): أنا أفترض أن (ب) متعاون في حديثه، ولهذا فإنه يقصد مما قاله أن يكون ذا صلة بالحديث. (مبدأ التعاون الحواري).

الخطوة (٣): لكي يكون الجواب ذا صلة بالحديث لا بد من أن يكون قبولًا أو رفضًا أو اقتراحًا مضادًا أو نقاشًا إضافيًا.. إلخ (نظرية أفعال الكلام).

الخطوة (٤): لكن المعنى الحرفي لمقولته لم يكن واحدًا من هذه الأشياء، لذلك لم يكن جوابًا ذا صلة بالحديث. (استدلال من الخطوتين «١» و«٣»).

الخطوة (٥): لذلك فهو قد يعني أكثر مما يقول. وعلى افتراض أن جوابه ذو صلة فإن المعنى الأوّليّ لكلامه لا بد أن يختلف عن المعنى الحرفي. (استدلال من الخطوتين «٢» و«٤»).

يقول (سيرل) إن هذه الخطوة حاسمة. فما لم يمتلك المستمع استراتيجية استدلالية تساعده في اكتشاف الحالات التي يتباين فيها المعنى الأوّليّ عن المعنى الحرفي، فإنه سيكون عاجزًا عن إدراك وفهم أفعال الكلام غير المباشرة.

الخطوة (٦): أنا أعلم جيدًا أن التحضير للاختبار المدرسي عادةً يستغرق وقتًا طويلًا بالقياس إلى أمسية واحدة. وأنا أعرف أيضًا أن الذهاب إلى السينما يستغرق وقتًا طويلًا بالقياس إلى أمسية واحدة. (معلومات وحقائق عامة).

الخطوة (٧): لذلك فمن المحتمل أنه لا يستطيع إنجاز كِلَا العملين، أي الذهاب إلى السينما والتحضير للاختبار، وفي أمسية واحدة. (استنتاج من الخطوة «٦» أعلاه).

الخطوة (٨): إن من الشروط التحضيرية لقبول اقتراح ما، أو أي فعل ترخيصي آخر، القدرة على إنجاز الفعل المذكور في المحتوى القضوي. (نظرية أفعال الكلام).

الخطوة (٩): لذلك، فإني أفهم أنه قد ذكر شيئًا يستتبع أنه قد لا يستطيع قبول الاقتراح. (استنتاج من الخطوات «١»، «٧»، «٨»).

الخطوة (١٠): لذلك فإن مقصده الكلامي الرئيسي قد يكون رفض الاقتراح (استنتاج من الخطوتين «٥»، «٩»)

ويوجه (سيرل) انتباهنا إلى أن الاستنتاج احتمالي وليس قطعيًا. ففي الإمكان تخيل سياقات لا يكون فيها الجواب المذكور رفضًا للاقتراح. المهم أن الأدوات النظرية المستخدمة في تفسير هذا المثال تكفي لتفسير ظاهرة الأفعال الكلامية غير المباشرة بصورة عامة. وهذه الأدوات تشمل: المعلومات الخلفية المتبادلة، ونظرية أفعال الكلام، وبعض المبادئ الحوارية العامة. وزيادة في الإيضاح نورد الآن خطوات الاستنتاج الخاصّة بطلب مناولة الملح الذي تقدم ذكره، وهو يختلف عن المثال السابق في كونه (أي مثال طلب الملح) فعلًا كلاميًا غير مباشر من **النوع المنمط** بخلاف مثال الدعوة إلى السينما. وفي كل الأحوال فإن خطوات الاستدلال متشابهة في الحالتين، وإن كان (باخ وهارنيش) قد أكدا بأن الخطوات الاستنتاجية في النوع المنمط تكون مختصرة عادةً، بل إن استنتاج المغزى غير المباشر في

هذا النوع يغدو شبه تلقائي حسب رأيهما:

٤٥-

الخطوة (١): لقد سألني (أ) عما إذا كانت لدي القدرة على مناولة الملح. (حقيقة من حقائق المحاورة).

الخطوة (٢): أنا أفترض أنه متعاون في المحاورة ومن ثم فإن لمقولته هدفًا أو غاية. (مبدأ التعاون الحواري).

الخطوة (٣): إن خلفية المحاورة ووضعها ليس فيهما ما يدل على الاهتمام بموضوع مقدرتي على مناولة الملح. (معلومات وحقائق عامة).

الخطوة (٤): فضلًا عن أنه قد يعرف أن الجواب عن سؤاله هو بالإيجاب. (معلومات وحقائق عامة) (إن هذه الخطوة تسهِّل الانتقال إلى الخطوة الخامسة لكنها ليست أساسية).

الخطوة (٥): لذلك فإن مقولته قد لا تكون مجرّد سؤال، وقد تكون لها غاية كلامية أبعد من ذلك (استنتاج من الخطوات ١، ٢، ٣، ٤). فما تلك الغاية؟

الخطوة (٦): إن من الشروط التحضيرية لأي فعل كلامي توجيهي أو طلبي هو مقدرة المخاطب على إنجاز الفعل المذكور في المحتوى القضوي. (نظرية أفعال الكلام).

الخطوة (٧): لذلك فإن (أ) قد سألني سؤالًا يلزم، من إجابته بالإيجاب، أن الشرط التحضيري لطلب مناولة الملح مستوف. (استنتاج من الخطوتين «١»، «٢»).

الخطوة (٨): نحن الآن نتناول العشاء. ومن عادة الناس أن

يستعملوا الملح أثناء تناول الطعام، وعادة ما يناولون الملح من الواحد إلى الآخر ويطلبون من الآخرين مناولتهم إياه.. إلخ (معلومات عامة).

الخطوة (٩): لذلك فإنه قد أشار ضمنًا إلى استيفاء أحد الشروط التحضيرية لفعل الطلب، ويحتمل أنه يريدني أن أحقق شروط الاستجابة لذلك الفعل. (استنتاج من الخطوتين ٧، ٨).

الخطوة (١٠): لذلك، ولانعدام أي مقصد آخر معقول، فإنه ربما يطلب مني أن أناوله الملح. (استنتاج من الخطوتين ٥، ٩).

يقول (سيرل) (١٩٧٥، ص٧٤) إن كل حالات الأفعال الكلامية غير المباشرة يمكن أن تحلَّل بالطريقة نفسها. وحسب هذا التحليل فإن السبب في أني أستطيع أن أطلب منك أن تناولني الملح بقولي: (هل بإمكانك أن تناولني الملح؟) وليس بقولي (إن الملح يصنع من كلوريد الصوديوم) أو (إن الملح يكثر في جبال التاترا)، هو أن مقدرتك على مناولة الملح هي من الشروط التحضيرية لطلب مناولة الملح، بينما لا تتعلق الجملتان الأخريان بطلب مناولة الملح. لكن من الواضح أن هذا الجواب ليس لوحده كافيًا، إذ ليس كل سؤال عن مقدرتك يُعَدُّ طلبًا. فالمخاطب بحاجة إلى طريقة لمعرفة متى تكون المقولة مجرّد سؤال عن قدرته، ومتى تكون طلبًا أنجز عن طريق السؤال عن قدرته. وفي هذه المرحلة يأتي دور المبادئ الحوارية العامة في نظرية (كَرايس) إضافة إلى الحقائق والمعلومات العامة.

مما تقدم تبيّن أن (سيرل) لم يَقُلْ **بتغيير** أصل المعنى في حالة الفعل الكلامي غير المباشر، بل كان يؤكّد دائمًا أن المعنى الحرفي

الوضعي أو المعنى الثانوي كما يسمّيه **يبقى كما هو**. وكل الذي يحصل في حالة اللامباشرة هو استعمال أو استخدام هذا المعنى الحرفي لإنجاز معنى ثانٍ غير مباشر **إضافة** إلى المعنى الوضعي المباشر **وعن طريقه**. فالمعنى الوضعي الحرفي موجود هناك كما هو. والسؤال عن إمكانيّة المخاطب مناولة الملح ما زال سؤالًا، لكن أضيف إليه معنى آخر أصبح هو المغزى الأساسي لإلقاء السؤال. وهو مغزى الطلب. وهكذا صار لدينا طلب منجز بواسطة سؤال. والاثنان موجودان في آن واحد ولا يلغي أحدهما الآخر. وهذه المسألة الفلسفية اللُّغويّة لم تغب عن بال لغويينا كالتنوخي والزمخشري والسكاكي والسبكي وغيرهم فقد أشبعوها نقاشًا. ويبدو لي أن (سيرل) لم يأت بالجديد في هذه المسألة، كما سنوضح فيما بعد عند تناول تحليل أفعال الكلام غير المباشرة واستنتاجها عند اللُّغويّين العرب (القسم الأخير من الفصل الخامس عشر).

## خلاصة عن النظريات المختلفة لتفسير أفعال الكلام غير المباشرة

والآن سنعتمد على (لفنسن) لتوضيح منطلقات النظريات المختلفة في تفسير ظاهرة أفعال الكلام غير المباشرة. يقول (لفنسن ١٩٨٥، ص٢٦٣) إن فكرة الأفعال الكلامية غير المباشرة لا تكتسب معناها إلّا إذا تقبَّلنا فكرة المغزى الحرفي (Literal force) أي الرأي القائل بأن المغزى الكلامي **مُبَيَّت أي يمثّل جزءًا مبنيًا في صيغة الجملة**. ويطلق (لفنسن) على هذا الرأي تسمية **فرضية المغزى الحرفي** **(Literal Force Hypothesis)** وتختصر على شكل (فمح) (LFH) وقد حددها (كَازدر) (١٩٨١) بأنها تعني الموافقة على ما يَأتي:

-٤٦

أوّلًا: إن الإنجازيات الصريحة تسمي وتحدّد مغزاها بواسطة لفظ الفعل الإنجازي الذي يرد في صدر الجملة الرئيسية.

ثانيًا: وبطريقة أخرى فإن للأنماط الرئيسية الثلاثة للجمل في اللغة الإنكليزية، أعني الأمرية والاستفهامية والخبرية، مغازي مرتبطة بها عرفًا، وهي الطلب (أو الأمر) والاستخبار (أو السؤال)، والتصريح (أو الإخبار) على التوالي. (وبالطبع باستثناء الإنجازيات الصريحة والتي ترد بصيغة الإخبار).

ومن هنا يظهر أن فرضية المغزى الحرفي هي النظرية القائلة بوجود ترابط واضح بين الصيغة اللُّغويّة (Form) والمغزى (Force). ويقول (لفنسن) إن الدلاليّين مثل (سادوك) و(ليمن) و(هدينس) الذين يلغون فكرة أفعال الكلام ويعدّون الفعل الكلامي جزءًا من دلالة الألفاظ، ويقولون إن في الإمكان تكذيب وتصديق الإنجازيات، هؤلاء الدلاليّون يشتركون مع فلاسفة أفعال الكلام، مثل (أوستن) و(سيرل)، في تأييدهم لفرضية المغزى الحرفي.

فالفريق الأوّل يؤيد الفرضية بسبب التزامه بالفرضية الإنجازيّة السابقة الذكر، التي مفادها أن الإنجازيّة الصريحة تعبر عن مغزاها بصورة مباشرة، وأن أنماط الجمل الرئيسية الثلاث تعكس ألفاظ الأفعال الإنجازيّة التي وراءها، وهي: الأمر والسؤال والتصريح. ولكن الفريق الآخر، وهم فلاسفة أفعال الكلام، أيضًا يقول بفرضية المغزى الحرفي طالما يعدّ مهمته مهمّةً دلالية في توصيف معاني (ودمك) المختلفة، والتي تشمل الإنجازيات الصريحة وأنماط الجمل

الرئيسية. و(سيرل) مثلًا لا يخفي تأييده لفكرة الفرضية. أما (أوستن) فتأكيده على الطبيعة العرفية (المتواضع عليها) للمغزى الكلامي وللوسائل الدالّة عليه، يجعله ملتزمًا بتلك الفرضية.

وإذا سلَّمنا بفرضية المغزى الحرفي فإن أية جملة لا تؤدّي المغزى المرتبط بها بموجب القاعدتين الأولى والثانية سابقًا، تُعدُّ حالة استثنائية وإشكالية. والاتجاه العام يقتضي بأن الجملة تحتفظ فعلًا بمغزاها المحدَّد بموجب القاعدة بوصفه المغزى **الحرفي** لكنها تكتسب **إضافة لذلك** مغزى **غير مباشر** عن طريق الاستدلال. وبهذا المعنى يكون أي استعمال لا يستجيب للقاعدتين الأولى والثانية في (٤٦)، فعلًا كلاميًّا غير مباشر. وهذه النتيجة ستؤدّي بنا إلى مشكلة اعتبار غالبيّة الكلام المتداول غير مباشر، كما تقدم. إذ في الإمكان تأليف قوائم لا نهاية لها حول الطرق المختلفة للطلب من المخاطب أن يناول الملح، إضافة إلى الأمثلة التي أوردها سيرل في (٦) آنفًا (ص١٠١). ويتوجب على القائلين بفرضية المغزى الحرفي أن يضعوا وسائل لاستخراج مغزى الطلب من الصيغ المتعارف عليها حسب القاعدتين الأولى والثانية في (٤٦) بصفتها أخبارًا وأسئلة وليس أوامر. ثم إن هناك أنواعًا من التفاعل الواضح بين الصيغة التركيبية والمغزى الكلامي غير المباشر. كما لاحظنا في حالة إمكانية استخدام لفظة (رجاءً) مع الطلب غير المباشر.

وكمحاولة لإنقاذ فرضية المغزى الحرفي من هذين الإشكالين ظهر نوعان من النظريات سماهما (لفنسن) (نظرية المصطلح) (Idiom) و(نظرية الاستدلال) (Inference). وقد سمّاهما (باخ وهارنيش) **نظرية الاشتراك أو اللبس (Ambiguity) ونظرية العرفية**

(Conventionality)، على التوالي.

ومن القائلين بنظرية المصطلح، (سادوك). وقد ذكرنا رأيه وحججه والرد عليه بإيجاز. وكان (سيرل) من دعاة نظرية الاستدلال؛ لذلك تكفَّل بالرد على آراء (سادوك) وبيّن أن أفعال الكلام غير المباشرة ليست مصطلحات مسبَّكة. وكان من أهمّ نقاط ضعف هذه النظرية أنها كما قلنا، لا تستطيع أن تفسّر جميع الأمثلة والحالات الواردة في الأدبيات. فهناك العديد من الحالات تحتاج إلى نظرية فعلياتية سياقية تعتمد الاستدلال وتسد الثغرة بين ما **نقول** وما **نعني** (نقصد). ولكن إذا وجدت مثل هذه النظرية الاستدلالية، التي تفسر جميع الحالات والأمثلة، فعندها تنتفي الحاجة إلى نظرية المصطلح بموجب **نصل أوكام** (**Occam razor**)[٤]. إذ ليست هناك حاجة لافتراض وجود مصطلحات لتفسير ظاهرة الفعل الكلامي غير المباشر.

ولقد وجدت عدّة نظريات استدلالية. منها نظرية (كَوردن وليكوف ١٩٧٥ (Gordon & Lakoff) في المسلَّمات الحوارية (Conversational Postulates). ولكن نظرية (سيرل) في الاستدلال لاقت قبولًا أكبر في الأوساط اللُّغويّة.

وتتلخص نظريات الاستدلال في أن أفعال الكلام غير المباشرة تحتفظ بالمغزى الحرفي المرتبط بالصيغة النحوية للجملة بموجب القاعدتين الأولى والثانية المذكورتين سابقًا في (٤٦)، وهكذا فإن جملة (هل بإمكانك أن..؟) لها المغزى الحرفي الاستفهامي، لكنها أيضًا، وبالإضافة إلى ذلك، قد تحمل مغزى الطلب غير المباشر،

بفضل الاستدلال والاستنتاج من الظروف السياقية. وفي إمكاننا أن نعتبر المغزى الإضافي غير المباشر نوعًا من التأثير الكلامي، أو تلويحًا (تعريضًا) حواريًّا بمفهوم (كَرايس)، أو فعلًا كلاميًّا متواضعًا عليه عرفًا. لهذا يقول (لفنسن) (١٩٨٥، ص٢٧٠) إن هناك أكثر من نظرية واحدة في الاستدلال. لكنها جميعًا تشترك في المواصفات الأساسية وهي:

٤٧-

أولًا: إن المعنى والمغزى الحرفي للمقولة هما في متناول المتحاورين ويُحسَبان من قبلهما.

ثانيًا: ولكي تكون المقولة فعلًا كلاميًّا غير مباشر يجب أن يكون هناك مولِّد للاستدلال، أي ما يدل على أن المعنى الحرفي أو المغزى الحرفي غير كافٍ لغرض المحاورة ضمن السياق، ويجب أن يعدَّل باستخدام الاستدلال.

ثالثًا: يجب توفُّر مبادئ وقواعد محدّدة لاستخراج المغزى غير المباشر المقصود من المعنى أو المغزى الحرفي والسياق.

رابعًا: يجب توفُّر قواعد أو ضوابط لغويّة فعلياتية تتحكم في إمكانية ورود تعابير معيّنة مثل (رجاءً).

وهذه المتطلبات موجودة في نظرية (سيرل) الشهيرة في أفعال الكلام غير المباشرة[٥]. وأهم جانب في هذه النظرية هو أنها، كما ذكرنا، استفادت من نظرية (كَرايس) في التلويح الحواري كإطار للاستنتاج أو الاستدلال على المغزى غير المباشر المقصود من الكلام. وبما أنَّ نظرية (كَرايس) نظرية عامّة في الاستدلال الفعليّاتي،

فإن مدخل (سيرل) إلى الموضوع يستوعب أفعال الكلام غير المباشرة ضمن مدى أوسع من الظواهر الأخرى التي تشمل الاستعارة والتهكّم وكل الحالات الأخرى التي يفترق فيها قصد المتكلّم عن معنى الجملة. ومن هنا فإن القابلية التفسيرية لنظرية (سيرل) أوسع من النظريات الأخرى.

وهناك حل ثالث لمشكلة أفعال الكلام غير المباشرة أكثر جذرية من نظريتي المصطلح والاستدلال، قال به (كَازدر) (١٩٨١). وهو أن نرفض أساسًا فرضية المغزى الحرفي التي تفترض وجود مغزى حرفي للجمل في الأساس. وهذا يؤدي بنا إلى القول بعدم وجود شيء اسمه (أفعال كلام غير مباشرة)، ومن ثم عدم وجود مشكلة متعلّقة بها. بل توجد مشكلة عامّة تتعلق بالربط بين مغزى الفعل الكلامي والجمل في السياق. وهكذا يصبح المغزى الكلامي كلّه فعليًا أو فعلياتيًا، ولا يكون له ارتباط مباشر بصيغة الجملة أو دلالتها (انظر لفنسن ١٩٨٣، ص٢٧٥ للمزيد من التفاصيل حول هذا الحل)[٦]. ومثل هذا الحل الجذري يشكّل أكثر من مجرّد طريقة لمعالجة مشكلة أفعال الكلام غير المباشرة. بل هو يمثّل أيضًا مدخلًا عامًّا لأفعال الكلام لا يؤدي فيه علم الدلالة إلّا دورًا ضئيلًا، وذلك بسبب إسناد معانٍ واسعة لأنماط الجمل وللإنجازيات الصريحة.

ولكن ما هي الأدلة التي تؤيد مثل هذا الرأي؟ إن أهمّ ما يقال في هذا المجال هو أن هذا الرأي متساوق مع الاستعمال والتداول العام الذي ترد فيه أنماط الجمل الرئيسية الثلاث، سواء في الإنكليزيّة أو في اللغات الأخرى. مثلًا، نادرًا ما تُستعمل الصيغة الأمرية للأمر أو الطلب في الإنكليزيّة المتداولة (انظر أرفن-ترب ١٩٧٦). لكنها

تستعمل بصورة منتظمة في التعليمات وإرشادات التحضير، وفي العرض (تفضَّلْ واشربْ)، وفي الترحيب (تفضّلْ ادخلْ)، وفي التمني أو الدعاء (اللهم ارحمنا)، وفي اللعنة (اخسؤوا.. كونوا قردة..) وغيرها.

أما حسب نظريات المغزى الحرفي فإن كل الاستعمالات الواقعية لصيغة الأمر في الإنكليزيّة تعتبر أفعال كلام غير مباشرة يتم الاستدلال عليها عن طريق يمرّ من خلال الأمر أو الطلب الحرفي، الذي ليس له صلة بالمغزى عادةً. وحتى الجمل المستعملة في الإنجازيات الصريحة يمكن أن تستعمل بمغزى كلامي مختلف عن المغزى الذي يسمّيه ويحدّده لفظ الفعل الإنجازي الوارد في صدر الجملة، كما أوضحنا في أمثلة سابقة.

وهنا لا بد لنا أيضًا من أن نستبق الأمور ونشير إلى أن غالبية هذه النظريات والجدل الدائر حول فرضية المغزى الحرفي كان معروفًا لدى الأصوليّين والمتكلّمين من أشاعرة ومعتزلة؛ ولا فرق سوى في المصطلحات والتعابير المستخدمة، كما سنوضح في موضعه إن شاء الله تعالى. حيث ظهر خلاف بين اللُّغويّين المسلمين؛ فانقسموا إلى: (مدرسة المجاز) وهم القائلون بوجود المجاز في اللغة، و(مدرسة الحقيقة) وهم الذين ينكرون وجود المجاز. وانقسموا أيضًا إلى مدرسة القائلين بالاشتراك، ومدرسة القائلين بالتوقف.

## الفعل الكلامي غير المباشر عند ليتش

ولا بد لنا في أثناء حديثنا عن الأفعال الكلامية غير المباشرة أن نذكر بصورة موجزة أن هناك بعض النظريات تختلف في مفهومها لفكرة

فعل الكلام غير المباشر بصورة جذرية عمّا عرضناه من المفاهيم والأفكار. فمن ذلك مفهوم (ليتش)، الذي سبق أن ذكرناه بصورة عرضية. وهو يختلف عن مفهوم (سيرل) ومفهوم (سادوك) والآخرين؛ ذلك لأن (ليتش) يعدُّ كل الأفعال الكلامية غير مباشرة مقارنة بالأفعال غير اللُّغويّة، أو ما يسميه علماء أصول الفقه بـ (التصرفات الفعليّة)، التي قارنوها بالتصرفات القولية.

أما ما نسمّيه بالأفعال الكلامية غير المباشرة فهي، في رأي (ليتش)، أفعال كلامية تزيد في درجة "لامباشَرتها" على الأفعال الكلامية التي نسميها مباشرة. فكل الكلام، حسب (رأي ليتش)، غير مباشر. لكن هناك درجات من "عدم المباشَرة" أو "اللامباشَرة". يقول (ليتش) (١٩٨٥، ص٣٣) "أنا لا أميّز الأفعال الكلامية المباشرة من غير المباشرة، فكل الأفعال الكلامية «غير مباشرة»، بمعنى أن مغزاها يُتوصَّل إليه بواسطة التلويح والاستنتاج. لكن مع ذلك يوجد تنوّع كبير في درجة اللامباشَرة.." ويتضح من كلام (ليتش) أنه لم يوسّع مفهوم اللامباشَرة وحسب، وإنما وسَّعَ مفهوم (كَرايس) للتلويح الحواري أيضًا. وهذا التوسيع من نتائج القول باختلاف **الدلالة** (Sense) عن **المغزى** (Force) باعتبارهما نوعين مختلفين من المعنى. لذلك فحسب رأي (ليتش) إن ما يسمّيه التفسير الغيابي (Default Interpretation)، وهو التفسير (الأكثر مباشَرةً) لمعنى الكلام، أي التفسير الخالي من التلويح والذي يتطابق فيه المغزى مع الدلالة، هذا التفسير هو أيضًا حالة من حالات التلويح. فحالة عدم وجود تلويح إضافي في الكلام تعتبر تلويحًا يُستَدل منه على المعنى المباشر للكلام. وهذا هو المقصود بالتفسير الغيابي. فهو

التفسير الذي نتوصل إليه في غياب الدليل على وجود تلويح لمعنى آخر مغاير. وهذه الفكرة مبنيّة على أساس (أصالة الحقيقة) أي أن الحقيقة هي الأصل، وهي فكرة أصولية إسلامية تقابل (فمح).

## الفعل الكلامي غير المباشر عند (باخ وهارنيش)

أما مفهوم (باخ وهارنيش) للفعل الكلامي غير المباشر فهو لا يختلف كثيرًا عن مفهوم (سيرل). لكنهما زادا الموضوع صعوبة وتعقيدًا بإدخالهما مفهوم الفعل الكلامي الحرفي وغير الحرفي (اللاحرفي)، وتفريقهما بين مفهومي اللامباشَرة (Indirectness) واللاحرفية (Nonliterality). وباختصار لا يخلو من التبسيط نقول إن فكرة اللامباشَرة عند (باخ وهارنيش) هي فكرة (سيرل) نفسها مع اختلاف واحد وهو أن الأفعال الكلامية غير المباشرة لدى (باخ وهارنيش) تغطي الحالات اللاحرفية إضافة للحرفية. يعرِّف (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص٧٠) الفعل الكلامي غير المباشر على أنه "الفعل الكلامي الذي يُنجَز بصورة ثانوية أو تبعية لفعل كلامي آخر (يكون عادةً حرفيًا). ويسمّى (غير مباشر) بمعنى أن نجاحه مرتبط بنجاح الفعل الأول. وبتعبير آخر فإن ضمان إدراك المستمع أو استيعابه يتطلب منه أن يشخِّص الفعل غير المباشر عن طريق تشخيص الفعل الأول". ونظرية (باخ وهارنيش) تشبه كثيرًا نظرية (سيرل) في اعتمادها بصورة كبيرة على نظرية التلويح الحواري لكَرايس في تفسير ظاهرة الأفعال غير المباشرة. بل هما بالأحرى استوعبا نظرية (كَرايس) ضمن نظريتهما في أفعال الكلام غير المباشرة. يقول (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص١٧٢):

"وأخيرًا فقد أوضحنا كيف أن المعلومات المتضمنة في استدلالات التلويح الحواري (لكرايس) موجودة بين طيات مخطط أفعال الكلام. وفي الحقيقة أن كل الأمثلة التي جاء بها (كرايس) تمثّل حالات من الأفعال الخبرية غير المباشرة.."(٧).

وللفعل اللاحرفي عند (باخ وهارنيش) ثلاثة عناصر هي الكلام المنطوق، والفعل المنجز، والعلاقة المقصودة بين الاثنين. وأغلب الفضل في تشخيص الفعل اللاحرفي يعود إلى المعتقدات السياقية المتبادلة (أي القرائن السياقية بتعبير اللّغويّين العرب). فهذه المعتقدات أو القرائن هي التي تنبِّه المستمع إلى لاحرفيّة أو مجازية الحالة أو المثال، ومن ثم تساعده في البحث عن المقصد الكلامي اللاحرفي.

وكمثال على الطرق التي تساعد فيها المعتقدات المتبادلة المستمع في الاستدلال على اللاحرفية يورد (باخ وهارنيش) السخرية والتهكم والمجازات والمبالغات بنوعيها أي (الإفراط والتفريط بتعبير البلاغيّين العرب). ففي حالة السخرية والتهكم تكون علاقة المقولة بالمقصد اللاحرفي هي علاقة عكسية، كأن تقول لمن خانته زوجته (إن زوجتك رائعة). وفي حالة المجاز فإن العلاقة تكون مجازية، كما في الاستعارة كقولك (إنها غزالة) وتقصد أنها رشيقة مثلًا. أما في حالة المبالغات فإن مخالفة مبدأ الكمّية بأحد الاتجاهين هو الذي يحدث الأثر المطلوب. ففي الإفراط (Overstatement) نقول ما هو أكثر من المقصود كقولنا (هذا أسعد يوم في حياتي) والمقصود أنه يوم سعيد جدًا. وفي التفريط (Understatement) نقول ما هو أقلّ من المقصود كقولك (أنا لست بهذا الغباء)، وتقصد أنك ذكي. وهذه كلها أمثلة على الأفعال الكلامية المباشرة اللاحرفية حسب مفهوم (باخ وهارنيش).

أما الأفعال المباشرة والحرفية فهي كثيرة وموجودة في النصوص العلمية واللغة اليومية. فإذا قلت (إن زيدًا سيدفع لعمرو) لمجرد الإخبار وقصد معنى ما تقول، فإن هذا فعل مباشر وحرفي. لكن هناك أفعال حرفيّة وغير مباشرة كما في حالة تحذيرك المخاطب عن طريق الجملة الخبرية (إن الثور على وشك الهجوم). ففي الإمكان استخدام هذه الجملة بصورة مباشرة إذا كان القصد مجرّد الإخبار والإعلام. أما إذا كان قصد المتكلّم التحذير عن طريق الإخبار فستصبح المقولة غير مباشرة، وذلك لإنجاز فعل كلامي غير مباشر (التحذير) عن طريق فعل كلامي مباشر (الإخبار).

كما أن هناك حالات يكون فيها الفعل الكلامي غير مباشر ولاحرفيًّا، كما في حالة التهكم والسخرية. فحين تقول الأم لابنها (أنا متأكدة من أن القطة تحب أن يُسحَبَ ذيلها)، فهي تقصد (أوّلًا) أن تخبر بصورة مباشرة وغير حرفيّة بأنها متأكدة من أن القطة لا تحب أن يسحب ذيلها. وهي تقصد (ثانيًا) أن تطلب بصورة غير مباشرة من ابنها أن يكفَّ عن سحب ذيل القطة. ولا نريد أن ندخل في هذه التفاصيل الدقيقة وعلى المستزيد الرجوع إلى (باخ وهارنيش) (١٩٧٩). لكن لا بد أن نشير إلى أن البلاغيّين العرب أدركوا هذه الفروق الدقيقة على طريقتهم الخاصّة وباستخدام مصطلحاتهم الخاصّة حين قالوا إن التعريض هو ما أشير به إلى غير المعنى بدلالة السياق سواء أكان المعنى حقيقة أو مجازًا أو كناية وأعطوا أمثلة على كل حالة، كما سنوضّح في حينه.

ثم إن (باخ وهارنيش) يستعرضان نظريّتين لتفسير الأفعال الكلامية غير المباشرة والمنمَّطة؛ وقد تقدم ذكرهما: الأولى (نظرية الاشتراك أو

اللبس) ويقصدان نظرية (سادوك) الذي قال بوجود لبس واشتراك في معاني الألفاظ المستعملة في الأفعال الكلامية غير المباشرة؛ وسمّيا الثانية (نظرية العرف) ويقصدان نظرية (سيرل) الاستدلالية، ذلك لأن (سيرل) أكدَّ أهمّية العرف.

## باخ وهارنيش حول مذهبي الاشتراك والعرف

وما دمنا نتحدث عن رأي (باخ وهارنيش) في ظاهرة أفعال الكلام غير المباشرة فلا نرى بأسًا من عرض موضوع الخلاف بين النظريتين من وجهة نظرهما. فهما كما سبق أن ذكرنا يستعملان تعبيري (الاشتراك) و(العرفية) بدلًا من (المصطلح) و(الاستدلال)، للإشارة إلى النظريتين المختلفتين. وهذا الاختلاف بالمصطلح لا يخلو من اختلاف في التركيز على جوانب الخلاف بين تلك النظريتين.

ابتداءً نقول إن (باخ وهارنيش) لا يتحدثان هنا بشأن أفعال الكلام غير المباشرة بالمعنى الواسع الذي يشمل الأفعال التعريضية الناتجة عن التلويح الحواري من جهة، والأفعال المنمّطة الكثيرة التداول مثل تلك التي أوردناها من (سيرل) في (٦) سابقًا. بل إن (باخ وهارنيش) يقصران حديثهما هنا على الأفعال غير المباشرة المنمطة. فهي التي تشكّل موضوع الخلاف بين النظريتين المختلفتين. فهذا النوع الأخير قد لاكته الألسن بحيث عدَّهُ البعض نوعًا من المصطلحات الكلامية التي تفيد المغزى "غير المباشر" بصورة مباشرة، لأنه غدا جزءًا من دلالتها الوضعية بمرور الزمن وتكرار الاستعمال.

يبدأ (باخ وهارنيش) (١٩٧٩، ص١٧٤) بعرض نظرية (سادوك ١٩٧٤) وهي نظرية اللبس أو الاشتراك. وهذه النظرية ترى أن الجمل

التي تستعمل نمطيًا بصورة غير مباشرة لها معانٍ إضافية. وهي ترى أن الاستعمال المنمَّط لمثل هذه الجمل لا يُعَدّ فعلًا كلاميًا غير مباشر، بل هو مباشر وحرفي. وإذا كان في تلك الجمل لبس فهذا يعني أن لها **معنيين**[(٨)] يحددان **استعمالين حرفيّين** لها. فعلى سبيل المثال، في الإمكان استعمال الجملة (١) حرفيًا إما لإفادة السؤال أو لإفادة الطلب. فكِلَا الفعلين حرفي حسب رأي (سادوك)؛ بينما اصطلحنا نحن مع (سيرل) على اعتبار السؤال فعلًا حرفيًا مباشرًا والطلب فعلًا غير مباشر، وذلك لأن الصيغة النحوية للجملة هي صيغة استفهامية، وهي مرتبطة عادةً بالسؤال.

والرؤية التاريخية خلف نظرية الاشتراك هي أن الجمل مثل (١) لم تكن دائمًا مشتركة وملتبسة في الأصل (أصل الوضع). بل كانت في الأصل تستعمل حرفيًا وبصورة مباشرة فقط. أي كانت مقتصرة على معنى السؤال فقط. ولكن بمرور الزمن وبتنميط استعمالها غير المباشر كطلب، اكتسبت معنى حرفيًا ثانيًا. وبهذا المعنى فإن استعمالها الحرفي الثانوي كان مسبوقًا تاريخيًا بتحول من الاستعمال الحرفي الأصلي باتجاه الاستعمال غير المباشر[(٩)].

وأود أن ألفت انتباه القارئ هنا إلى أن المعنى الحرفي الثاني الذي يقصده (سادوك) هو معنى ثانٍ منفصل في استعمال منفصل. وليس المقصود هو وجود معنى إضافي في الاستعمال الواحد كما في المعنى المجازي الإضافي الذي قال (سيرل) إن الجملة تفيده في حالة الفعل الكلامي غير المباشر. بل قصد (سادوك) هو معنيان في استعمالين منفصلين كما تستعمل كلمة (عين) المفردة مرّة للعضو المبصر ومرة لينبوع الماء.

ويذكر (سادوك) نوعين من الحجج للدفاع عن نظريته. فهناك الحجج اللُّغويّة، وقد أورد (سيرل) بعضًا منها وردَّ عليها؛ مثل إمكانية استخدام كلمة (رجاءً) مع الطلب عن طريق الاستفهام. والجمل مثل (١) هي مصطلحات مسبكة أو أفعال كلامية اصطلاحية لا يمكن استبدال بعض مفرداتها بمرادفات أخرى مع المحافظة على مغزى الطلب، لأنها ليست تجميعية، بل ينظر إليها بوصفها وحدة. فبالرغم من أن الجملة من الناحية النحوية استفهامية فهي تكون طلبًا أحيانًا لأنها مشتركة وفيها التباس في دلالتها الوضعية.. إلخ.

والنوع الثاني من الحجج التي أوردها (سادوك) للدفاع عن نظريته هو الحجج النفسية. وأهمها الاحتجاج بالتبادر (Immediacy of Inference)؛ حيث بين (سادوك) أن المغزى الكلامي الثانوي هو الذي يتبادر أوّلًا إلى الذهن.

وسنبيّن أن أفكار (سادوك) هذه في أغلبها مسبوقة بما يطابقها في التراث الأصولي واللُّغوي العربي، كما في الجدل الذي كان حاصلًا بين مدرسة الحقيقة ومدرسة المجاز. وفكرة التبادر أو انسباق المعنى إلى الذهن، من الأفكار المعروفة عند الأصوليّين. فقد اعتبرها بعضهم من مقاييس الحقيقة كما في قولهم المشهور (التبادر علامة الحقيقة).

ولكن لنترك التفصيل في هذا إلى القسم الثاني. ونعود إلى (سادوك) حيث يؤكّد أن المعنى الثاني في الجمل مثل (١) لا يتمّ التوصل إليه عن طريق المعنى الأصلي. فحسب رأيه نحن نتوصل إلى المغزى غير المباشر للمقولة (١) بالطريقة نفسها التي نتوصل فيها إلى المغزى المباشر في السياقات التي يكون فيها ذلك التفسير أكثر طبيعيةً.

مثلًا إذا نطق المتكلّم بالمقولة (١) (هل بإمكانك أن تناولني الملح؟) على مائدة العشاء، فإنها ستفسَّر اعتياديًا بمعنى الطلب. بينما إذا نطق بها طبيب العلاج الطبيعي مخاطبًا مريضًا يتماثل للشفاء من مرض الشلل، ففي هذه الحالة يمكن اعتبارها سؤالًا. ويبدو (سادوك) في هذا المثال قريبًا من مذهب مدرسة الحقيقة بالرغم من أنه سبق أن قال بفرضية المغزى الحرفي، وهو ما تنكره هذه المدرسة كما سنبيّن في الفصل (١٥) من القسم الثاني. فهي تنكر وجود معنى حقيقي (حرفي) ومعنى مجازي. بل إن كل المعاني حقيقية حسب رأي هذه المدرسة.

إن هذه الحجج النفسية تجد ما يعززها في التأمل. فإن المعنى الأساسي لهذه المقولات المنمطة لا يومض في الذهن في السياقات التي يكون فيها المعنى غير المباشر هو الواضح أو الجلي. لهذا يقول دعاة هذه النظرية بأن المغزى غير المباشر لا يتمّ استنتاجه من المغزى المباشر؛ بل إن المغزى المباشر لا يؤدي أي دور على الإطلاق في تحديد المغزى غير المباشر (أو إذا كان له دور فإنه دور غير واعٍ ولاشعوري). إن إزالة الغموض والالتباس والاشتراك بصورة واعية غير ضروري. فهو ليس أكثر ضرورة هنا من إزالة الغموض والالتباس في كلمة (عين) في جمل مثل قوله تعالى (ابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم) و(فيهما عينان تجريان)؛ فالفرق بين المعنيَين لا يحتاج إلى عملية واعية لإزالة اللبس والاشتراك. فالمتبادر إلى الذهن مباشرة من الأولى هو العضو المبصر، ومن الثانية هو الينبوع.

وما دامت الجمل كالتي في (٦)، ليس لها الصيغة النحوية المرتبطة بالطلب، فإن دعاة نظرية الاشتراك يجب أن يقولوا بأن لتلك الجمل المعاني الثانية نفسها، وإلّا فإن عليهم أن يقولوا باستنتاج مغزاها غير

المباشر من مغزاها المباشر. وما دام الاستعمال غير المباشر منمطًا، بفضل وجود المعنى الثاني المزعوم، فإن مثل هذا الاستنتاج ليس ضروريًا ولا حاصلًا.

يقول (باخ وهارنيش) إذا كانت الحجج النفسية لنظرية الاشتراك واللبس صحيحة، فإن غياب الاستدلال، وغياب إرادة مثل هذا الاستدلال، لا يمكن تعليله أو تفسيره إلّا بافتراض وجود لبس واشتراك في معاني الجمل التي نحن بصددها. ولكي يتحاشى دعاة نظرية الاستدلال هذه الحجج فإن عليهم أن يثبتوا الوجود النفسي لعملية الاستدلال ومقاصد المتكلم، حتى وإن كانت غير واعية. أو يتوجب عليهم قبول الحقائق النفسية المزعومة لكن عليهم أيضًا أن يبرهنوا بأن في الإمكان التكيّف معها دون الحاجة إلى افتراض وجود دلالات ثانية للجمل.

أما (سيرل)، وهو من دعاة (نظرية الاستنتاج) في تفسير الأفعال الكلامية غير المباشرة من النوع المنمط، فيقدم لنا فكرة أعراف أو تقاليد الاستعمال (Conventions of Use) كمفتاح لتفسير هذه الظاهرة. فمعرفة المتكلّم يجب أن لا تقتصر على معرفة دلالة الجمل والصيغ بل وتشمل أيضًا معرفة تقاليد استعمالها. فالمعرفة اللُّغويّة والنحوية وحدها غير كافية. ومعرفة الاستعمال، حسب هذا الرأي، هي معرفة أن النطق بجملة ذات صيغة معيّنة ومرتبطة بإنجاز نوع من الفعل الكلامي يعتبر (أي النطق) بمثابة إنجاز لنوع آخر من الفعل الكلامي. ووجود مثل هذه التقاليد أو الأعراف الكلامية هو الذي يفسر إمكانية إنجاز الأفعال الكلامية المنمطة بالطريقة غير المباشرة والمشخّصة حالًا بحيث إن المستمع، على حدّ تعبير

(سيرل) "يسمع الجملة كطلب" بالرغم أن صيغتها النحوية استفهامية. وما دامت هذه التقاليد والأعراف الكلامية تتضمّن الاعتقاد المتبادل بأن النطق بمقولات معيّنة **يُعَدُّ بمثابة** إنجاز لأفعال معينة، فإن في إمكان المتكلّم والمستمع أن يختصرا خطوات الاستنتاج للتوصل إلى المغزى المقصود[١٠].

يقول (سيرل) (١٩٧٥، ص٧٦):

"إن بعض الصيغ تميل إلى الثبوت عرفًا بوصفها صيغًا اصطلاحية منمّطة لأفعال كلامية غير مباشرة. وفي الوقت الذي تحتفظ فيه تلك الصيغ بدلالتها الحرفية فهي تكتسب استعمالات عرفية أو تقليدية، كما في حالة الصيغ المؤدبة للطلب، وآمل الآن أن يكون التمييز بين المعنى (الدلالة) والاستعمال قد أصبح مسلَّمًا به وليس موضع خلاف. ولكن ما لم يُسَلَّم به بالدرجة نفسها هو إمكانية وجود عرف أو تقاليد في الاستعمال تختلف عن العرف والتقاليد في المعنى (الدلالة). أنا أرى أن الصيغ: «هل بإمكانك أن..» و«أريد منك أن..» والعديد من الصيغ الأخرى، هي طرق عرفية تقليدية لإفادة الطلب (وبهذا المعنى ليس من الخطأ أن نقول إنها اصطلاحات). ولكن في الوقت نفسه ليس لها دلالة أو معنى أو مغزى طلبي (وبهذا المعنى سيكون من الخطأ أن نقول إنها اصطلاحات)...".

وهكذا يميّز (سيرل) بين (المصطلح) و(الاستعمال الاصطلاحي): ففي المصطلح يصبح المغزى المصطلح عليه جزءًا من الدلالة أو المعنى. وهو يبتدع قاعدة يضيفها إلى قواعد (كَرايس) مفادها: (تكلّم اصطلاحيًّا ما لم يوجد داعٍ أو سبب خاص يمنعك من ذلك). وهذه القاعدة تفسّر عدم إمكانية إفادة المغزى غير المباشر إلّا بالتكلم بصورة

اصطلاحية. فقول القائل (هل بإمكانك أن تناولني الملحَ؟) من السهل تفسيره بمغزى الطلب. لكن من الصعب جدًا أن نتخيل الجملة الآتية تفيد الطلب بالطريقة نفسها (هل صحيح أنك حاليًا تمتلك القدرة على أن تناولني الملح؟) بالرغم من أن كلتا الجملتين استفهاميتان وتتعلقان بالمحتوى القضوي نفسه. وهذا يفسر أيضًا أن كلمة (رجاءً) - التي تدلّ على مغزى الطلب حين ترد في نهاية الجملة - يمكن أن ترد في الجملة الأولى دون الثانية.

هذه خلاصة تبسيطيّة للنظريّتين كما أوردهما (باخ وهارنيش). وقد تقدّمت المآخذ على نظرية (سادوك). والآن نورد أحد مآخذ (باخ وهارنيش) على نظرية (سيرل). فهما يقولان إن هناك تعارضًا بين الحجة النفسية لنظرية العرف وبين حجتها اللُّغويّة. فقد أكّد (سيرل) أن المستمع من الناحية النفسية (يسمع الجملة كطلب) - أي أنه يفهم أن فعلًا واحدًا فقط قد أنجز. لكن مع ذلك فإن (سيرل) يؤكّد ويقول بالحقيقتين (٧) و(٨) من الحقائق التي أوردها في (١٩٧٥، ص٦٩) وهما:

(الحقيقة السابعة): في الحالات التي تستعمل هذه الجمل [مثل «هل بإمكانكَ أن تناولني الملح؟»] بوصفها طلبًا، فإنها تبقى محافظة على دلالتها الحرفية. وهي تُنطق بتلك الدلالة.

(الحقيقة الثامنة): من مستتبعات الحقيقة السابعة أننا حين ننطق بواحدة من هذه الجمل لإفادة المغزى الكلامي الرئيسي أي الطلب، فإننا ننجز الفعل الكلامي الحرفي أيضًا.

بيد أن هاتين الحقيقتين تبيّنان أن فعلين كلاميّين اثنين ينجزان وليس

فعلًا واحدًا. فكيف يفسّر (سيرل) هذا التضارب؟ وهو كثيرًا ما أكّد أن الفعل الكلامي غير المباشر هو إنجاز لفعل بواسطة فعل آخر. فمن ناحية إذا كان المتكلّم في إنجازه للفعل الكلامي غير المباشر يقصد التحدث بصورة مباشرة أيضًا، ففي هذه الحالة لا يتمكن المستمع من فهم المتكلّم وأن "**يسمَع الجملة كطلب**". ومن ناحية أخرى، إذا وجدت (تقاليد استعمال) تتيح للمتكلم إنجاز الفعل الكلامي غير المباشر بصورة عرفية، ومن ثم تجعل ذلك الفعل يُسمَع كطلب فقط، ففي هذه الحالة لا يطابق الفعل الحقيقتين السابعة والثامنة ولا يطابق المسألة كما عرضها (سيرل) ابتداءً. فهو في هذه الحالة لم يعد فعلًا كلاميًا غير مباشر حسب تعريف (سيرل) نفسه.

## الهوامش

(١) وهذا هو رأي الواقفية في الفكر الأصولي الإسلامي نفسه كما سنرى في القسم الثاني من الكتاب.

(٢) في الحقيقة أن كَرايس أضاف فيما بعد نمطًا ثالثًا من المعنى سماه **معنى المقولة** (**Utterance Meaning**) يقع وسطًا بين الاثنين. انظر تفصيل ذلك في كتابنا حول التلويح الحواري الذي سيصدر قريبًا إن شاء الله تعالى.

(٣) خطوات الاستنتاج هذه صاغها (سيرل) على غرار الخطوات التي صاغها (كَرايس) لتوضيح ما أسماه بـ (مخطط لاستنتاج التلويح الحواري). فالفضل فيها يعود إلى (كَرايس).

(٤) وهو الفكرة القائلة بأن لا داعي لافتراض وجود كيانات زائدة عن اللازم لغرض تفسير ظاهرة من الظواهر.

(٥) سنرى في الفصل الرابع عشر بأنها موجودة أيضًا في تحليلات السكاكي والسيّد الشريف الجرجاني والمغربي وغيرهم.

(٦) هذا الرأي شبيه جدًّا برأي مدرسة الحقيقة ورأي الواقفية، وإن كان الواقفية يقولون بحد أدنى من الاستعمال الحرفي. وتجد ذكر الخلاف بين مدرستي الحقيقة والمجاز في الفصل السادس عشر.

(٧) وكان البلاغيّون العرب قد استوعبوا هذه الحالات ضمن ما أسموه بالتعريض والمجاز المركب بنوعيه المرسل والتمثيلي. انظر كتابنا حول نظرية التلويح.

(٨) يقصد (سادوك) بالمعاني الدلالات الحرفية السمانتية للكلام أي أنها جزء من الدلالات اللفظية.

(٩) هذا يعني ضمنًا قول (سادوك) بفرضية المغزى الحرفي.

(١٠) سنبيّن في القسم الثاني من الكتاب سبق العرب في اكتشاف هذه الأفكار. ففكرة العرف أو التقاليد تكررت في تحليل شرّاح التلخيص لأفعال الكلام غير المباشرة (أو المجازية). فالسبكي مثلًا يقول: (إن الاستبطاء في قولك «كم أدعوك؟» معناه أن الدعاء قد وصل إلى حدّ لا أعلم عدده. فأنا أطلب أن أفهم عدده. والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمه. وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء). وكل شرّاح التلخيص كانوا يكررون الإشارة إلى العادة في استنتاج الفعل الكلامي غير

المباشر بتكرارهم لعبارة (عادة أو ادعاة) كقولهم إن السؤال عن عدد المرات يستلزم عادةً أو ادعاة الجهل بها وهذا يستلزم الاستبطاء.. إلخ. أما فيما يخص اختصار خطوات الاستنتاج، فالدسوقي يقول في حاشيته (ص٢٩٠) بعد أن يورد خطوات استنتاج مثال الاستبطاء نفسه (.. فأطلق اسم المسبب وأراد السبب ولو بوسائط والأولى إسقاط الوسائط التي لا حاجة لها وذلك بأن نقول: الاستفهام عن عدد الدعاء مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء)، لكن هذا الاختصار غير كافٍ بحيث يجعل السامع يسمع الجملة كاستبطاء.